

جمهورية العراق

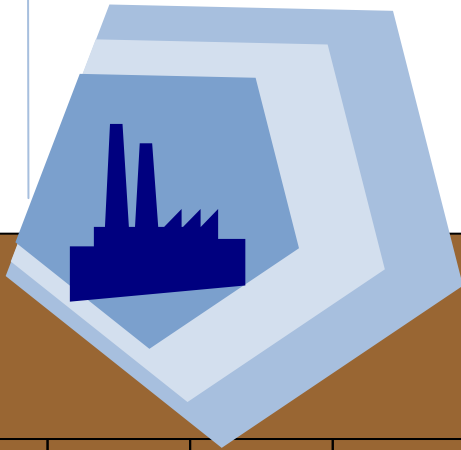


وزارة الصناعة والمعادن



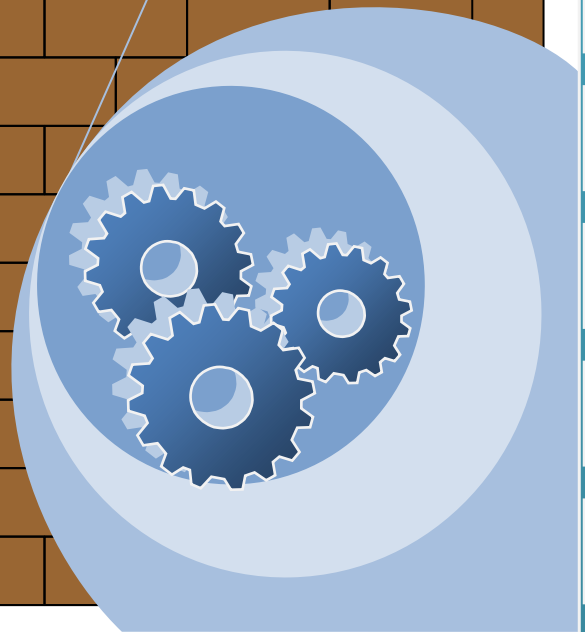
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة المستشارين

الاستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ



الصناعة خيارنا في حاضر
ومستقبل التنمية الاقتصادية

تموز 2013 م
رمضان 1434 هـ



نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة

تقدم الاستراتيجية الصناعية رؤية وطنية للدور المحوري لقطاع الصناعة في النمو والتنمية المستدامة وترسيخ التعامل الخلاق مع مصادر الثروة بأنواعها في العراق، كما تقدم عرضاً مستوفياً لوسائل تحقيق ذلك الدور بما في ذلك الإدارة الفعالة وتعديل وسن التشريعات والتمويل.

وقد صيغت هذه الاستراتيجية استناداً إلى تشخيص وتحليل تفصيلي للوضع الحالي للصناعة في العراق، والتوجهات الاقتصادية في العالم، بتحليلات ومناقشات مستفيضة حول سمات الاقتصاد والمجتمع العراقي، شارك فيها أطراف العلاقة الصناعية في القطاع الصناعي العام والخاص والمختلط، كما تمت الاستفادة من خبرات عدد من التجارب العالمية في التنمية الصناعية.

تبنى الاستراتيجية تحقيق الدور المطلوب للصناعة في توجه العراق نحو اقتصاد قائم على المعرفة، بما فيه من تعزيز للقدرات التنافسية والتنوع الصناعي، أساسها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى التنمية المتوازنة على مستوى الأقاليم والمحافظات ومستفيدة من الميزات النسبية لكل منها.

تتطلق الاستراتيجية من الرسالة الحضارية المنوطة بالعراق على الصعيدين الاقليمي والعالمي، ومن الطموح الوطني الذي اختطته كل من خطة التنمية الوطنية، وأستراتيجية الطاقة، إضافة إلى السياسات والاستراتيجيات القطاعية الأخرى للجهات ذات العلاقة في التنمية الصناعية.

وإذ يتقدم فريق العمل بجزيل الشكر والتقدير لجميع من ساهم في إعداد وإخراج هذه الاستراتيجية سواء في الأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص والمختلط، والمستشارين والخبراء الوطنيين والدوليين، والعامليين في وزارة الصناعة والمعادن، والشكر موصول الى خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) على مساهمتهم المتميزة مع فريق العمل العراقي خلال جميع مراحل الإعداد.

فريق العمل

الأستراتيجي

المشاركون في إعداد وثيقة الاستراتيجية

أولاً: الجانب العراقي

1. منقذ عبد الجبار جاسم - المستشار لشؤون التنمية / وزارة الصناعة والمعادن - رئيس فريق العمل
2. طه اسماعيل محمد - مستشار في حكومة أقليم كردستان - عضو فريق العمل

الجانب العراقي / مركز السياسات والإصلاح

3. د. سالم اسماعيل خليل - خبير / مكتب المستشار لشؤون التنمية / عضو فريق العمل
4. مظهر احمد محمد صالح - خبير / مكتب المستشار لشؤون التنمية / عضو فريق العمل
5. ماجد منصور بطرس - خبير / مكتب المستشار لشؤون التنمية / عضو فريق العمل
6. رعد شوقي منصور - خبير / مكتب المستشار لشؤون التنمية / عضو فريق العمل

الجانب العراقي / مجموعة العمل الاستراتيجية

7. سنان كاظم جاسم - مدير عام التطوير والتنظيم الصناعي سابقاً (خلال فترة عمل الفريق) مدير عام السممت الجنوبية حالياً
8. عباس نصر الله محان - مدير عام التنمية الصناعية سابقاً (خلال فترة عمل الفريق) مدير عام الصناعات الانشائية حالياً
9. د. خلدون صبحي محمود - مدير عام المسح الجيولوجي
10. رزاق عبيس مرزوق - خبير / مكتب وزير الصناعة والمعادن
11. باسم جميل انطوان - خبير صناعي واقتصادي / القطاع الخاص
12. احمد عبد الرافع ياسين - خبير صناعي / القطاع المختلط
13. طارق صالح محسن - خبير صناعي / القطاع المختلط
14. سعد محمود علي - تدريسي في كلية الهندسة / جامعة بابل
15. هديل عبد الامير حسن - خبير قانوني / القطاع الخاص
16. علي عبد صبيح - خبير صناعي / القطاع الخاص

الجانب العراقي / الدعم الاستشاري

17. ثامر عباس غضبان / رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء
18. د. عبد الحسين محمد عباس / هيئة المستشارين في مجلس الوزراء
19. د. حميد علي عمران / هيئة المستشارين في مجلس الوزراء

الجانب العراقي / الدعم بالمعلومات

20. وزارة التخطيط
21. اتحاد الصناعات العراقي
22. المديرية العامة للتنمية الصناعية / وزارة الصناعة والمعادن
23. دائرة التطوير والتنظيم الصناعي / مركز وزارة الصناعة والمعادن
24. الدائرة الاقتصادية / مركز وزارة الصناعة والمعادن
25. دائرة الاستثمارات / مركز وزارة الصناعة والمعادن
26. دائرة التخطيط / مركز وزارة الصناعة والمعادن

27. الدائرة الادارية / مركز وزارة الصناعة والمعادن

28. الدائرة الفنية / مركز وزارة الصناعة والمعادن

الجانب العراقي / الدعم الإداري - مكتب مستشار وزارة الصناعة والمعادن لشؤون التنمية , كل من:

29. خالد سامي صفر

30. إحسان حافظ عبد الرضا

31. يسرى سعد عبد الكريم

32. أسيل ثامر محمد

ثانياً: خبراء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

International Experts

1. Mohamed Lamine Dhaoui - Director of Business, Investment and Technology Services Branch UNIDO / Project Manager
2. Ricardo Seidl da Fonseca / Private Sector Development Programme for Iraq
3. Fredrick Richard / Senior Economic Consultant on Strategic Governance for Sustainable Industrialization - Management Team
4. Jarl Hansstein / Chief Technical Advisor - Private Sector Development Programme for Iraq - Management Team
5. Matthias Weber / Consultant for Training and Coaching Program - Management Team
6. Mustafa Alqassab / Senior International Economic Consultant - Management Team
7. Slim Tlatli / Senior International Economic Consultant - Management Team
8. Dr Abba Abdul Latif - Industrial Strategy Management Team
9. Siham Chafak / Business Expert - UNIDO Programme Secretariat
10. Pilar Rodriguez Ruiz / Industrial Development Expert

National Experts

11. Yacoub Yousif Shunia / Senior Economic and Finance Expert
12. Amer Essa AL- Jewahiri / National Industrial Restructuring and Development Expert
13. Afif Alauldin Al-Rayyis / Senior Economic Expert
14. Nidhal Tawfeek / Senior Industrial Investment Consultant
15. May Wartan / Senior Industrial Restructuring and Strategy Expert
16. Mustafa Al-Jarah / Senior Industrial and Energy Consultant

فهرس

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>
5	قائمة الجداول والأشكال
7	مفاهيم مصطلحات وردت في الوثيقة
9	ملخص تنفيذي
15	الفصل الأول: التشخيص الإستراتيجي
30	الفصل الثاني: الرؤية الإستراتيجية في عام 2030 والمسار الأستراتيجي
43	الفصل الثالث: الإطار العام للسياسات الصناعية
67	الفصل الرابع: إستراتيجية الحوكمة وآليات التنفيذ
73	الفصل الخامس: نظام الرصد والتقييم
81	الفصل السادس: برنامج ريادي لإحياء الصناعة في العراق
93	الفصل السابع: إستراتيجية التواصل وخطة التنفيذ
99	الملاحق
114	المصادر

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: الجداول

- 16 جدول رقم (1): توزيع الشركات الصناعية على الأنشطة الإنتاجية المختلفة.
- 19 جدول رقم (2): عدد الوحدات الصناعية المنشأة للقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2010).
- 32 جدول رقم (3): تحليل الفرص والمخاطر.
- 33 جدول رقم (4): الأهداف الأساسية لمحاوّر الإستراتيجية الصناعية.
- 34 جدول رقم (5): التسلسل الزمني لهدف تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين
الأكفاء.
- 34 جدول رقم (6): التسلسل الزمني لهدف زيادة الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة.
- 35 جدول رقم (7): التسلسل الزمني لهدف تنمية القطاع الخاص.
- 36 جدول رقم (8): التسلسل الزمني لهدف التخلص التدريجي لكافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية.
- 37 جدول رقم (9): التسلسل الزمني لهدف تحسين البنية التحتية.
- 38 جدول رقم (10): التسلسل الزمني لهدف بناء قاعدة معرفية وكفاءة قوة العمل.
- 42 جدول رقم (11): التسلسل الزمني لهدف وضع نظام كفاء للحكومة.
- 47 جدول رقم (12): تحسين إجراءات بدء الأعمال.
- 49 جدول رقم (13): الحصول على قرض/ وسائل التمويل.
- 51 جدول رقم (14): تشغيل وتسريح العمل ضمن إجراءات تحسين أنظمة سوق العمل.
- 51 جدول رقم (15): تنفيذ العقود وإجراءات إنهاء الأعمال.
- 52 جدول رقم (16): تطوير ريادة الأعمال.
- 54 جدول رقم (17): تطوير مهارات الموارد البشرية.
- 55 جدول رقم (18): تطوير التكنولوجيا والإبداع.
- 56 جدول رقم (19): إعادة هيكلة الشركات العامة وبرامج تخفف الأثر الإجماعي
- 60 جدول رقم (20): اختيار القطاعات الصناعية والأولويات.
- 61 جدول رقم (21): دراسات القطاعات التفصيلية.
- 62 جدول رقم (22): حوافز القطاعات الأخرى.
- 63 جدول رقم (23): مراكز تنمية الأعمال.
- 64 جدول رقم (24): المناطق الصناعية.
- 66 جدول رقم (25): البيئة التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- 67 جدول رقم (26): أهم العوامل المؤثرة على الإستراتيجية وأوجه التأثير.
- 75 جدول رقم (27): رصد وتقييم ملائمة الإستراتيجية الصناعية بعد إنتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ
الإستراتيجية (2013-2017)
- 75 جدول رقم (28): نموذج لرصد وتقييم فاعلية الإستراتيجية خلال الفترة (2013-2017)
- 78 جدول رقم (29): الرصد والتقييم للبرامج والمشاريع- قوانين وتعليمات بدء الأعمال وممارستها وتصنيفاتها:
أحد إجراءات بدء الأعمال (2013-2017).

78	جدول رقم (30): الرصد والتقييم للبرامج والمشاريع- تعزيز البنية التحتية: المناطق الصناعية (بعض الإجراءات) (2013-2017).
83	جدول رقم (31): برنامج إحياء العراق- تطوير ريادة الأعمال.
84	جدول رقم (32): برنامج إحياء العراق- مهارات الموارد البشرية.
85	جدول رقم (33): برنامج إحياء العراق- أدوات التمويل التطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
86	جدول رقم (34): برنامج إحياء العراق- تطوير التكنولوجيا والابتكار.
86	جدول رقم (35): برنامج إحياء العراق- تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.
87	جدول رقم (36): برنامج إحياء العراق- الدعم المؤسسي.
90	جدول رقم (37): نموذج رصد وتقييم برنامج تنشيط إحياء الصناعي في العراق-برنامج الإطار المنطقي.
92	جدول رقم (38): نموذج تقييم مردودات البرنامج.
96	جدول رقم (39): خطة تثبيت نجاحات سريعة لعام 2013

ثانياً: الأشكال

9	شكل رقم (1): الإطار المفاهيمي لخصائص النظام الصناعي.
30	شكل رقم (2): مفهوم الرؤية.
39	شكل رقم (3): أدوار الأطراف المعنية.
40	شكل رقم (4): مخطط توازن النظام الصناعي ما بين السلطات المركزية والمحلية.
72	شكل رقم (5): آلية وضع وتنفيذ السياسة الصناعية.
74	شكل رقم (6): مستويات الرقابة والتقييم.
80	شكل رقم (7): العلاقة المتبادلة بين المؤسسات المسؤولة عن الرصد والتقييم.
90	شكل رقم (8): آلية تنفيذ الاستراتيجية الصناعية.

مفاهيم ومصطلحات

ورد في هذه الوثيقة عدة مصطلحات وتعابير تتعلق بمفاهيم أقتضى تناولها في الصياغة المنهجية . ولغرض مساعدة القارئ على أ استمرار تواصل الافكار التي يطلع عليها في الوثيقة وفهمها جيدا صار من المناسب التعرض بالشرح الموجز لها. وليس بالضرورة أن يتضمن الشرح منطوق تعريفي بالصياغة , إنما أساس الفكرة التي تقف خلفه . والمفاهيم التي نرى من المفيد عرضها هي :

1. المنظومة الصناعية : هي مجموعة الوحدات المنتجة للسلع والخدمات الصناعية إضافة الى بيئة الأعمال المتعلقة بالإنتاج والتسويق, سواء كانت مملوكة للقطاع العام او المختلط او الخاص.
2. الرؤية : هي الصورة المرغوبة لحالة المنظومة الصناعية العراقية في عام 2030 يتم الوصول اليها تدريجيا عن طريق سلسلة من التغييرات لواقع الصناعة الحالي.
3. الحوكمة : هي الانظمة العادلة في توزيع أدوار ومهام الافراد والمؤسسات في الاقتصاد من خلال تنظيم هياكل اقتصادية تعمل وفق أسس تجارية تديرها وتراقبها لتحقيق أهدافها ورعاية مصالح أعضائها وأصحاب المصلحة فيها بموجب معايير المسؤولية والافصاح والشفافية والنزاهة.
4. القيمة المضافة : هي القيمة التي تكون عليها مخرجات الانتاج بعد أن تستبعد مدخلاته . وهي قيمة غير ثابتة وتتغير بحسب تغير قيمة العوامل المكونة لها . لذا تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية للسلعة وللوحدة التنظيمية .
5. سلسلة القيمة : مجموعة الانشطة التي من خلالها يتم تكوين المنتج او الخدمة لغاية ايصالها الى المستهلكين, ففي كل نشاط يكتسب المنتج قيمة وبمرور المنتج في هذه السلسلة تنشأ القيمة المضافة لذلك المنتج.
6. العناقد الصناعية : تجمعات لوحداث انتاجية وخدمية, (مدعومة بهيئات ساندة تمويلية, بحثية, فنية, وتدريبية) محلية او اقليمية او عالمية تربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة في مجال صناعي معين ذات مدخلات متشابهة وعماله وتكنولوجيا متقاربة بما يمثل منظومة من الانشطة تصب في رفع معدلات النمو والقدرة التنافسية وزيادة الصادرات.
7. مجالات السياسات الصناعية : هي حزمة الإجراءات التي يؤدي تنفيذها خلال المدى الزمني المتاح الى تحقيق الرؤية.
8. المسار الاستراتيجي : ترتيب تنفيذ السياسات بحيث يتم تنفيذها وفق سلم اولويات يمهد تحقق احداها الى تحقق الاخرى. وينقسم الى مدى قصير ومتوسط وبعيد .
9. اعادة التاهيل: هي كافة العمليات التطويرية التي يخضع لها الافراد والمعدات بهدف زيادة انتاجيتها.
10. اعادة الهيكلة: هي مجموعة الاجراءات التنظيمية التي تهدف الى اعادة تركيب الوحدات التنظيمية لما يحقق اهدافها الاساس او الاهداف الجديدة لها.
11. الطاقة المتجددة: هي الطاقة المستمدة من المصادر والتي يمكن للطبيعة ان تعيد توليدها بشكل مستمر وبدون تدخل الانسان مثل طاقات المياه والرياح والشمس والحرارة والكتلة الحيوية.
12. القوى الدافعة : هي التغييرات التي تستحدث على المنظومة الصناعية والتي تؤدي بدورها الى اطلاق شرارة تغييرات اخرى باتجاه الصورة المنشودة للمنظومة الصناعية .
13. التنافسية : القدرة على انتاج السلع والخدمات في ظل شروط السوق الحرة والتي تواجه اختبار تنافس الاسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق نمو مستدام في الدخل المحلي الحقيقي..

14. ريادة الأعمال : هي إحدى مفاهيم القدرة الإبداعية للأفراد والمؤسسات. وتعني أي كيان يقدم منتجاً جديداً أو خدمة جديدة وسواء كان هذا الكيان جديداً أو موجوداً من قبل، أو أي كيان يطور ويستعمل طرقاً جديدة في إنتاج أو توصيل السلع والخدمات الموجودة حالياً بتكلفة أقل.
15. الابتكار: هو الإدارة الخاصة بريادة الأعمال، لأنه امتزاج معرفة جديدة مجسدة في أحد الاختراعات مع التقدم الناجح لهذا الاختراع في السوق، ويتطلب إدراك الفرصة التجارية التي يقدمها الاختراع ثم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحويل تلك الفرصة إلى شيء يرغب الكثير من العملاء في شرائه.
16. بدء الأعمال : هي الأفكار الريادية التي تتحول إلى مشاريع أعمال وفق خطوات وترتيبات مؤسسية منتظمة .
17. حاضنات الأعمال : مراكز تنموية تعمل على تهيئة البيئة الساندة وتعزيزها بآليات متكاملة لدعم رواد الأعمال الذين تتوفر لديهم الأفكار الإبداعية الطموحة والقدرات لبدء العمل بتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع إنتاجية وخدمية.
18. أصحاب المصلحة : هم كافة المشاركين ، وفق أدوارهم في تكوين وعمل المنظومة ويشمل ذلك الحكومة والقطاع الخاص و العاملون والإدارات و التنظيمات المؤسسية والمجتمعية .
19. المبادرات السياسية : هي إجراءات أبتدائية وتمهيدية منظمة وممنهجة وذات أهداف واضحة ومحددة .
تؤلف بجمعها الموجه سياسة (سياسات) عامة أو خاصة .
20. التحليل بنظام (سوت) : أسلوب تحليلي لتشخيص نقاط القوة والضعف لحالة معينة والفرص والتهديد التي تواجهها من الخارج، يستخدم كأساس لرسم استراتيجيات الأعمال على المديت المختلفة والسياسات التي يتطلب إتخاذها لتحقيق الأهداف.
21. تخفيف الأثر الاجتماعي السلبي : لضمان الحد من خلق اضطراب اجتماعي نتيجة الاستغناء عن العمالة الفائضة يتم اعداد وتنفيذ برنامج لتخفيف الأثر الاجتماعي السلبي يضمن دعم هذه الفئة ليعود والى سوق العمل او ينشئوا مشاريع خاصة صغيرة او يختاروا التقاعد.
22. تنويع القاعدة الصناعية : التقليل من الاعتماد على النفط كمكون أساسي حالي للنتاج المحلي العراقي بما سؤدي الى خلق تنوع اقتصادي في البنية الإنتاجية الصناعية من خلال تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة) وإنشاء صناعات كبرى تستثمر الثروات الطبيعية.

ملخص تنفيذي

1. ضرورة وأهمية الاستراتيجية

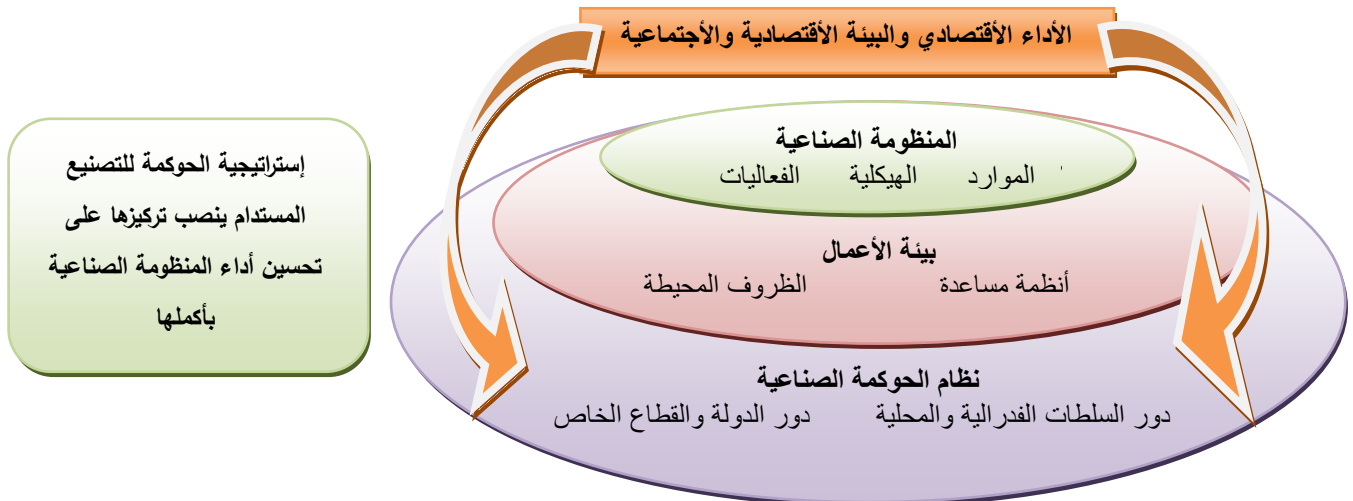
• مدخل:

لقد قطع العراق أشواطاً في عملية التنمية الاقتصادية، وهو الآن أمام فرص وتحديات جديدة تفرض عليه تغيير مساره الاقتصادي والصناعي بالذات. حيث يخضع الاقتصاد العالمي إلى تغيرات جذرية تؤثر في النمو الاقتصادي والاجتماعي بتوجهه نحو الاقتصاد القائم على آلية السوق و المعرفة وتوجه المجتمعات نحو مجتمع المعلومات . ويقصد بالمعرفة هنا، تلك اللازمة لتطوير و تنمية كل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. حيث أصبحت الصناعة من الخيارات المهمة لتنويع مصادر الدخل، وأحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد القائم على المعرفة، فالإبداع المستند إلى التقنيات المتوسطة والعالية أصبح مصدر القيمة المضافة العالية. وأصبح استكمال سلسلة القيمة في الصناعات الوطنية وتكاملها مع الصناعة العالمية من سمات الاقتصاد الناجح، حيث إستدعت هذه التغيرات ضرورة وضع استراتيجية صناعية ، تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات العالمية المتجددة، لتستفيد من فرصها وتستجيب لتحدياتها، وكذلك للمتطلبات العملية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ولتتطلبات الاقتصاد العراقي في تعظيم القيمة المضافة فيه ، وفي التنويع والمنافسة وعدم اعتماده على مصدر وحيد لتكوين الدخل القومي ، و لزيادة معدلات النمو واستدامتها، ولإيجاد فرص العمل المتزايدة ، وللتنمية المتوازنة الجغرافية والسكانية.

• الإعداد:

لقد أعدت وزارة الصناعة والمعادن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) برنامجاً لوضع إستراتيجية وإطار مؤسسي يحكم عملية إعادة هيكلة الصناعة وتحقيق التنوع المطلوب بهدف زيادة مساهمة الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي. وفي هذا الإطار فقد تم إعداد الإستراتيجية الصناعية للعراق والتي تعد جزءاً من عملية أوسع للإصلاح في العراق بالتزامن مع إعداد استراتيجية للطاقة وغيرها من الاستراتيجيات . وقد جاء إعداد تلك الإستراتيجية في توقيت مناسب للمساعدة في وضع الاقتصاد العراقي على مسار واعد للتنمية في الأجلين المتوسط والطويل، وذلك من خلال النظر إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الفورية الخاصة بتحقيق الأمن، وبناء البنية التحتية. هذا ويجب التأكيد على أن تلك الإستراتيجية تتميز بالتركيز على عدد محدود من الأولويات الإستراتيجية المتعلقة بالعناصر الأساسية الدافعة للتغير الاقتصادي.

• نطاق الإستراتيجية : شكل رقم (1) الأطار المفاهيمي لخصائص المنظومة الصناعية



2. الشروط الجديدة للحوكمة الإستراتيجية

لم تعد التوجهات الإستراتيجية التقليدية للتصنيع متواءمة مع الإشتراطات الجديدة للمنافسة في ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي حالياً، الأمر الذي يتطلب التعاون ما بين عدد أكبر من الأطراف المعنية.

1-2 الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي

تتميز البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة بمجموعة من الملامح الأساسية ألا وهي: التطور التكنولوجي السريع في تكنولوجيات الإنتاج والعمليات الإنتاجية، عولمة سلاسل القيمة، وزيادة أدوار الشركات متعددة الجنسية، زيادة حدة المنافسة مع الاقتصاديات النامية والصاعدة، وجود مجموعة من القواعد الدولية وضعتها الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف والتي تحكم تدفقات التجارة والاستثمار والمعايير المطبقة، وأخيراً الزيادة في درجة التعقيد وعدم التأكد في بيئة الأعمال.

2-2 المتطلبات الجديدة للنجاح في المنافسة

إن التصنيع المستدام يتطلب من المنشآت عدم التنافس على أساس إنخفاض التكاليف، والإجور، ووفرة المواد الخام، بل يتعين عليها المنافسة في:

- الانتقال إلى الأنشطة مرتفعة القيمة المضافة في سلاسل القيمة.
- تطوير المهارات الفنية والإدارية.
- الأخذ في الاعتبار التأثير البيئي وإدارة تلك التأثيرات.
- بناء القدرات المتعلقة بالقدرة على التنبؤ باحتياجات السوق والتطوير.

3-2 التعاون بين عدد أكبر من الأطراف المعنية

إن صياغة وتنفيذ إستراتيجية ناجحة للتصنيع حالياً يتطلب مشاركة جميع الأطراف المتصلة بالصناعة والمؤثرة فيها وتشمل:

- العديد من الهيئات الحكومية على المستوى الوطني.
- منظمات القطاع الخاص بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية المهتمة بالاستثمار في العراق.
- مؤسسات الدعم الفني والمالي المتخصصة.
- هيئات التعاون ثنائية ومتعددة الأطراف.
- المنظمات غير الحكومية

3. منهجية إعداد الإستراتيجية

- كان لابد عند إعداد الإستراتيجية مراعاة مجموعة من القواعد العامة والتي تتمثل فيها يلي:
- تناسق الإستراتيجية مع الخطط الوطنية المعدة بالفعل مثل الخطة الخمسية لتنمية العراق.
- الإستفادة من تجارب الدول الأخرى، وخاصة الناجحة منها.
- تحليل واقع المنظومة الصناعية العراقية بقدر الإمكان في ظل محدودية البيانات المتاحة.
- الأخذ في الاعتبار التوجهات العالمية الحديثة من أجل الوصول إلى أفضل رؤية ممكنة لمستقبل العراق.
- مشاركة كافة الأطراف المعنية في الإعداد لهذه الإستراتيجية.

وقد تم إعداد الإستراتيجية من قبل فريق عمل يرأسه المستشار الاقتصادي لوزير الصناعة والمعادن ، وعضوية 17 ممثلاً عن المؤسسات ذات الصلة ، شاملة كل من: القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع

المختلط، التعليم العالي وأصحاب الأختصاص في مجالات العلوم والبحث و التطوير والابتكار والاستثمار وجهات أخرى جرى الاستعانة بها حسب الأختصاص. هذا بالإضافة إلى الدعم المباشر من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وخبرائها المحليين والدوليين.

لقد استدعى رسم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية للعراق إجراء دراسات من قبل خبراء عراقيين متخصصين، والاستعانة بمنظمات دولية وبيوتات خبرة عالمية. ونخص بالذكر الأحصائيات والدراسات الواسعة والمتعددة التي وضعتها وزارة التخطيط .

كما جرى الاطلاع والاعتماد على وثائق نوعية ومرجعية عديدة منها الاستراتيجية الوطنية للطاقة في العراق المعدّة بالتنسيق مع شركة Booz&Co. , وخطة التنمية الوطنية الخمسية للأعوام 2010 – 2014 وتعديلاتها , وسياسات واستراتيجيات جهات متعددة في داخل وخارج العراق, مثل وزارة العمل والسؤون الاجتماعية، والهيئة الوطنية للاستثمار ومشاريعها، والبرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية وأستراتيجية مواجهة الفقر في العراق. كما أجريت دراسة مستفيضة للوضع الراهن للصناعة في العراق وتشخيص وتحليل وضعها، بما في ذلك تنافسية القطاعات الصناعية المختلفة ومنتجاتها .وأجريت دراسة لوضع صناعة العراق على الخارطة الصناعية العالمية الجديدة، وما تفرضه التغيرات العالمية من فرص وتحديات أمام الصناعة في البلد.

كما تم أيضاً دراسة سياسات التنويع الاقتصادي لزيادة تنافسية الصناعة العراقية ولتفعيل نشاطات الابتكار . أخيراً تم إعداد دراسات عديدة لمبادرات وبرامج مقترحة لتنفيذ هذه السياسات .انطلاقاً من الأنشطة المذكورة أعلاه أعدت وثيقة الاستراتيجية الصناعية وفق الهيكلية المعتمدة للتخطيط الاستراتيجي في العراق

4.. الخطوات الأساسية لعملية صياغة الإستراتيجية

- تشخيص أداء المنظومة الصناعية وهياكلها التنظيمية.
- الاتفاق المشترك بين كافة الأطراف المعنية على رؤية محددة للمنظومة الصناعية في 2030.
- مسار إستراتيجي يحدد أسلوب التحول بالمنظومة الصناعية من الوضع القائم إلى الوضع المستقبلي على نحو يحقق الرؤية في عام 2030.
- إطار عام للسياسات يحدد توقيت وأسلوب التدخل في المنظومة الصناعية بهدف المضي قدماً في المسارات الإستراتيجية.
- برنامج مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الساندة للبدء في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية.
- الرقابة والتقييم المستمرين بهدف مراجعة الإستراتيجية والإطار العام للسياسات وفقاً للمستجدات.
- التواصل المستمر مع الجمهور حول الإستراتيجية، والتطور الذي تم، وأهم المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذها

كل ذلك من أجل الوصول إلى مركز متميز في الخريطة الصناعية العالمية .وتحقيق أهداف واضحة ومحددة تعمل على المتغيرات الصناعية المؤثرة على الأداء الصناعي ، وهي:
أولاً: مضاعفة دور وتأثير مستوى القيمة المضافة في القطاع الصناعي لتصل الى 8% سنوياً .
ثانياً : إحداث تحول هيكلي واضح في نمط إيجاد وتطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

ثالثاً: جعل القطاع الصناعي الوطني فاعلاً في منظومة التجارة الدولية، والعمل على الارتفاع بنسبة التصدير من الإنتاج الصناعي لتصل الى 40% من المنتجات الصناعية.

رابعاً: إحداث نقلة واضحة في مستوى التوظيف للعمالة المحلية في الصناعة كي تصل نسبة العمالة المحلية في القطاع الصناعي إلى حوالي (25 %) من القدرة الاجمالية للعمل في الاقتصاد العراقي في عام 2030.

خامساً : خامسا : زيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية العراقية الى 50% . ويمكن القول أن الاستراتيجية الصناعية قد إستندت، من أجل تحقيق الهدف العام والأهداف المرحلية ، على عوامل مهمة تدعم نجاحها وهي:

- تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي يملكها العراق كبلد غني بثرواته الطبيعية.
- الاتجاه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- الاتجاه نحو الصناعات ذات المحتوى التقني العالي والصناعات المعرفية.
- تبني نموذج التجمعات الصناعية بأنواعها المختلفة (ومنها التجمعات العنقودية) كتوجه استراتيجي مهم بأعتباره شكل من الأشكال المتطورة في الممارسات العالمية الحديثة.
- دعم وتعزيز المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة حالياً والتي ستنشأ مستقبلاً.
- المساهمة القوية في بناء نظام وطني للأبداع والابتكار.
- تطوير بيئة العمل (الأنظمة ، التشريعات، الإجراءات ، والسياسات.)
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية (المواصفات والمقاييس، الجودة الشاملة ،مكافحة الاغراق وغيره).
- تبني التنمية الصناعية المتوازنة على مستوى الأقاليم والمحافظات .
- تبني ودعم الروابط الاقليمية والعالمية .
- تنمية الموارد البشرية اللازمة لقطاع الصناعة.

5. محتويات وثيقة الاستراتيجية

تتألف وثيقة الاستراتيجية من أربعة أجزاء : يعرض الجزء الأول (الفصل الأول) الاسس التي قادت الى اظهار أهمية الاستراتيجية وضرورتها من خلال تشخيص وتحليل بيانات ومعلومات الوضع الراهن . أما الجزء الثاني (الفصلين الثاني والثالث) فيشكل الاستراتيجية برؤيتها ومنطقاتها وأسسها وإطار سياسات تنفيذها . ويبين الجزء الثالث (الفصلين الرابع والخامس) أسس الحوكمة المنهجية وآليات التنفيذ بالأعتماد على نظام رصد وتقييم فعالين، بينما يتناول الجزء الرابع (الفصلين السادس والسابع) برنامج عراقي رائد لتنشيط الصناعة مع خطة تنفيذ متفاعلة معها.

تحتوي فصول الوثيقة على ما يأتي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل تشخيصاً للوضع القائم في المنظومة الصناعية العراقية من حيث الهيكل، والإداء العام للاقتصاد والاجتماعي والبيئي. هذا بالإضافة إلى تحليل بيئة الأعمال القائمة في العراق، ونظام الحوكمة الصناعية، وأخيراً تم التعرض للمجهودات الحكومية الحديثة لتحسين أداء الصناعة. وقد أظهر التشخيص الإستراتيجي الضعف العام للمنظومة الصناعية العراقية والتي تعاني من عدد من المشاكل الأساسية والتي من أهمها ضعف دور القطاع الخاص في الصناعة العراقية وسيطرة القطاع العام الذي يعد بمثابة العمود الفقري للمنظومة الصناعية العراقية، تعوق بيئة الأعمال القائمة، وضعف المنظومة الساندة القائمة على نحو لا يخدم هدف تحقيق التصنيع المستدام، الأمر الذي يستوجب إعادة هيكلة كل من الأنظمة التالية: التعليم، النقل، التعليم الفني والتدريب المهني، العلوم والتكنولوجيا، الإبتكار والبحث والتطوير. أما

فيما يتعلق بنظام الحوكمة فإن النظام القائم حالياً يتسم بسيطرة الحكومة المركزية على المنظومة الصناعية من حيث الملكية وإدارة الكيانات الصناعية، وعدم تفعيل دور الحكومات المحلية في وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية الخاصة بالمحافظات والأقاليم.

الفصل الثاني: يعرض الرؤية للمنظومة الصناعية لغاية عام 2030 والتي تتلخص في تنمية النظام الصناعي في العراق ليدعم اقتصاد وطني متنوع ومستدام من النواحي الاقتصادية والبيئية، يكون للقطاع الخاص دوراً رئيسياً فيه، لديه قدرة تنافسية اقليمياً ودولياً، يستثمر الموارد المحلية وتتكامل حلقات التجهيز والانتاج والتوزيع فيه مع المحيط الاقليمي والدولي، يعمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند الى الأبداع، يعمل بنظام مؤسساتي وتنظيمي يضمن التنفيذ وتحقق في الأهداف ويساهم بتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي للأفراد والمجتمع.

لتنفيذ تلك الرؤية تم تحديد أربع عناصر أساسية تمثل محاور الإستراتيجية الصناعية الا وهي:

1. بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

2. إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة

3. تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية.

4. تبني نظام حوكمة مناسب يدعم تنفيذ المحاور الثلاثة السابقة

هذا وقد تم وضع مجموعة من الأهداف الخاصة بكل محور من هذه المحاور لتشكل في مجموعها المسار الإستراتيجي الذي ينبغي اتباعه.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل ترجمة المسار الإستراتيجي الذي تم عرضه في الفصل الثاني إلى مجموعة من السياسات، والإجراءات المحددة، وذلك مع تحديد المديات الزمنية التي تتوزع عليها السياسات، وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ. وقد تم اختيار أربعة مجالات أساسية للسياسات التي سيتم التركيز عليها وهي:

1. قوانين وتعليمات بدء الأعمال وممارستها وتصفياتها (المحور الثاني).

2. السياسات الأفقية (المحور الأول والثاني والثالث).

3. السياسات القطاعية (المحور الأول والثاني والثالث).

4. تدعيم وتحسين البنية التحتية (المحور الثالث).

الفصل الرابع: و يتناول المتطلبات المؤسسية والتنظيمية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية الصناعية من خلال استراتيجية الحوكمة الذي يوفر القدرات و تستند الى نصوص وقواعد ومعايير قانونية وتنظيمية محدثة يسترشد بها لادارة عملية الارتقاء والابتكار الصناعي المستدام وتحديد ادوار الحكومة والقطاع الخاص في ادارة هذه العملية، والتوازن في صنع القرارات واليات تنفيذها على اساس اللامركزية لتعزيز مشاركة جميع اصحاب المصلحة في التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ السياسات ووضع إجراءات الرصد والمتابعة لضمان حسن وسلامة القرارات وتنفيذها من قبل الاجهزة المسؤولة عن ادارة الاستراتيجية الصناعية بما يحقق الاهداف في عام 2030.

الفصل الخامس: يتعرض هذا الفصل من الإستراتيجية لنظام الرقابة والتقييم وهو الضمانة العملية لرصد وتقييم الاداء والهيكله والتحويلات المخطط اجرائها على المنظومة الصناعية، كما يعتمد نظام الرصد والتقييم الحديث بشكل متزايد على اشراك اصحاب المصلحة المعنيين بالمنظومة الصناعية ويضمن ذلك مشاركة الجميع بخبراتهم وبالتالي يمكن تحقيق عملية التحسين المستمر، ويعمل النظام على ثلاثة مستويات أساسية هي:

1. مراقبة وتقييم لمدى ملائمة الإستراتيجية الصناعية: بمعنى هل الرؤية، والمسارات الإستراتيجية، والأهداف الخاصة بالإستراتيجية لاتزال ملائمة في ضوء التطورات على المستويين المحلي والدولي.
2. مراقبة وتقييم لمدة فاعلية الإستراتيجية الصناعية: وهنا يتم مراقبة وتقييم التقدم نحو تحقيق الرؤية، والمسار الإستراتيجي، والأهداف، والتحول التدريجي في المنظومة الصناعية. مقارنة الأداء بمجموعة من الدول (مثل المنافسين المحتملين)، والتركيز على بعض الصناعات المحددة.
3. مراقبة وتقييم كفاءة تنفيذ الإستراتيجية الصناعية: بمعنى هل أن المبادرات المحددة، والبرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في إطار الإستراتيجية الصناعية تم تنفيذها بكفاءة فنياً ومالياً.

الفصل السادس: يعرض الخطوط العريضة لبرنامج رائد في العراق بعنوان (برنامج إحياء الصناعة في العراق)، وعلى الرغم من ان البرنامج مصمم على اساس افضل التجارب العالمية في برامج التحديث الصناعي، فانه ليس برنامجاً مستقلاً لوحده، بل هو تطبيق ريادي للاستراتيجية الصناعية نفسها.

حيث يتناول برنامج تم وضعة بهدف تنفيذ مجموعة مختارة من السياسات الصناعية المستمدة من اطار السياسات التي تم تحديدها في الفصل الثالث والتي اعتمدت بدورها كنتيجة للفصلين الأول والثاني (التشخيص الاستراتيجي، والرؤية والمسار الاستراتيجي) وسيتم تنفيذ السياسات المختارة في اطار هذا البرنامج على الامد القصير (المقدر بأربع سنوات) وبالتالي يتعين البدء بالبرنامج باسرع وقت ممكن كما تتطلب عملية التنفيذ تقديم الكثير من الدعم المباشر خاصة الى عدد من المنشآت الرائدة من القطاعين العام والخاص، والتي من المرجح ان تؤدي الى نتائج اكثر ايجابية في هذا الاتجاه. كما يساهم برنامج إحياء الصناعة في العراق في إرساء منظومة الحوكمة المقترحة في الفصلين الرابع والخامس و كيفية تحقيقها على أرض الواقع .

الفصل السابع: يهدف هذا الفصل الى وضع استراتيجية للتواصل , حيث نجد أن تنفيذ الإستراتيجية سوف يمتد على زمن طويل نسبياً . ويتضمن حزمة واسعة من الاجراءات والتغييرات على المنظومة الصناعية نفسها وبيئة الاعمال المحيطة بها والمؤثرة عليها. وعليه فهي ليست مجموعة اجراءات ادارية جامدة فحسب وإنما هي عملية حية تتطلب القناة والتفاعل بين مجموعة واسعة من الشرائح والجهات المستفيدة من تنفيذ الاستراتيجية (الصناعيون من القطاع العام والمختلط والخاص، والمستثمرون الاجانب والعاملون ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي وطلبة وباحثي الجامعات، ومجتمع المحافظات، ومؤسسات القطاع الخاص وغيرهم).

ولغرض الوصول الى شرائح المجتمع المستفيدة وضمان قناعتهم بأهمية الاستراتيجية ومشاركتهم الفعالة في تطبيقها يتطلب الامر تنفيذ خطة تواصل محكمة تهدف الى وضع اربعة اسس للتواصل :

اولا : التعريف لدى اصحاب المصلحة بالاستراتيجية الصناعية ومدى تقدم تنفيذها وكذلك التعريف بمختلف أنشطة الوزارة .

ثانيا : بناء الروابط الإعلامية مع مختلف المجالس والوزارات والمؤسسات الحكومية و صانعي القرار على مستوى المحافظات

ثالثا التعريف بفرص الاستثمار واستقطاب المستثمرين الأجانب

رابعا إعلام وتوعية العاملين في الوزارة بأنشطتها وبمقتضيات المرحلة الانتقالية وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية.

الفصل الأول التشخيص الإستراتيجي

مقدمة:

يهدف هذا الفصل الى تشخيص واقع المنظومة الصناعية العراقية بكافة مكوناتها الهيكلية والمنظومات الساندة لها وبيئة الاعمال التي تعمل في اطارها , في الوقت الذي يعتبر تحليل واقع الحال بكافة مكوناته نقطة البداية نحو وضع إستراتيجية صناعية من أجل تحديد مواطن القوة والضعف، والتعرف على الفرص المتاحة والتهديدات القائمة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي للعراق، و التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية وما تمليه من توجهات لابد من أخذها في الاعتبار عند وضع اي إستراتيجية للتنمية. يتكون القطاع الصناعي من ثلاث روافد هي العام والخاص والمختلط وتقودها مجموعة مؤسسات لم تنفق فيما بينها على سياسات واضحة او مبادئ محددة. في الوقت الذي احتل القطاع العام الحيز الاكبر مستحوذاً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في آن واحد دون الاكتراث بدور القطاعات الاخرى . في ضوء ما سبق سوف يتناول هذا الفصل تشخيصاً عاماً للمنظومة الصناعية للعراق في حدود ما يتوفر من معلومات وبيانات، وسوف يتناول هذا التشخيص ما يلي:

1. الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي
2. الأداء العام للمنظومة الصناعية (اقتصادية، وإجتماعياً، وبيئياً)
3. بيئة الأعمال القائمة في العراق وبشمل إجراءات البدء بالأعمال الجديدة، إجراءات دمج الشركات وتصفياتها، الجهاز المصرفي والإئتمان وآليات التمويل، الأنظمة الساندة.
4. البنية التحتية الداعمة للصناعة
5. نظام الحوكمة الصناعية
6. الجهود الحكومية الحديثة لتحسين أداء الصناعة.

وتجدر الإشارة هنا الى أن غياب الكثير من البيانات والمعلومات الدقيقة عن المنظومة الصناعية في العراق قد ترتب عليه عدم القدرة على القيام بتحليل كمي على نحو ملائم، واللجوء في كثير من الأحيان إلى التحليل الوصفي.

أولاً: الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي

- على الرغم من أن القطاع الخاص يمثل 98,3% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية القائمة في العراق مقارنة بـ 1,5% للشركات العامة، و 0,2% للشركات المختلطة، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي. حيث تعتبر شركات القطاع العام هي العمود الفقري للمنظومة الصناعية العراقية , حيث تنتج أكثر من 90% من مجمل السلع الصناعية, وهي المعامل الوحيدة تقريباً المنتجة لمجموعة كبيرة من السلع الصناعية وخاصة الصناعات الثقيلة التي تنفرد بإنتاجها تلك المجموعة من الشركات. في حين ينتج القطاع المختلط والخاص بعض السلع الغذائية والانشائية والمعدنية والكيميائية فقط، ويوضح الجدول رقم (1) توزيع الشركات الصناعية لجميع القطاعات (عام، ومختلط وخاص) على الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

جدول رقم (1) توزيع الأنشطة الصناعية النوعية بين القطاعات الثلاث

النشاط الإنتاجي	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص
الهندسية	31.3%	28.6%	20.3%
الكيميائية	23.4%	9.5%	12.8%
الإنشائية	12.5%	19%	36.2%
الغذائية	6.25%	28.6%	14%
الدوائية	3.1%	4.8%	
النسجية	10.9%	4.8%	16.7%
الكارتون	0	4.8%	.
الخدمات الصناعية	12.5%	0	.
إجمالي عدد الشركات*	64	21	17486

*يمتلك القطاع العام أيضاً سبعة شركات مدمرة تابعة للتصنيع العسكري الذي تم إلغاؤه

- يمكن ترتيب الأهمية الحالية للقطاعات النوعية للشركات العامة بحسب ما تمثله السلع والخدمات المنتجة فيها من أهمية في الأسواق إلى المستهلكين والمستفيدين منها، على النحو التالي: المنتجات الدوائية 100%، منتجات الخدمات الصناعية 90%، منتجات الصناعات النسيجية 88%، منتجات الصناعات الإنشائية 78%، منتجات الصناعات الهندسية 77%، المنتجات الكيميائية 60%، المنتجات الغذائية 53%. ويمكن توقع توزيعات قريبة من تلك النسب لدى شركات القطاع الخاص،¹ في حين يتوقع أن يختلف الترتيب في القطاعات النوعية لشركات القطاع المختلط لسبب أساسي يتعلق بهيمنة منتجات شركات الصناعات الهندسية والإنشائية على أغلب إنتاج تلك الشركات.
- على الرغم من أن 56% من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية إلى الإنتاج الموصوف حسب المعايير العالمية بوصفها شركات تنتج منتجات عالية ومتوسطة المكون التكنولوجي، مقابل 28% منخفضة المكون التكنولوجي، و 16% معتمدة على المواد الخام، إلا أن جميع المعامل تعاني الآن من قدم مكانها ومعداتا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة.

ثانياً: الأداء العام للمنظومة الصناعية

على الرغم من صعوبة تقييم الأداء العام للمنظومة الصناعية في العراق نظراً لعدم توفر البيانات التفصيلية على المستوى الكلي، إلا أن المؤشرات المتاحة تشير إلى ضعف الدور الاقتصادي للصناعة، وذلك على النحو التالي:

2.1 مؤشرات عامة

- انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، لتصل في المتوسط إلى 2.4% خلال الفترة (2008-2011).
- انخفاض القيمة المضافة الصناعية لتصل إلى قيم سالبة في عدد من الشركات².
- ادت الظروف المعروفة إلى توقف الإنتاج في معظم معامل الشركات العامة و إلى انخفاض الإنتاج إلى مستويات متدنية جدا . حيث تقدر نسبة المعامل المتوقفة (في وقت اعداد هذا التقرير) حوالي 30%

¹ مع الأخذ في الاعتبار غياب الصناعات الدوائية والخدمات الصناعية عن القطاع الخاص.

² يمكن الإطلاع على تفاصيل أداء الشركات في الملحق المنفصل للتشخيص الإستراتيجي

من مجموع معامل الشركات الصناعية العامة. وعلى الرغم من أنه قد تم تشغيل بعض المعامل وزيادة انتاج البعض الاخر تدريجياً نتيجة بدء برامج اعادة التشغيل بتخصيصات من المنهاج الاستثماري اعتباراً من عام 2008، إلا أن بعضاً من اهم المعامل مازالت متوقفة مثل معامل شركة الحديد والصلب ومعامل شركة كبريت المشراق وبعض معامل البتروكيماويات وغيرها.

- حوالي 40% من شركات القطاع العام تعتمد على المعونات الحكومية لسداد أجور العاملين، بينما لا تتمتع الشركات المخلتطة، وشركات القطاع الخاص بهذه المعونات، إلا أنه من المقرر إنهاء هذه المعونات إلى شركات القطاع العام، والعودة إلى حالة التمويل الذاتي تدريجياً.
- تشير تقارير العمل الدورية ونتائج الحسابات الختامية إلى التدهور الشديد في الإنتاجية وارتفاع نسبة الطاقة العاطلة لدى كافة الوحدات الإنتاجية والخدمية الصناعية في القطاعين العام والمختلط، فنجد أن حوالي 70% من شركات القطاع العام تعمل فقط بـ 30%-50% من طاقاتها التصميمية.³
- تدنى نوعية المنتجات الصناعية العراقية، حيث تلتزم الشركات العامة والمختلطة بالحد الأدنى من المواصفات القياسية العراقية (المشتقة من المواصفات العالمية)، بينما تعجز شركات القطاع الخاص في أغلبها عن تطبيق هذه المقاييس. وعلى الرغم من أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يقوم حالياً باستعادة دوره القانوني والتنظيمي للسيطرة على نوعية المنتج ومطابقته للمواصفات وكذلك استعادة دوره في اصدار المواصفات العراقية القياسية الجديدة التي سبق أن أنجز عدداً كبيراً منها خلال العقود الماضية، إلا أن نقطة الضعف الأساسية تكمن في أن المواصفات المعملية لبعض السلع المنتجة لا تزال تعود الى زمن انشاء الوحدة الصناعية ومن دون أن تطور او تستبدل بمواصفة حديثة.

2 2 دور الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة

- لا تلعب الصناعة دوراً كبيراً في تشغيل الأيدي العاملة في العراق، حيث تقدر إجمالي قوة العمل العاملة في الصناعة بجميع قطاعاتها (عام، مختلط وخاص) بحوالي 500 ألف عامل. إلا أننا يجب أن نلاحظ هنا تفاوت في دور القطاعات المختلفة في التشغيل حيث يعتبر القطاع العام القطاع الأكبر إستيعاباً للأيدي العاملة، حيث أن السياسات الصناعية التي طبقت في العراق خلال الفترات المتعاقبة قد أعطت لتلك الشركات دوراً اجتماعياً بالإضافة إلى دورها الاقتصادي. الأمر الذي ترتب عليه وجود قدر كبير من العمالة الفائضة في الغالبية العظمى من تلك الشركات. حيث تشير التقديرات أن عدد العاملين في الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، يصل إلى أكثر من 184 ألف موظف، وتقدر نسبة الفائض عن الحاجة حوالي 50% من الإحتياج العام حسب المستوى التشغيلي الحالي للطاقات المتاحة، الأمر الذي يشكل أعباءً إضافية على الشركات.⁴
- وتجدر الإشارة هنا أن مشكلة العمالة الفائضة لا تنحصر فقط في الشركات العامة، حيث يعاني القطاع المختلط أيضاً من مشكلة مشابهة نتيجة انخفاض الانتاج، مع إجماع إدارات تلك الشركات عن تسريح العمالة الفائضة لتفادي التوتر مع العاملين. إلا أن مشكلة العمالة الفائضة تعد أقل حدة في الشركات المختلطة نظراً لقيام العاملين في تلك الشركات بترك العمل بشكل طوع ي وخاصة بعد عام 2003 بسبب مستويات الاجور المتدنية فيه مقارنة بمستوياتها لدى القطاع العام، وكذلك بسبب عدم شمولهم

³ فعلى سبيل المثال بلغت نسبة إستغلال الطاقة التصميمية في عام 2010، 24% في شركة الشهيد العامة- فرع الصناعات الهندسية، و8% في الشركة العامة للسمنت العراقية - فرع الصناعات الإنشائية، و35% في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء- فرع الصناعات الدوائية، و17% في الشركة العامة للصناعات القطنية- فرع الصناعات النسيجية، بينما توقفت بعض الشركات عن الإنتاج مثل الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية- فرع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والشركة العامة لصناعة السكر - فرع الصناعات الغذائية. ويتضمن المحلق المنفصل للتشخيص الإستراتيجي تفاصيل الطاقات الإنتاجية المتاحة والفعلية.

⁴ يتضمن المحلق المنفصل للتشخيص الإستراتيجي نماذج مقارنة حسب القطاعات النوعية.

- بالضمانات التقاعدية. وتتوفر في هذا القطاع قدرة جيدة للتشغيل في حال التركيز على التنافسية وزيادة نسب استغلال طاقات شركاته الانتاجية وترسيخ مفاهيم وتطبيقات الادارة الحديثة واقتصاد السوق .
- أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فتقدر المديرية العامة للتنمية الصناعية عدد العاملين في المشاريع المسجلة لديها للقطاع الخاص بـ 175 ألف عامل يعملون في اكثر من 17 ألف معمل يوظف كل منها بين 6 - 50 عاملاً ، إلا ان هناك علامة إستفهام حول العدد الفعلي للعاملين نظراً لتوقف معظم هذه المعامل عن العمل. وتشير التوقعات الى انه في حالة اشتغال مصانع القطاع الخاص بطاقتها القصوى اضافة الى المعامل الحرفية فأن اعداد العاملين سيكون حوالي 650 ألف عامل
- وأخيراً فيما يتعلق بالاجور فإن الشركات العامة ومنذ عام 2006 بدأت تطبق نظاماً موحداً جديداً للرواتب يسري على كافة العاملين , حيث يحدد الراتب الاساسي حسب الشهادة الدراسية وسنوات خدمته الوظيفية . ويضاف اليه متممات أجر تتعلق بمستوى الشهادة الدراسية ونوع بعض المهن ونوع الخطورة التي تصاحب بعض الاعمال . وقد طرأت زيادات هائلة على الرواتب قياساً بالعقود الماضية، إلا أن ذلك قد تولد عنه فجوة كبيرة بين مستويات اجور العاملين في القطاع الخاص وبين مثيلاتها في القطاع العام.

3 2 التأثير البيئي للنشاط الصناعي

يمكن القول بشكل عام ان المنظومة الصناعية العراقية لا تراعى بصورة كافية التأثيرات البيئية السلبية للأنشطة الصناعية والناجمة عن الملوثات الصناعية، اضافة الى وجود هدر واضح في استخدامات الطاقة والمياه، بسبب استخدام تقنيات قديمة وغير صحيحة وذات مواصفات متقادمة . هذا بالإضافة إلى التأثيرات السلبية الناتجة عن تداخل بعض المعامل الصناعية للقطاع الخاص مع الأحياء السكنية. هذا وتشير بعض الابحاث الى أن كمية غاز ثاني اوكسيد الكربون المنبعثة نتيجة احتراق الوقود جراء عمل القطاع الصناعي العام تشكل ما نسبته 16.8% من مجمل كمية الغاز الكلي المنبعث من العمليات الصناعية، مع الإشارة إلى أن الارقام المتوافرة عن الانبعاث الكلية غير دقيقة لعدم حساب كافة الانشطة المسببة لها، وان الارقام الحقيقية اعلى بكثير من التقديرات السائدة، كما انها سترتفع اكثر مع اعادة التشغيل والتوسع في قطاعات النفط والصناعة والكهرباء والنقل .

4 2 الإداء التصديري للصناعة

- تعاني الصناعة العراقية من ضعف الأداء التصديري، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل من أهمها:
 - ✓ إعطاء الأولوية لإشباع السوق المحلي، وتصدير الفائض، حيث كانت قرارات التصدير عادةً ما تتم بناءً على اعتبارات سياسية، او أسباب متعلقة بتمويل البنك المركزي بالعملات الأجنبية
 - ✓ ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مما أدى إلى عدم تنافسية الصادرات العراقية في الأسواق العالمية.
 - ✓ الحصار الاقتصادي الدولي للعراق في عام 1990، ومقاطعة صادرات العراق النفطية والصناعية.
 - ✓ عدم وجود قانون وتعليمات تنظم وتشجع تصدير السلع الصناعية اضافة الى تخلف هيكلية ونظم عمل المؤسسات ذات الصلة ووجود الروتين المعرقل فيها لأي عملية تصديرية.
- في الوقت الحاضر، ورغم التغيرات الايجابية التي حدثت في علاقات العراق الاقتصادية مع دول العالم وبروز أهمية الحصول على العملات الأجنبية بواسطة التصدير لغرض تمويل العمليات الانتاجية والرأسمالية، الا ان نفاذية قرارات الامم المتحدة بصدد العقوبات على العراق لاتزال سارية في اغلبها . لذا لا يمكن وصف حالة تصدير المنتجات الصناعية في الوقت الحاضر بالعمل التجاري المستمر والاعتيادي بل هو الان بعض الصفقات التصديرية الصغيرة جدا مثل الجلود نصف المصنعة ، وهي لا تساهم في اي هدف اقتصادي اساسي.

- ضعف الأداء الاستثماري لشركات القطاع العام ، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء شركات جديدة، وذلك نتيجة تركيز الاهتمام عند توجية التخصيصات المالية الحكومية في المناهج الاستثمارية السنوية على أعمال تشغيل المشاريع الحكومية القائمة، ومعالجة الإخفاقيات فيها، وبالتالي لم تكفى هذه التخصيصات لتأسيس مشروعات جديدة. اما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن عملية تأسيس شركات جديدة متوقفة على إمكانات هذا القطاع، ويبين الجدول (2) الوحدات الصناعية التي أنشأت من قبل القطاع الخاص خلال الفترة (2006-2010).

جدول رقم (2) عدد الوحدات الصناعية المنشأة للقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2010)

السنة	عدد المشاريع
2006	264
2007	286
2008	241
2009	216
2010	447

- لا يوجد للإستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في الصناعة العراقية حالياً حيث لا توجد وحدات صناعية مملوكة بالكامل للأجانب (عدا في إقليم كردستان)، وينحصر التواجد الأجنبي في صورة ملكية جزئية لأسهم بعض الشركات الخاصة والمختلطة. ويرجع ضعف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي لمجموعة من الأسباب هي:
 - ✓ عدم حسم مشكلة ملكية الأراضي لاقامة المشاريع الصناعية.
 - ✓ عدم حسم موضوع استخدام العمالة العراقية في المشاريع الاستثمارية الأجنبية.
 - ✓ عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والأمني. عدم وجود مناطق صناعية.
 - ✓ عدم وجود إستراتيجية واضحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما تتضمنه من رؤيا للمشاريع والفرص الاستثمارية ذات الجاذبية والأولوية المدروسة اقتصادياً، وجود ملفات واضحة ومغرية للمشاريع المعلنة لجذب المستثمرين، توفر منهجية عمل واضحة للإعلان والترويج واستقطاب العروض الاستثمارية والمفاضلة بينها ثم التوصل الى اتفاقيات رصينة وفق برنامج زمني.
 - ✓ ضعف خبرة العاملين في هيئات الاستثمار وقلة عددهم، وضعف واضح في منهجية عمل هيئات الاستثمار.
 - ✓ عدم وجود تنسيق فعال بين هيئات الاستثمار والدوائر والانشطة الاستثمارية للوزارات مما يؤدي الى ازدواجية العمل وتقاطعها أحياناً، وزيادة الروتين في ظل عدم وجود نافذة واحدة فعالة، الأمر الذي يؤدي بدوره الى ضعف الشفافية في انجاز عمليات استقطاب الاستثمار المباشر وتنفيذ مشاريعه. هذا ويمتد عدم التنسيق ما بين الوزارات إلى تلك المعنية بضمان تمتع المستثمر بالحوافز والاستثناءات بسهولة بل قد تعيق تحقيقها كالدوائر الضريبية والكمركية وامتيازات التحويلات المالية للمستثمرين الى خارج العراق، مما يمثل عائق كبير ومضني في الحصول على سمات الدخول للمستثمرين الأجانب.

- ✓ الضعف الكبير في البنية التحتية بصفة عامة، وعدم وضوح الصورة حول توفر النفط والغاز بالكميات والنوعية المطلوبة وأسعارها.
- ✓ النقص الكبير في توفر الاختصاصات الدقيقة للصناعات الكبيرة المقترح الترويج لها.
- ✓ عدم توفر البيانات والمعلومات عن كافة الأنشطة الاقتصادية التي قد يحتاجها المستثمر.

6 2 أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة

- ي تعاني العراق من ضعف دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه عملية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات تتمثل في:
- عدم توفر قواعد بيانات تفصيلية عن هذه المنشآت سواء في الوزارات أو الاتحادات للوقوف على حجم هذا القطاع ومتطلباته.
 - عدم فاعلية الاتحادات والمؤسسات والمنظمات المتخصصة في القطاع الصناعي والتجاري.
 - تأخير تشريع التعديل الرابع للقانون رقم 20 لسنة 1998 الذي اقترحه وزارة الصناعة منذ شباط 2008.
 - عدم وجود مؤسسات حكومية ذات خبرة في مجال تنمية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - تردي بيئة الأعمال وتفتشي البيروقراطية والفساد وتخلف التشريعات مما يؤدي الى صعوبة وزيادة وقت البدء بالمشاريع وارتفاع باهض في كلف التأسيس والتشغيل.
 - عدم توفر الدعم الحكومي من نواحي التمويل والتسهيلات المصرفية والاعفاءات الضريبية والكمركية، و تخلف الجهاز المصرفي وارتفاع الفوائد
 - عدم توفر الكهرباء والوقود بانسيابية وبأسعار مقبولة أو مدعومة.
 - عدم تطبيق قوانين حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 والتعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 وعدم تحديث قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984.
 - وجود العديد من التشريعات والتعليمات التي تعرقل عمل القطاع الصناعي الخاص.
 - عدم وجود مراكز متخصصة لدى القطاعين العام والخاص لتدريب رجال الأعمال وتوفير حاضنات متخصصة لتطوير الأعمال.
 - عدم وجود مدن ومناطق صناعية لتسهيل عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم نشاطها.

7 2 علاقات الترابط مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية

- ضعف علاقات الترابط داخل سلاسل القيمة المحلية نتيجة البيئة التشريعية المقيدة، حيث تحول القوانين القائمة دون إبرام تعاقدات توريد طويلة الأجل، وبالتالي لا توجد سلاسل تجهيز مع موردين دائمين ومعتمدين، إنما تحصل الشركات العامة على مدخلاتها من المواد الأولية عن طريق المناقصات بين الموردين (سواء محليين أو دوليين)، مما يؤثر في بعض الأحيان على العمليات الإنتاجية نتيجة التأخير، وارتفاع اسعار التوريد. كما لا يوجد علاقات للشركات العامة مع أنشطة التسويق والمبيعات والصيانة والخدمات اللوجستية المترتبة بالجوانب التكنولوجية، والبحثية، والتنسيق الصناعي مع القطاع الخاص العام.
- ضعف علاقات الترابط مع سلاسل القيمة العالمية، فما زالت علاقة القطاع الخاص المحلي مع مثيله الاجنبي سواء عن طريق الشراكة أو الاشكال الاخرى لا تتجاوز اتفاقات بسيطة جدا لم تأخذ شكلاً عملياً منظماً وواضحاً , وبعضها مازال في طور التفاهم والحوار . اما ترابط شركات القطاع العام مع المستثمر الأجنبي فهو غير موجود ويتطلب اصدار تشريع يسمح بهذا الاسلوب الاستثماري، إضافة الى الحاجة إلى تكوين قاعدة المعلومات وبناء الخبرات في هذا التوجه. ولكن بعض الشركات العامة

بدأت مؤخراً بالبحث مع بعض الشركات العالمية التي تمتلك التكنولوجيا والمعرفة الفنية للاتفاق على صيغة التصنيع الجزئي وتجميع بعض المنتجات أو ادخالها ضمن سلاسل القيمة.

ثالثاً: بيئة الأعمال القائمة في العراق

إن بيئة الأعمال القائمة في العراق تتسم بقدر كبير من التعقيد، وضعف جميع العناصر الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

3-1 إجراءات البدء بالأعمال الجديدة

إن عملية تأسيس وبدء الأعمال تعاني من تعقيدات كبيرة، حيث تتولى المديرية العامة للتنمية الصناعية إصدار إجازات تأسيس المشروعات الصناعية، دون أن تتوفر نافذة واحدة فعلية، مما يؤدي بأصحاب العمل الجديد إلى مواجهة العديد من الصعوبات، والروتين، والجهد والوقت وتكبد التكاليف الناجمة عن مراجعة عدة وزارات، ومؤسسات حكومية، مما أدى في النهاية إلى العزوف عن الاستثمار الحقيقي، ومباشرة آخرين بالأجراءات ثم التوقف، وسعي آخرين في الحصول على هذه الإجازات لأغراض الأمتيازات الشخصية. وتمتد تلك التعقيدات إلى ما بعد الحصول على الإجازة، حيث تعاني الشركات من تعقيديات في عملية التسجيل، وبدء العمل، لذا ترتفع نسبة الإجازات غير المنفذة إلى الإجازات الممنوحة لتصل إلى حوالي 70%.

3-2 إجراءات دمج الشركات وتصفياتها:

على الرغم من أن قانون الشركات العامة يسمح بإمكانية دمج الشركات العامة في شركة واحدة مملوكة للدولة بشرط أن يكون نشاطها متشابه أو متآلف، وكذلك إمكانية تصفية الشركة العامة إذا بلغت نسبة خسارتها 50% من رأس مالها الاسمي، على أن تعد الوزارة تقويم اقتصادي لها يقدم الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب، إلا أننا نجد إنه لم تتم تصفية سوى شركة واحدة فقط منذ عام 2003 وهي شركة 17 نيسان. وبصفة عامة هناك صعوبة فائقة في إنهاء الأعمال إذ يتوجب تسوية كافة الملفات الضريبية، بما في ذلك دعوة اقارب المستثمر للتحاسب الشامل، واستحصال موافقات من الجهات البيئية والعقارية والكمركية ومع كافة الوزارات ذات العلاقة، مما يعقد على صاحب العمل والمستثمر إغلاق وتصفية أعماله بسهولة في وقت قصير ليتسنى له المباشرة بعمل آخر والاطمئنان الى حقوقه. هذا بالإضافة إلى ضعف الاجراءات والمؤسسات القانونية المتخصصة وعدم وجود محكمة متخصصة، وكذلك عدم وجود نافذة واحدة لتصفية الأعمال اسوة بما يتطلبه البدء بالأعمال.

3-3 الجهاز المصرفي والائتمان واليات التمويل

يتألف الجهاز المصرفي في العراق من شبكة تضم 1000 فرعاً مصرفياً، منها 450 فرعاً لمصارف حكومية. تمثل أصول المصارف الحكومية فيها حوالي 85% من اصول النظام المصرفي. هذا ويضم النظام المصرفي 3 مصارف حكومية متخصصة هي الصناعي والزراعي والعقاري و 4 مصارف تزاوّل الصيرفة الشاملة وكذلك 32 مصرفاً خاصاً إضافة الى 10 فروع لمصارف عربية واجنبية. هذا بالإضافة إلى شركة وحيدة -هي الشركة العراقية للكفالات المصرفية- وهي تضمن 75% من اقيام القروض التي يقدمها 14 مصرفاً عراقياً مساهماً في ملكية الشركة وقد كفلت الشركة حوالي 4607 قرصاً بقيمة 43 مليون دولار، وكذلك شركة وحيدة هي الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة براس مال 7 مليون دولار وخلال 18 شهر من تأسيسها بلغت قيمة قروض المصارف المساهمة في الشركة 23 مليون دولار وعدد المستفيدين 1250 مستفيد من 17 محافظة لغاية نهاية عام 2011.

يعانى الجهاز المصرفي في العراق من عدد من نقاط الضعف التي تقف عائقاً أمام توفير التمويل اللازم للاستثمار الصناعي ومن أهمها:

- صغر قاعدة القروض في المصارف، حيث يمثل اجمالي القروض للقطاع الخاص 3.6 % من الناتج المحلي عام 2008.
- انخفاض آجال الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة، فهي في معظمها لا تتجاوز العام الواحد.
- تراجع دور المصرف الصناعي العراقي في تمويل القطاع الصناعي الامر الذي يتطلب اعادة هيكلته لممارسة دورا فاعلا في التمويل طويل الامد والانتشار في محافظات العراق.
- ضعف البنية التحتية المؤسسية في المصارف الحكومية التي تشمل تبادل المعلومات، نظام المدفوعات ، المقاصة الالكترونية والتسويات، اعداد التقارير، المعايير المحاسبية وادارة المخاطر في حين عاجلت المصارف الخاصة هذه العناصر.
- صغر حجم الوعاء التمويلي المخصص في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعية بشكل خاص.
- عدم وجود قاعدة قانونية وتنظيمية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك اجراءات الحصول على القروض، الضمانات، الفوائد.
- عدم وجود تمييز واضح لدى المصارف في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية من ناحية الضمانات ونسبة الفائدة ومدد التمويل عن تمويل القروض للنشاطات الاقتصادية الاخرى.
- عدم وجود مؤسسات وصناديق استثمارية تعمل على اساس راس المال المُخاطر (المساهمة في راس مال الشركات الجديدة).
- عدم توفر ثقافة الائتمان.

3 4 الأنظمة الساندة الأخرى

3-4-1 التعليم والتدريب المهني والفني: إن منظومة التعليم غير قادرة على تلبية متطلبات المنظومة الصناعية من ناحية مفردات التعليم الفنية والادارية والمحاسبية والقانونية والهندسية ... الخ وبما يتناسب مع تطورات العلوم الادارية والفنية، وكذلك من ناحية الكوادر واعدادها التي يجب ان تتناسب مع حاجة المنظومة. وفيما يتعلق بالتدريب المهني والفني تحديداً، فإن هناك تخلف شديد في الاعدادات اللازمة للتغيير البشري من حيث النوعية ويجري حالياً اعادة تنظيم لقطاع التدريب، وتتوفر في الوزارة وحدة مختصة بامور التدريب لكافة مستويات الكوادر الصناعية .

3-4-2 العلوم والتكنولوجيا وتطوير المعرفة الفنية : هناك بعض المؤسسات والوحدات القائمة تختص بهذه الجوانب الا أنها لا تزال بعيدة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض دول جوار العراق . حيث تتوفر في الوزارة وشركاتها العامة وحدات البحث والتطوير، الا ان الامر يتطلب خططا واضحة لبحوث تطبيقية تجد مجالها في المعامل، مع التوسع الى المستوى الذي يقارن بالمستويات المقبولة عالمياً من ناحية الانفاق على البحوث والتطوير وتهيئة المختبرات والامكانيات .

3-4-3 رجال الأعمال والإبداع : لا تتوفر مراكز ومؤسسات تعنى بتطوير مهارات رجال الاعمال من القطاع الخاص ولا توجد برامج متطورة ومنتظمة لخلق هذه الفئة لقيادة القطاع الخاص ومن ثم القطاع الصناعي .

3 4 4 النظام المحاسبي الموحد انخفاض المستوى المهني المطلوب في التطبيقات العملية للنظام مما عمق الفجوة مع الانظمة المحاسبية الحديثة وتأثير ذلك على أظهار نتائج الاداء وكفاءة الاجهزة الرقابية.

ونخلص مما سبق:

- إن المنظومة السائدة القائمة حالياً في العراق لا تخدم هدف تحقيق التصنيع المستدام. وفي هذا الإطار لابد من إعادة هيكلة كل من الأنظمة التالية : التعليم، النقل، التعليم الفني والتدريب المهني، العلم والتكنولوجيا، الابتكار والبحث والتطوير، وذلك حتى يمكن دعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعاني العراق من ضعف جميع العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ذات التأثير المباشر على بيئة الأعمال والتي تتمثل في: الإستقرار السياسي والأمني، الإصلاح الاقتصادي، ملكية الأرض، البنية التحتية، والخدمات.
- على الرغم من أن بعض القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة ببيئة الأعمال مشرعة ولكنها غير مفعلة مثل قانون حماية المستهلك، قانون المنافسة ومنع الاحتكار، قانون حماية المنتجات العراقية، وقانون التعرف الكمركية. في حين أن البعض الآخر من القوانين في طور التشريع كي توفر جزءاً من متطلبات تحديث وتطوير وتغيير بيئة الأعمال مثل: قانون الإصلاح الاقتصادي، قانون الاستثمار المعدني الجديد، قانون المدن والمناطق الصناعية، قانون مشاركة القطاعين العام والخاص، ، قانون المؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة، قانون حماية براءات الاختراع والإبداع.

رابعاً: البنية التحتية الداعمة للصناعة

1-4 المدن والمناطق الصناعية:

إن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها البنية التحتية والشروط والمستلزمات لإنشاء الصناعات على اختلافها ساهم في صعوبة بدء الأعمال. فالمدن والمناطق الصناعية الموجودة حالياً عبارة عن تجمعات عشوائية تفتقر إلى البنى التحتية المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية السائدة . كما لا يوجد توزيع واضح للدور بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وشاغلي المناطق الصناعية الحالية. ولا يوجد منهجية أو تشكيل مؤسسي لتنفيذ وإيصال الخدمات وإدارة المدن الصناعية لضمان تحقيق الهدف منها، وعدم وجود جهة محددة مهنية مسؤولة عن ملف المدن الصناعية. فعلى الرغم من تشكيل هيئة المدن والمناطق الصناعية عام 2006 إلا أن دورها غير مفعّل، مما أدى إلى تولي جهات غير مؤهلة قانونياً لعملية التنفيذ مما ترتب عليه بعثرة الجهود والتكؤ في تحقيق النتائج. هذا مع عدم وجود أي نظام تمويلي أو صناديق متخصصة في مجال إنشاء وتطوير المدن والمناطق الصناعية، وعدم وجود رغبة ودور لدى مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة المدن الصناعية، وكذلك عدم وجود أي نوع من التكامل التكنولوجي أو المناولة الصناعية في ما يسمى بالمناطق الصناعية القائمة لكي يتسنى تكوين تجمعات صناعية متخصصة منها مستقبلاً.

2-4 النقل

- شهد قطاع النقل ما شهدته البنى التحتية في العراق من أهمال وتخلف ومعوقات وسياسات متضاربة في إدارته الأمر الذي أدى بمجمله إلى نقص شديد في الطرق المعبدة وطرق المرور السريع وقدمها وعدم صيانتها وأقتصار السكك الحديدية على أغلب الخطوط التي تم أنشائها قبل عقود من الزمن وعدم أمتدادها كشبكة رابطة بين محافظات العراق المترامية ومع دول جوار العراق ودول العالم، والنقص الشديد في خدماتها إلى الأفراد والأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية التي يحتاجها المجتمع، وكذلك تدهور وسائل النقل النهري والجوي. لقد شهد النقل بالسكك الحديدية تخلفاً هائلاً في عدد القطارات والعربات المسحوبة وعربات الخدمة وتوليد الكهرباء وقدم الموجود منها مع أهمال شديد لصيانتها وهو

الامر الذي حولها فعلا الى هياكل حديدية جاثمة على الارض, وأدى أيضا الى تحول نقل أغلب أنواع البضائع الى وسائل النقل الأخرى ذات الكلف الأعلى والكفاءة الأدنى.

- وقد أصاب النقل الجوي ما أصاب باقي الفروع من أهمال وتخلف, فهناك أسطول جوي من أنواع الطائرات مصادر في عدد من الدول العربية وأيران ونقص شديد في المطارات ومدارج الهبوط, لا بل أن هذا العدد القليل منها لم يسلم من أن يستخدم كمطارات عسكرية الى وقت منظور. وهناك نقص شديد في الخدمات الجوية والتجهيز الجوي وإدارة المطارات وحركة الطائرات والسيطرة والتحكم بالاجواء وقيادة الطائرات والاطقم الارضية والجوية والمعدات التخصصية لهذا النشاط, وكذلك فيما يتعلق بالمسافرين وشحن البضائع من وإلى العراق .
- أما النقل النهري فقد أصبح عمليا غير موجود رغم أنه من أقدم وسائل النقل الكفوءة والسريعة والرخيصة في العراق , حيث لم تهتم تصاميم الجسور التي أنشأت بشكل سريع وآني لبعضها في توفير ممرات مرور السفن النهرية, حتي الصغيرة منها . وكذلك أندثار الارصفة النهرية المتعددة وأهمالها, وبذلك فقد خسر العراق شريانا حيويا في النقل الداخلي . والامر يمتد بدرجة أخرى الى النقل البحري الذي يعاني منه العراق الامرين , فالعدد القليل للموانئ وسوء تجهيزاتها ومعداتها وقلة عدد الارصفة وقلة أعماق الغواطس والشحة في أعداد الساحبات والدافعات البحرية والسفن التخصصية الكبيرة منها والصغيرة والنقص العددي والنوعي في الاطقم البحرية وضغوط وسياسات دول الجوار على الموانئ العراقية والممرات الملاحية والمياه الاقليمية تجعل من هذا النشاط نشاطا شبه مشلول أزاء ما مطلوب له أن يكون كحلقة وصل مع العالم .

3-4 إمدادات الطاقة (الكهرباء والنفط والغاز)

- هناك نقص كبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية والتي تصل إلى حد الإنقطاع الكامل للكهرباء في فصل الصيف لتوفير احتياجات الاستهلاك المنزلي، الأمر الذي انعكس سلباً على استمرارية عمل شركات ومعامل القطاع الصناعي العام والخاص. ويرجع هذا النقص في توفير الكهرباء إلى وجود مشاكل متعلقة بضعف شبكات النقل وتوزيع الكهرباء، وانخفاض مناسيب الأنهار بما له من تأثيرات سلبية على تشغيل المحطات الكهرومائية، هذا بالإضافة إلى تأثيره على عمل المحطات الحرارية التي تستخدم المياه لأغراض التبريد.
- وتعتبر مشكلة النقص في توفير الكهرباء من أهم التحديات التي تواجه الصناعة العراقية وخاصة في ظل عدم وجود توجه واضح وعملي للاستفادة من الطاقة المتجددة (الشمسية). فعلى الرغم من أن بعض الشركات العامة والمختلطة قد لجأت إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة بتمويل حكومي ومن المنح الدولية والموارد الذاتية، مثل شركتي المنصور العامة، والصناعات الإلكترونية (قطاع مختلط)، إلا أن هذه الاستثمارات لاتزال على نطاق ضيق.
- أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فهناك أيضاً نقص حاد يصل إلى الانقطاع التام أحياناً في تجهيز الغاز الطبيعي عن الشركات المستخدمة له كمادة أولية مما يؤدي الى توقفها بالكامل كما يحدث مع الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية، أو انخفاض كبير في الانتاج كما يحدث في شركات إنتاج الأسمدة . هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بعدم وجود معدلات سعرية من قبل وزارة النفط لتجهيز طويل الأمد للغاز الطبيعي للمشاريع الاستثمارية التي ستحتاج الغاز، وعدم التنسيق بين وزارة النفط الاتحادية ومجالس المحافظات، وتقادم الشبكة الوطنية لنقل وتوزيع الغاز الطبيعي الى المستهلكين الأساسيين في القطاع الصناعي.

4-4 البنية التحتية المعرفية

1-4-4 الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- معظم شبكات الاتصالات السلكية لا تعمل وتحتاج إلى ابدال وصيانة مما أدى الى الاعتماد على الهواتف النقالة ذات الكلفة العالية المنفذة والتي تدار من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ومن ثم فإن هناك حاجة لإصلاح وتحديث شبكة الاتصالات التي تدار من قبل وزارة الاتصالات، وكذلك إصلاح وتحديث الاتصالات الفضائية التي تدار من قبل هيئة الاعلام والاتصالات.
- بالإضافة إلى ذلك فإنه لا توجد نظم معلوماتية رصينة في معظم المؤسسات الصناعية، وفي حالة تواجدها فإنها تتصف بالافتقار الى تحليل علمي ورصين للنظم وعدم وضوح مسار المعلومات وعدم وجود آليات واضحة لتدقيق وتحديث البيانات والمعلومات. كما لا يعمل بحقوق الملكية الفكرية في العراق الأمر الذي لا يشجع قيام مكاتب وتجمعات قطاع خاص تعمل في مجال انتاج البرمجيات لعدم توفر الضمانة لانتاجها.
- كل هذه العوامل تعرقل عمليات التحديث والتطوير في المنشآت الصناعية لادخال الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والارتباط والتعاون مع الصناعة العالمية وانشاء بيئة أعمال حديثة.

2 4 4 المعايير والمقاييس والجودة

- هناك العديد من المشاكل المرتبطة بالبنية التحتية الخاصة بالمعايرة والمقاييس والجودة ومن أهمها:
- عدم وجود مؤسسة عراقية متخصصة في مجالات النوعية والجودة والآيزو تراقب وتنفذ وفق المعايير الدولية الحديثة اضافة الى عدم وجود إعتمادية دولية للمواصفات والمقاييس في العراق، حيث ان الموجود يمثل حالة متواضعة وبآليات قديمة.
 - عدم دخول القطاع الخاص في مجال الفحوصات النوعية أو منح الشهادات الدولية المعتمدة في الجودة والآيزو بالرغم من وجود خبرات عراقية كثيرة معطلة يمكنها المساهمة بشكل فعال في هذا المجال.
 - عدم استقلالية ارتباط الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الذي يتولى جميع أنشطة النوعية والجودة .
 - عدم وجود مراكز علمية متخصصة للبحث في مجال تطوير النوعية والجودة وفق حاجات المستهلكين.
 - وجود مظاهر واضحة وقوية للفساد الاداري والبيروقراطية في أجهزة الدولة المختصة في هذا المجال بما يشكل ضرر كبير للمستهلك وتحمله أنواع مختلفة من الغش الصناعي في السلع الواردة الى العراق

خامساً: نظام الحوكمة الصناعية

من المفترض أن يوفر هذا النظام المبادئ والقواعد والمعايير التشريعية والتنظيمية التي تتولى تنظيم وإدارة القطاع الصناعي والتحول به الى قطاع يرتقى ويبتكر ليساهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد. وقد وردت اول اشارة حول موضوع الحوكمة على المستوى الوطني في وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية للاعوام 2005 - 2007 ثم جاءت استراتيجية الاعوام 2007 - 2010 بعرض اوضح لرؤية الدولة حول الموضوع . وبنفس هذا الاطار ورد العرض في وثيقة العهد الدولي مع العراق التي تمثل التزاماته لتحقيق رؤية وطنية تنفذ من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية ابتداءً من عام 2007 . ثم تصاعد الاهتمام في خطة التنمية الوطنية 2010-2014 حيث خصصت فصلاً خاصاً لعرض الرؤية والاهداف والعناية والعمل على تطوير قدرات الدولة لوضع هذا النظام في خدمة التنمية الوطنية . وعلى المستوى الوزاري قامت

وزارة الصناعة والمعادن ابتداء من عام 2006 وضمن برنامجها في شمول شركاتها ببرنامج اصلاح اقتصادي لاعادة هيكلة الشركات, بدأ الاهتمام النظري في ذات الوقت بتطوير مبادئ وقواعد حوكمة الشركات باعتباره احد الدعائم الاساسية لنجاح الاصلاح الاقتصادي للشركات العامة.

5 1 دور الحكومة المركزية فى المشهد الصناعي

تسيطر الحكومة المركزية على المنظومة الصناعية من حيث الملكية وإدارة الكيانات الصناعية، الأمر الذى يتناقض مع مبادئ الحوكمة التى تتطلب الفصل ما بين الملكية والإدارة. وفيما يتعلق بإدارة الشركات العامة تحديداً نجد أنه بموجب القانون تتحمل مجالس إدارة الشركات العامة مسؤولية تحديد الاهداف ووضع الاستراتيجية والسياسة ورصد اداء الشركة . ولأنه يفترض أن يرتبط الاداء المالي والاقتصادي بالقرارات التى يتخذها المجلس وان يمارس مايلزم من الصلاحيات الكافية والضرورية للقيام بهذه المهام , فقد ظهرت التحديات الحقيقية والمعوقات امام هذه المجالس للقيام بمسؤولياتها ومهامها بسبب نصوص في القانون, منها على سبيل المثال :

- كون أغلب اعضاء مجلس الادارة من العاملين في الشركة فإن ذلك يحول دون ممارسة واتخاذ القرارات بطريقة موضوعية ومستقلة . ولايضمن تقليص مستوى خطر تضارب المصالح والتعارض معها .
- عدم تطبيق المبدأ الرئيسي في الادارة الرشيدة وهو الفصل بين المالك (الحكومة) ممثلة بمجلس الادارة وبين الادارة التى يمثلها المدير العام . هذا التعارض يبرز من خلال دمج وظيفتي رئيس المجلس والمدير العام في شخص واحد .
- صلاحيات مجلس الادارة مقيدة في اتخاذ القرارات الهامة , ويتطلب المصادقة عليها من قبل الوزارة .
- يعين مدير عام الشركة بقرار من مجلس الوزراء .
- لم يتناول القانون موضوع العلاقات مع اصحاب المصلحة والاعتراف بحقوقهم وتشجيع التعاون البناء معهم لتدعيم قيمة الشركة وفرص العمل والحفاظ على الهيكل التمويلي لها.

5 2 دور الحكومات المحلية فى المشهد الصناعي:

عدم تفعيل دور الحكومات المحلية فى وضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية الخاصة بالمقاطعة بالتعاون مع الوزارات الاتحادية المعنية بالرغم من أن هذا الدور مكفول بموجب الدستور. فمن الناحية النظرية تتولى مجالس المحافظات تحديد الاولويات ورسم السياسة العامة للمحافظة بما فيها السياسة الصناعية، ووضع الخطط التنفيذية وفق الاطار العام لخطة التنمية الوطنية وبالتنسيق مع وزارة الصناعة والمعادن من اجل تعبئة الامكانيات والقدرات المحلية وتعزيزها بقدرات الوزارة لتوفير متطلبات انجاح هذه الخطط . ويفترض أن يتركز هذا الدور في تهيئة وتخصيص الاراضي والمستلزمات لاقامة المدن الصناعية والتجمعات العنقودية الصناعية، ووضع سياسة لدعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المشاريع المخطط لها، وانشاء مشاريع البنية التحتية لتكون عناصر داعمة وساندة للقطاع الصناعي في كل محافظة . فى حين أن الواقع الفعلي لا يؤشر نمو ملموس في الصناعة على مستوى المحافظات مقارنة بمواردها المتاحة وطاقتها المتوقعة لحدائة اعتماد مبدأ اللامركزية في إدارة المحافظات .

5 3 دور القطاع الخاص فى المشهد الصناعي

سبقت الإشارة الى الدور الهامشي للقطاع الصناعي الخاص بسبب ضعف هيكله وادائه الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي وضعف القدرة التنافسية . وما زاد في تهميش هذا الدور توقف حوالي 80% من معاملته عن العمل . هذا الواقع البائس انعكس ايضا على اداء المنظمات

المهنية المعنية بالقطاع الخاص . ففي مسح ميداني أجرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 2011 لدراسة قدرات وادوار ومساهمات المنظمات المهنية في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق , ظهر أن هناك ضعفاً في العلاقات والتواصل بين المنظمات وأعضائها، كما تفتقر هذه المنظمات الى رؤية واضحة لدور القطاع الخاص مستقبلاً، وهناك نقص كبير في البيانات والمعلومات عن النشاط الحالي حيث يغيب المنهج المؤسسي ويسود المنهج الشخصي في العمل . كما تفتقر هذه المنظمات الى القدرات التنفيذية القادرة على تفعيل دور المنظمات وخلق روابط وآليات عمل مشترك مع المؤسسات الحكومية من جهة ومع أعضائها وفروعها في المحافظات من جهة أخرى .

{ هذا ويتضمن ملحق رقم (1)- تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتحديات لنظام الحوكمة }

سادساً: المجهودات الحكومية الحديثة لتحسين أداء الصناعة.

6 1 تأهيل الشركات العامة

- يتم العمل حالياً العمل على تأهيل الشركات العامة , وفقاً لبرنامجين:
- البرنامج الأول: رصد مبالغ ضمن المنهاج الاستثماري السنوي (المركزي الحكومي) اعتباراً من عام 2008, حيث مازالت عمليات التأهيل مستمرة وادت الى اعادة تشغيل بعض المعامل المتوقفة. وقد نتج عن هذا البرنامج تشغيل 196 معملاً من اصل 264 معملاً .
 - البرنامج الثاني: يعمل وفق صيغة المشاركة بالانتاج, حيث يتم التعاقد مع مستثمر يتولى التأهيل الفني للمعمل وادارته وتشغيله وتحمل كافة تكاليف الانتاج لقاء حصوله على نسبة من الانتاج الجاهز, وتسليم الشركة العامة الحصة الاخرى من الانتاج ولمدة خمسة عشر عاماً . وتطبق هذا البرنامج جاري في ستة شركات عامة كبيرة منها عدد من معامل السمنت إضافة إلى معمل الأسمدة في بيجي⁵ . وتجدر الإشارة هنا أن الاستمرار بهذه الصيغة يتطلب اعادة النظر في الشروط العامة للاتفاق لتلائم مع خصوصية كل حالة حيث ان اقتصاديات الاستثمار بهذه الصيغة تختلف حسب حالة المعمل وجدواه الاقتصادية والاستثمارية فيه .

6 2 اجراءات تحسين التنافسية:

- يتم حالياً تطبيق مجموعتين من الإجراءات التي تستهدف تحسين التنافسية هما:
- تطبيق نظام الجودة العالمي (ISO 9001 لعام 2008) في (15) شركة عامة , تم منحها من قبل مؤسسات عالمية مختصة وكذلك من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. وفي نفس الوقت تعمل عدد من الشركات العامة الأخرى على الإيفاء بمتطلبات الحصول على شهادة تطبيق النظام.
 - المشاركة في برامج تدريبية لبناء القدرات والتدريب على الانظمة الادارية والفنية والمحاسبية والقانونية المتقدمة والحديثة, وتجري هذه الأنشطة ضمن برامج تعدها هيئة التدريب والتطوير المركزية في وزارة الصناعة والمعادن .
- وبرغم من الاجراءات أعلاه لكن هناك العديد من الاجراءات التفصيلية المطلوب تطبيقها تدرج تحت عناوينها الاداء الاقتصادي وفعالية الحكومة وفعالية الاعمال والبنية التحتية . بطبيعة الحال فإن إجراءات تحسين التنافسية تتجاوز الفعاليات أعلاه الى مديات أبعد وأشمل وأعمق , كما أن الاجراءات المطلوبة ينبغي أيضاً أن لا تقتصر على الشركات العامة فقط وإنما تمتد الى كافة الوحدات الصناعية في القطاعين الآخرين كي يمتد الاثر الى كافة مفاصل المنظومة الصناعية .

⁵ يتضمن الملحق المنفصل للتشخيص الإستراتيجي تفاصيل حول الموضوع

6 3 جذب الاستثمار في الشركات العامة

تم اعداد مسودة قانون الاصلاح الاقتصادي ليفسح المجال لاشكال مختلفة للاستثمار في الشركات العامة بما في ذلك تحويل الملكية . وما زال القانون ينتظر الاقرار ثم التشريع . كما تتم التهيئة الى إعادة تقييم موجودات بعض الشركات كخطوة أساسية نحو تحويلها الى شركات مساهمة . ان قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 النافذ يسمح بتحويل الشركة العامة الى شركة مساهمة بموافقة مجلس الوزراء (الفصل التاسع مادة 35), إذ يجري العمل على تعديل القانون بالوقت الحاضر اضافة الى العمل على تشريع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP.

6 4 الشركات المشتركة

أشار قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 النافذ إلى حق الشركة العامة بالمساهمة في الشركات المساهمة ولم يتطرق الى تأسيس شركات محدودة مختلطة . في حين ان قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 يسمح بتأسيس شركات محدودة مختلطة وبذلك يمكن للقطاع العام المشاركة بأية نسبة كانت مع القطاع الخاص أو العام مع احتفاظ المؤسسين بشركاتهم الاصلية , مما يوفر امكانيات مرنة وواسعة للتعاون بين القطاعين .

وفي مسعى لايجاد شراكات بين القطاع العام والمستثمرين الأجانب والعراقيين لتنفيذ مشاريع جديدة برأسمال مشترك فقد اقترحت الخطة الخمسية 2010 - 2014 أربع مشاريع لهذا الغرض تبلغ كلفتها الكلية التقديرية 1.1 مليار دولار , وهي مشروع الأنابيب الملحومة طوليا (لإغراض وزارة النفط) والأسمدة النايتروجينية (مليون طن سنويا) والأنابيب المسلحة بالألياف الزجاجية ومشروع إنتاج الكلور والصودا . وخصصت الخطة حوالي 18 مليون دولار في عام 2011 للبدء بالتنفيذ . ويتطلب الامر أعداد دراسات اولية عن هذه المشاريع وخطة تنفيذها واستدراج طلبات المستثمرين الراغبين .

هذا ومن الجدير بالذكر أن العراق , ومن خلال وزارة وزارة المالية- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، مشارك في رأسمال عدة شركات صناعية عربية, وتمثل وزارة الصناعة أعضاء فيها .

6 5 مراعاة البعد البيئي للقطاع الصناعي

قامت وزارة الصناعة بالمباشرة باتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد وفق الإمكانيات المتاحة ومنها:

- بناء قاعدة معلومات حول البيئة في مقر الوزارة.
- تأهيل مرسبات الغبار في معامل السمنت والزام الصناعيين في القطاع الخاص بالالتزام بمعايير محددة دولياً بخصوص سلامة البيئة لمشاريعهم الجديدة
- تأهيل الوحدات البيئية لبعض شركات ومعامل الوزارة من خلال 12 مشروع مشروع بيئي اعتباراً من عام 2010 للتغلب على المشاكل البيئية للمشاريع الصناعية القائمة في الشركات العامة لتحسين الوضع البيئي لها .
- تم التركيز على تنفيذ المشاريع الصناعية الجديدة وفق تقنيات صديقة للبيئة وفق المعايير العالمية .
- على صعيد الطاقة المتجددة فإن وزارة الصناعة والمعادن أخذت بشكل محدود جداً بالإشراف على تطبيق بدائل الطاقة التقليدية مثل الخلايا الشمسية لسخانات الماء وانارة الشوارع ... الخ . ولكن لا يزال انتشار هذه الانواع من الطاقات محدود جداً بالرغم من وجود الحاجة الى استخدامها . اما بالنسبة القطاع الصناعي الخاص فلا يوجد ما يشير الى تعامله مع تلك الفعاليات لاسباب ترجح احتكار القطاع العام لها ولكلف منتجاته العالية وصعوبة التنافس بينما تتولى شركة الصناعات الالكترونية وهي في

القطاع مختلط انتاج عاكسات بمختلف الفولتيات وشاحنات وسخانات ومنظومات تعمل جميعها بالطاقة الشمسية كجزء من نشاطها الحالي
من واقع هذا التشخيص الإستراتيجي يمكن الإنطلاق نحو وضع رؤية للوضع المستقبلي المنشود للصناعة العراقية، وتحديد المسارات الإستراتيجية التي يجب اتباعها والسياسات والبرامج اللازم تطبيقها، وهو ما سنتناوله الفصول التالية من الإستراتيجية.

الفصل الثاني

الرؤية الإستراتيجية في عام 2030 والمسار الإستراتيجي

أولاً: الرؤية

ان وضع الرؤية المستقبلية للصناعة تعد واحدة من أهم خطوات صياغة إستراتيجية التنمية الصناعية، ولذا لابد وأن يتوفر في هذه الرؤية مجموعة من الشروط الأساسية لكي تكون قاعدة عملية لوضع السياسات اللاحقة وذلك على النحو التالي:

- لابد للرؤية أن تكون طموحة ولكنها قابلة للتحقيق، بحيث تعكس الصورة المرغوبة في المستقبل ضمن المدى الزمني المخطط له، وفي ضوء معطيات الحاضر والمستقبل اذا ما توافرت القناعة والارادة لدى دوائر صنع القرار بضروره تحقيق هذه الرؤية.
- ان تكون من الاتساع والشمولية بحيث تسمح بمرونة تغيير إستراتيجية التنفيذ وفقاً للمستجدات.
- إن يتم وضعها والاتفاق على سبل تنفيذها بمشاركة جميع الأطراف المعنية.
- ان يتم تنفيذ الرؤية على مراحل وخطوات تمر بها المنظومة الصناعية على الطريق الى الصورة المستقبلية المطلوبة.

وفي ضوء ما سبق فإن الرؤية المستقبلية للمنظومة الصناعية العراقية في عام 2030 كالتالي:

{ صناعة وطنية منافسة إقليمياً وعالمياً تعتمد التميز والإبداع، تحقق اقتصاد متنوع وتخلق فرص عمل باستخدام الموارد بفاعلية وكفاءة ومسؤولية }

شكل رقم (2) / مفهوم الرؤية



ثانياً: الغايات

تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق الغايات التالية:

- تنمية المنظومة الصناعية في العراق وفق استراتيجية تتكامل مع الاستراتيجيات الأخرى.
- وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف.
- يكون للقطاع الخاص دوراً رئيسياً.
- تدعيم الاقتصاد الوطني ليكون متنوعاً من النواحي الاقتصادية والبيئية.
- تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليمياً ودولياً.
- استثمار الموارد المحلية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقليمي والدولي.
- العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الإبداع والتميز.
- خلق فرص عمل والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للفرد

ثالثاً: الشروط اللازمة لضمان تحقيق الرؤية

- الرغبة السياسية في إحداث التغيير
- استقرار نسبة النمو السكاني واستمرار معدلات البطالة بالحد الأدنى.
- زيادة الطلب الكلي واتساع الأسواق .
- التحسن في المستويات العلمية والتقنية للسكان وللمؤسسات التعليمية .
- الاتجاه نحو السلم والاستقرار وتفعيل المواثيق الدولية وانخفاض التوترات السياسية والاجتماعية وخطر النزاعات
- سيادة الاتجاه في تطبيق قوانين الرفاهية وتحسن المستوى المعاشي والصحي لافراد المجتمع .
- الارتقاء عن الحد الأدنى في توفير البنى التحتية للسكان .
- تصاعد عمليات الاستبدال التكنولوجي باتجاه الحدثة مع ترسيخ قواعد حقوق الملكية الفكرية والمعرفة العلمية.
- استقرار معدلات التضخم بالحد الأدنى .
- اكتمال إعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة مع دور تنظيمي ورقابي للحكومة في نمو النظام الصناعي ودور فاعل للقطاع الخاص في تحريك عجلة النمو.
- استمرار الارتقاء في أسعار مصادر الطاقة مع ظهور النتائج الاقتصادية لمصادر الطاقة البديلة .
- أنتشار المدن الصناعية والتكنولوجية .
- وجود محفزات لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية .
- مواكبة التشريعات لمتطلبات تطور بيئة الأعمال .
- زيادة قوة ونفوذ منظمات المجتمع المدني في تأثيرها على تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- سيادة الوعي البيئي في المشاريع الصناعية .
- سيادة مؤشرات التنافسية كمعيار لتقييم الاداء الاقتصادي في المشاريع الصناعية .
- استقرار تطبيقات مبادئ الحوكمة الصناعية التي تضمن الارتقاء والابتكار , وكذلك رسم الادوار الواضحة والمستقرة بين السلطات الحكومية المركزية والمحلية ... ومع القطاع الخاص .
- ظهور نتائج الترابطات في سلاسل القيمة المضافة لأنشطة الإنتاج والتجهيز والتوزيع في المشاريع القائمة والجديدة .

رابعاً: تحليل الفرص والمخاطر

يواجه تحقيق الرؤية تحديات (مخاطر) عديدة يقابلها (فرص) تحد من تأثير التحديات كما تظهر في تحليل المخاطر والفرص على النحو الموضح في الجدول (3):

جدول رقم (3) تحليل الفرص والمخاطر

المخاطر	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> -المعارضة لخطط اصلاح الشركات العامة وبصوره خاصة -المساس بملكية القطاع العام للمنشآت الصناعية القائمة. -العجز في توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المعامل المتوقفة او العاملة جزئيا وتطوير البنية التحتية بصورة عامة. - تعثر ظهور ريادة الاعمال من القطاع الخاص بكفاءات عالية. -الاداء المتخلف للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية والتمويلية. - عدم توفر البيئة المشجعة للاستثمار. 	<ul style="list-style-type: none"> -توفر موارد طبيعية متنوعة غير مستغلة. - فئة عمرية شبابية تقدر باكثر من نصف عدد السكان. -توفر موارد مالية ناجمة عن التوسع في انتاج وتصدير النفط والغاز. -فرص واسعة للاستثمارات الأجنبية والشراكات. -خطط استراتيجية لعدد من الوزارات قيد الاعداد لتطوير القطاعات السانده للصناعة (التعليم، الكهرباء، الاتصالات، المواصلات وغيرها).

خامساً: الأهداف الإستراتيجية الأساسية حتى عام 2030

في ضوء الرؤية السابقة، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الأساسية والتي سوف تعمل الإستراتيجية على تحقيقها خلال الفترات الزمنية المختلفة.

- زيادة النسبة السنوية لنمو القيمة المضافة الصناعية الى 10 %
- زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى 18 %
- زيادة نسبة تشغيل العمالة في المنظومة الصناعية .
- زيادة نسبة الاستثمار في المنظومة الصناعية مقارنةً مع إجمالي الاستثمارات .
- زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الانتاج الصناعي .
- زيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية.

تم الاسترشاد بعدد من الدراسات الاستراتيجية ذات العلاقة بالاستراتيجية الصناعية في تحديد الأهداف الرئيسية عام 2030 من اهمها:

- خطتي التنمية الوطنية 2010-2014 & 2013-2017
- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة
- استراتيجية تخفيف الفقر في العراق
- دراسة الاستثمار في الموارد المعدنية غير النفطية
- دراسة عن آفاق استخدام الطاقة المتجددة في العراق.
- خارطة الطريق لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة
- الخارطة الاستثمارية التي اعدتها شركة مختصة بالتعاون مع يونيدو حول تشجيع الاستثمار الصناعي
- مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي

سادساً: محاور الإستراتيجية الصناعية والمسار الإستراتيجي

يتطلب تحقيق " الرؤية " و "اهدافها " إجراء تغييرات عديدة في تطوير النظام الصناعي يجري تنفيذها تبعاً، وعليه فإنه من المهم التركيز على عدد محدد من عناصر النظام الصناعي التي ينبغي تحسينها بصورة صحيحة لتدفع بعملية التصنيع المستدامة الى الامام وتطلق شرارة التغييرات اللاحقة في المنظومة. وبناءً عليه يمكن تحديد أربع عناصر أساسية تمثل محاور الإستراتيجية الصناعية إلا وهي:

- **المحور الأول:** بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية.
- **المحور الثاني:** إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة
- **المحور الثالث:** تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية.
- **المحور الرابع:** تبني نظام حوكمة مناسب يدعم تنفيذ المحاور الثلاثة السابقة

ويمكن تصور عدد من الأهداف التي تدرج تحت المحاور المختلفة لتشكل في مجموعها المسار الإستراتيجي التي ينبغي اتباعها على النحو الموضح في الجدول (4):

جدول رقم (4) الأهداف الأساسية لمحاور الإستراتيجية الصناعية

المحور	هدف (1)	هدف (2)
المحور الأول	تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء.	تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة المحلية
المحور الثاني	تغيير هيكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص	التخلص التدريجي لكافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية.
المحور الثالث	بناء البنية التحتية لدعم الصناعة	بناء القاعدة المعرفية، وزيادة كفاءة قوة العمل
المحور الرابع	التقليل التدريجي من الدور المركزي للدولة في التخطيط وإدارة المنظومة الصناعية	زيادة درجة لامركزية إنشاء وإدارة مجلس التنسيق الصناعي وضع منظومة للرقابة والمتابعة

{ ويضم محلق رقم (2) تفاصيل إضافية حول محاور الإستراتيجية الصناعية }

وسوف نعرض فيما يلي المسار الإستراتيجي بشكل أكثر تفصيلاً موضحين التسلسل الزمني في التنفيذ.

5-1 المحور الأول- بناء نواة من تجمعات صناعية تنافسية

5-1-1 تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء.

سوف يتم تحقيق هذه الشراكات الإستراتيجية من خلال:

- إنشاء شركات صناعية كبرى برأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص بأساليب المشاركة المتنوعة. هذا وسيتم التركيز على الأنشطة التي تستثمر قاعدة الموارد الطبيعية لبناء سلاسل القيمة مثل الثروات المعدنية والطاقة المتجددة من خلال تنفيذ صناعات كثيفة إستهلاك الطاقة كالبتر وكيمياويات والأسمدة النيتروجينية، والحديد والصلب والألومنيوم، والسمنت، والطابوق والتي تتصف بقيمة مضافة وتنافسية أو تصديرية. وسوف ترتبط بهذه المشاريع مجموعة واسعة من الصناعات ذات الترابطات الحلقية المنتظمة في تجمعات عنقودية والتي تشكل عماد المنظومة الصناعية المستقبلية المنشودة. هذا

وسوف يتم البدء بتوطين هذه الصناعات في منطقة صناعية واسعة في البصرة (خور الزبير) بحيث تصبح المنطقة نموذجاً للتجمعات العنقودية التي يكرر تنفيذها لاحقاً في مناطق أخرى وذلك في إطار التوجه لتحقيق توزيع جغرافي متوازن للمشاريع الصناعية.

- إعادة هيكلة الشركات العامة القائمة، وتتضمن عملية إعادة الهيكلة : ضم الشركات ذات الأنشطة المتشابهة، تحويل ملكية القطاع العام لمعظم المنشآت الصناعية إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي عن طريق تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة أو بأشكال إعادة الهيكلة الأخرى، وأخيراً تصفية شركات القطاع العام الغير مجدية اقتصادياً.

جدول رقم (5) التسلسل الزمني لهدف لتشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء

الهدف	2017	2022	2030
تشجيع الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء	تحقيق قفزة نوعية في الأداء والحصول على التكنولوجيا كجزء من عملية إعادة الهيكلة القائمة لشركات القطاع العام	إنشاء 25 منشأة كبيرة، كثيفة الطاقة في مجالات تصنيع الموارد المعدنية، الكيماويات والصناعات الهندسية.	أنشاء 200 منشأة كبيرة إضافية كثيفة الطاقة في نفس المجالات والتي يتوفر فيها فرصة أمام العراق

5-1-2 تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة المحلية

سوف يتحقق تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة من خلال:

- إستكمال تطوير المنشآت الصناعية القائمة التابعة للقطاع الخاص، وتذليل المشاكل التي تواجه عودتها للعمل وتحديثها.
- إستكمال تأهيل معامل الشركات المملوكة للدولة وتطويرها.
- تحسين مستوى رأس المال البشري من خلال البرامج التدريبية والتأهيلية، وإخضاع مشاريع المنظومة الصناعية إلى نظام حوافز يساعد في جذب المهارات وبناء القدرات.
- إبرام اتفاقيات الشراكات الإستراتيجية بما يحقق التكامل مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية ويجب التأكيد هنا ان ظهور الروابط المستقرة والمنهجية للمنظومة الصناعية العراقية مع الشركاء الاجانب سيحقق مستوى متقدم في سلاسل القيمة الداخلية والخارجية للمنتجات, وستكون هناك درجة مؤثرة من مستويات الضمان لمواكبة المشاريع الصناعية والمستوى التكنولوجي لها والمعايير المهنية والقياسية لمستويات النمو المطلوبة والتي تؤدي الى ان يكون عمل المشاريع والوحدات الصناعية بأداء اقتصادي عالي وفعال .
- ولا يقتصر على هذا الحد إنما يمتد الى الوجه الاخر للترابطات ونعني بها العلاقات الترابطية مع المشتريين الاجانب التي تؤدي الى فتح الاسواق الخارجية للمنتجات العراقية والمشاركة التي ستظهر بانواع وجوده وفق معايير المواصفات العالمية القياسية .

الجدول رقم (6) التسلسل الزمني لهدف زيادة الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة المحلية

الهدف	2017	2022	2030
زيادة الإنتاجية ورفع مستويات الكفاءة إلى المستويات العالمية	الإنتاجية والمنافسة في الربع الثالث من مؤشر التنافسية	الإنتاجية والمنافسة في الربع الثاني من مؤشر التنافسية	الإنتاجية والمنافسة في الربع الأول من مؤشر التنافسية
التطوير التدريجي لسلاسل العرض والتوزيع لتصل إلى مستويات أداء كفاء	بـ 10 %	بـ 40 %	تصل إلى 80 %

2-5 المحور الثاني- إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة

1-2-5 تغيير هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص.

- سيتم العمل على تغيير هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص من خلال إعادة هيكلة شركات القطاع العام على النحو السابق ذكره، هذا بالإضافة إلى العمل على تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- هذا وسوف يتم دعم هذه المشروعات من خلال: تقديم منتظم لخدمات الاعمال الاستشارية واعمال المقاولات , توطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعناقيد صناعية مدعمة بشبكة معلوماتية معاصرة تكفل ظهور حاضنات الاعمال (بانواعها) وانظمة تكنولوجيا المعلومات وقواعد للبيانات الصناعية التي تؤثر في تحسين الانتاجية والتخطيط الصناعي وكذلك التكنولوجيا المتعلقة بترشيد الطاقة الكهربائية واستخدامات أنواع الوقود في العمليات الانتاجية , اضافة الى التكنولوجيا المعاصرة التي تتطلبها العمليات المستمرة لاعادة تأهيل المصانع والوحدات الانتاجية وتطوير وتحديث كفاءة العمليات التصنيعية
- ستحتل هذه المشاريع ايضا بدعم كامل لتشجيع نمو وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالذات افقيا وعموديا وستحصل على خدمات التمويل وخاصة بعيد الامد , مع فرص متعاطمة لدور شركاء رأس المال , بضمنها رأس المال المغامر, في تحقيق النمو والتطوير المطلوبين . ان منظومة الدعم والتشجيع لهذه المشاريع ستحتوي ايضا على التطوير المهاري والتدريب المهني للعاملين فيها وكذلك فتح منافذ عملية للتطوير التكنولوجي والبحثي والابداعي منها المعاهد والجامعات والمراكز التكنولوجية, وادخال المنظومة في السلسلة العالمية لتقييس مواصفات المنتج الذي يحاكي عمليات الفحص والنوعية .
- بصفة عامة فإنه انطلاقاً من الدور الجديد للحكومة في الحياة الاقتصادية الذي سيتمثل بالتنظيم فان هناك فرص كبيرة جداً لقيام الحكومة بدعم القطاع الخاص بصورة مستمرة من خلال مواردها المالية الكبيرة والمتاحة بتحفيظه نحو قطاعات نوعية بالذات او نحو ترابطات تتطلب تطويراً ودفعاً أقوى الى الامام , من خلال أدوات مثل الإعفاءات الضريبية، والقروض الميسرة والضمانات التي تقدم من قبل مصارف متخصصة.
- ومن الجدير بالذكر هنا ان دعم الحكومة الى القطاع الصناعي المحلي لن يقتصر على الساحة العراقية فقط، إنما ستمارس دورها في تهيئة بنية وأسس الاستثمار المشترك في الاسواق العالمية, عن طريق تحفيز وتشجيع القطاع الخاص العراقي على انشاء المشاريع الصناعية المشتركة مع رأس المال الاجنبي داخل وخارج العراق, بشمولها بأمثيازات دعم التصدير والاعفاء الكمركي والضريبي, وتسخير العلاقات السياسية البينية في توسيع الأسواق المطلوبة للمنتجات العراقية والمشاركة.

جدول رقم (7) التسلسل الزمني لهدف تنمية القطاع الخاص

الهدف	2017	2022	2030
تنمية القطاع الخاص	تحقيق تأسيس 2000 شركة صغيرة ومتوسطة	تحقيق تأسيس 5000 شركة صغيرة ومتوسطة	تحقيق تأسيس 15000 شركة صغيرة ومتوسطة مع هدف الوصول إلى نسبة 75% من ملكية الموجودات الصناعية للقطاع الخاص
إعادة هيكلة شركات القطاع العام	تحويل 20% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة فعالة في سوق الأوراق المالية	تحويل 50% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة فعالة في سوق الأوراق المالية	الوصول إلى الهدف بتحويل 80% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة فعالة في سوق الأوراق المالية

5-2-2 التلخص التدريجي لكافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما تلك المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية

ان تحسين البيئة الداعمة للأعمال يعتبر أمراً ضرورياً حتى يمكن جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. ويجرى حالياً دراسات بإشراف مجلس الوزراء لإصلاح التشريعات المتعلقة بما يلي:

- منظومة مصرفية فعالة.
 - نظام ضريبي يتفاعل مع متطلبات الأعمال والشركات
 - نظام كمركي محكم يحمي المنتج المحلي.
 - إصلاح نظام ملكية الأراضي.
 - قانون المنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة.
 - قانون الإصلاح الاقتصادي.
 - قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
 - قانون العمل.
 - قانون الشركات.
 - قانون التقاعد و الضمان الاجتماعي الموحد.
- هذا بالإضافة إلى أهمية تفعيل التشريعات النافذة وهي: حماية المستهلك, حماية المنتجات العراقية, المنافسة ومنع الاحتكار, التعرفة الكمركية والعلامات التجارية.

جدول رقم (8) التسلسل الزمني لهدف التلخص التدريجي لكافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية

الهدف	2017	2022	2030
زيادة كفاءة المنظومة التشريعية الحاكمة لعمل الصناعة	تحقيق 50% من التغيير في تعليمات البدء بالأعمال في القطاع الخاص وتشغيلها وإغلاقها.	تحقيق 60%	تحقيق 70%
تحسين وزيادة إمكانيات الحصول على التمويل لمنشآت القطاع الخاص	تمويل 15% من اجمالي الشركات	تمويل 50% من إجمالي الشركات	تمويل 100% من الشركات
تحسين مؤشرات القيام بالإعمال التي يصدرها البنك الدولي	التسلسل 120	التسلسل 100	التسلسل 50

5 3 المحور الثالث- تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية.

5-3-1 البنية التحتية

- ستظهر البنى التحتية الصناعية في عام 2030 على صورتين ، الاولى هي العمل الصناعي في مدن صناعية تتوافر فيها كافة مستلزمات ومتطلبات الاعمال في داخلها وخارجها. والثانية، هي العمل الصناعي في المدن التقنية التي ستكون متخصصة باعمال صناعية معينة، محددة او شائعة
- ان صورتى الدعم اعلاه سوف تتوزع جغرافيا وفق ما تقتضيه المتطلبات في القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية الاخرى في العراق مثل الكثافة السكانية والمستوى المعاشي والمهاري والفني للسكان وللعاملين وقرب وبعد اسواق تصريف الانتاج وغيرها من عوامل الجدوى.
- سيكون الجزء الاكبر والمهم من شبكة الطرق المعبدة الداخلية والسريعة داخل المحافظات وبينها ومع دول الجوار قد اكتمل ودخل في العمل، كما سيكون الهيكل الاساسي والنشط لشبكة السكك الحديدية قد

ظهر داخل العراق وامتد الى الربط مع دول الجوار . كذلك الامر مع البنية الاساسية المتطورة للموانئ ومتطلباتها . مع اكمال نشر المطارات ومدارجها الكبيرة والصغيرة في اغلب محافظات العراق واستخدام انواع الطائرات مع مستلزماتها .

• وقد لا يمكن الان رؤية مشهد الاتصالات بوضوح في عام 2030 بسبب السرعة الهائلة في تطور هذا القطاع . لكن التجربة العملية تشير الى ان احدث تقنيات الاتصالات في العالم ستكون في متناول المجتمع العراقي حين ذاك.

• لعل ابرز ما يمكن رؤيته في عام 2030 هو زيادة انتاج الكهرباء وتفوقه على الاستهلاك ، وقدرة هذا الانتاج الواسع على تغطية احتياجات الانشطة الاقتصادية ومنها النشاط الصناعي وبكلفت اقل من مثيلاتها في دول الجوار مما يتيح تصديره. اما المياه فستشهد المزيد من العقلانية في الاستخدام وستكون المشاريع الاساسية للبنى التحتية كمنظومات الري والسدود والخزانات والانهر قد اكتملت مع استخدامات حديثة مقننة للمياه للاغراض الزراعية تعتمد مبدأ أساسي هو التوفير . وفيما يتعلق بمياه الشرب فان الرؤية هي توفر تلك المياه بالكمية والنوعية وفق المواصفات العالمية . اما للاغراض الصناعية ، فان الامكانيات المعاصرة كفيلة بتوفير الكميات وفق الاحتياجات.

جدول رقم (9) التسلسل الزمني لهدف تحسين البنية التحتية

الهدف	2017	2022	2030
التوسع في إقامة المناطق الصناعية التي تتمتع ببنية تحتية على قدر عالٍ من الكفاءة، وتتوفر فيها الحوافز للتصنيع	بناء 3 مدن صناعية جديدة والاستمرار بتنفيذ مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى للصناعات كثيفة الطاقة	بناء 5 مدن صناعية إضافية ومدينة تكنولوجية واحدة	بناء مدينة صناعية في كل محافظة إضافة إلى تنفيذ 3 مدن تكنولوجية. -إكمال المرحلة النهائية من مدينة خور الزبير الصناعية الكبرى
تقوية البنية التحتية لمواجهة احتياجات المنظومة الصناعية وفقاً لإطار زمني يعكس الأولويات	الوصول إلى توفير 15% على الأقل من احتياجات المنظومة الصناعية	الوصول إلى 40% على الأقل من احتياجات المنظومة الصناعية	الوصول إلى 75% على الأقل من احتياجات المنظومة الصناعية

5-3-2 بناء قاعدة معرفية، وكفاءة قوة العمل

سيتم الاهتمام هنا بتعزيز قاعدة المعرفة والاختصاص في البلد من خلال التعليم والتدريب والبحث والابتكار وبناء القواعد المعرفية الصحيحة، ويتم ذلك عن طريق تعزيز وتطوير الاساليب والصيغ القائمة حالياً للتنسيق بين الوزارات والجامعات حول المواضيع المقترحة للدراسات العليا ، وتطوير عمل هيئات البحث وشركات تكنولوجيا المعلومات نحو البحوث التطبيقية والبحوث في مجالات تقنية متقدمة واعدة ودعم تخصيصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكليات والجامعات بحوافز تنظيمية ومالية وتفعيل القوانين والانظمة التي تمنح جوائز مادية ومعنوية للابتكار والابداع. إضافة الى ذلك سيتم العمل على:

- تشجيع انشاء مواقع الكترونية حكومية او من القطاع الخاص.
- ترسيخ القواعد والقوانين التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية والمعرفة العلمية وتدعم الابداع والابتكار.
- العمل على جذب المهارات الاستراتيجية الوطنية والاجنبية في مجال التخطيط والانتاج وخاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة والبديلة والرخيصة.
- تشكيل مراكز البحوث الصناعية والعلمية المختلفة.

- جعل العلاقة مع الجامعات و الأكاديميين والمبدعين والمتميزين على أساس متطلبات التطور التكنولوجي والأنتاجي.
- تحقيق الربط الفعال بين مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات نمو وتطور القطاع الصناعي والمعرفة العلمية التطبيقية.
- انشاء المدن التكنولوجية بما فيها الحاضنات التكنولوجية.
- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الجديدة متطلبات اعداد الكوادر القادرة على ادارة وتشغيل وتطوير المنظومة الصناعية المستقبلية من مختلف الاختصاصات بعد خلق الروح الابداعية والابتكارية في نظم ومناهج التعليم المختلفة.

جدول رقم (10) التسلسل الزمني لهدف بناء قاعدة معرفية، وكفاءة قوة العمل

2030	2022	2017	الهدف
75% من احتياجات المنظومة الصناعية	30% من احتياجات المنظومة الصناعية	15% من احتياجات المنظومة الصناعية	تشجيع إنشاء شركات لتكنولوجيا المعلومات لدعم كفاءة المنظومة الصناعية
الوفاء بالاحتياجات التدريبية لـ 80% من قوة العمل	الوفاء بالاحتياجات التدريبية لـ 40% من قوة العمل	الوفاء بالاحتياجات التدريبية لـ 10% من قوة العمل الصناعية	زيادة كفاءة قوة العمل من خلال التدريب المكثف وبناء قدرات رأس المال البشري

4-5 المحور الرابع: مستوى نظام الحوكمة

إن الهدف الأساسي هنا هو التقليل التدريجي من الدور المركزي للدولة في التخطيط والإدارة للمنظومة الصناعية للوصول إلى نظام حوكمة يتمتع بالكفاءة يضم كافة الأطراف المعنية بالصناعة، ويقوم على تشجيع العلاقات البناءة بين تلك الأطراف والتقليل من التعارض والصدامات فيما بينها. وبذلك سيتضمن المشهد الصناعي أدواراً جديدة لكل من الحكومة والقطاع الخاص، وذلك على النحو التالي:

5 4 1 دور الحكومة

- يتغير دور الحكومة من المالك والمنتج للوحدات والمشاريع الصناعية الى الدور المخطط والمنظم والمراقب للقطاع الصناعي .
- تنظيم ورعاية وحماية الملكية، وتبني الدور الداعم والتعويضي والمنقذ لمشاريع القطاع الصناعي عموماً والخاص خصوصاً عند الأزمات.
- تحقيق الاستقرار والوئام الاجتماعي والامن الخارجي والامن الداخلي .
- مراقبة الحياة الاقتصادية وتدخلها لاعادة التوازن في الاسواق وأتجاهات بيئة الاعمال .
- تهيئة ظروف البيئة الاستثمارية الجاذبة، ورعاية فرص الاستثمار بانواعه ومنها الاستثمار في الثروات الطبيعية المعدنية وتوجيهها نحو القطاع الخاص .

5 4 2 دور القطاع الخاص

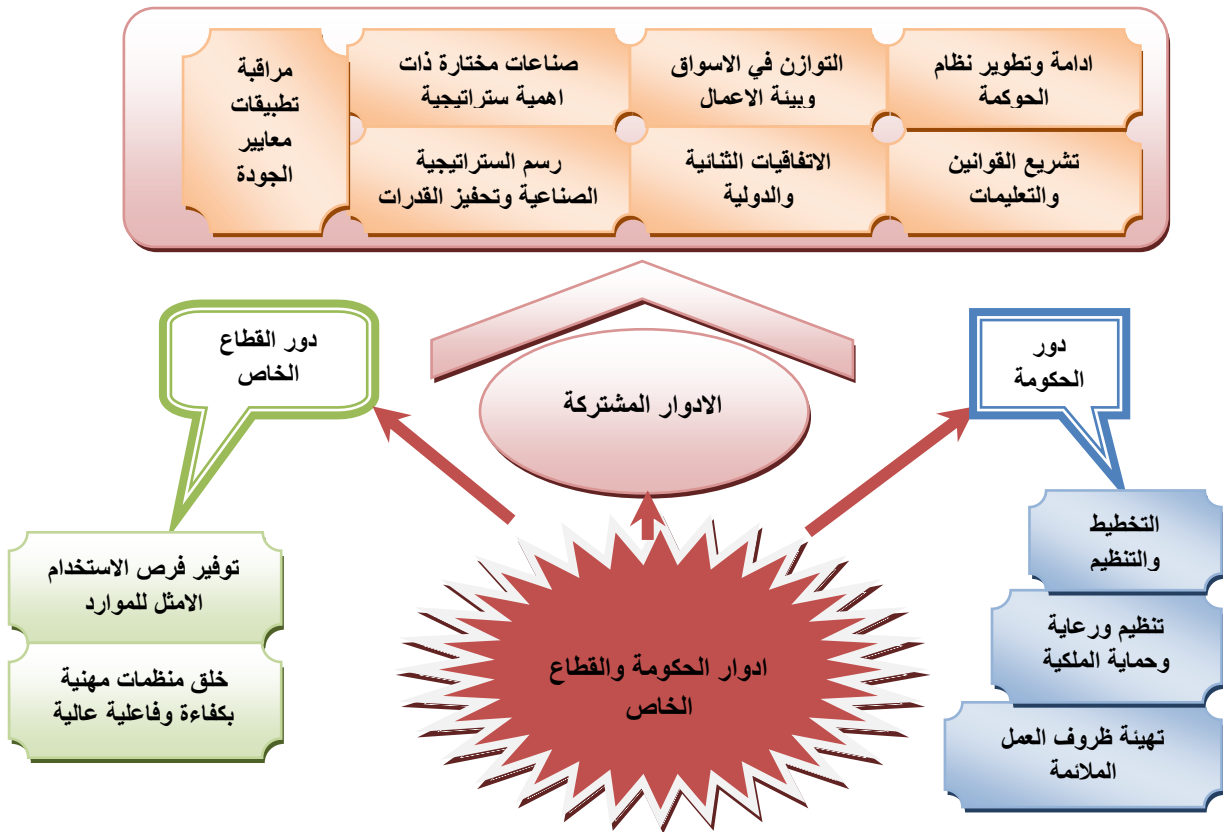
- تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية والاطارات السياسية للاستراتيجيات القطاعية وبمشاركة مع القطاع الحكومي وفق حدود التدخل المرسوم له .

- توفير فرص الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والفنية والتقنية .
- خلق منظمات مهنية بكفاءة وفاعلية عالية تقود القطاع الصناعي.

3 4 5 الأدوار المشتركة

- نظراً لأن وضع وتنفيذ السياسة الصناعية يتطلب المشاركة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص لضمان تحقيق الرؤية فإنه سوف يتم إنشاء مجلس التنسيق الصناعي بمشاركة واضحة من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمحافظات. على أن يتولى المجلس المهام التالية:
- ادارة ورسم الاستراتيجيات الصناعية لمراقبة وتحفيز القدرات التنافسية للصناعة وتحديثها بانتظام بالتنسيق مع المجلس الأعلى للطاقة / هيئة استراتيجية الطاقة.
 - تصميم ورعاية الاتفاقيات الثنائية والدولية التي يبرمها القطاع الخاص مع الاجنبي وضمان تنفيذها.
 - ادامة تطوير نظام الحوكمة الصناعية.
 - مشاركة الحكومة في مراقبة تطبيقات معايير الجودة والمواصفات القياسية العالمية للمنتجات في كافة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية .
 - رسم السياسات الصناعية وتشريع القوانين المتعلقة بالصناعة.

شكل رقم (3) / أدوار الأطراف المعنية



5 4 4 توازن المنظومة الصناعية بين السلطات المركزية والمحلية: ويتحقق ذلك من خلال

- تمثيل الجهات ذات العلاقة (قطاع خاص ومؤسسات حكومية مركزية ومحلية وأصحاب المصلحة والخبراء المحليين والدوليين) بالمجلس الصناعي لاعداد الاستراتيجية الصناعية من خلال إطار مؤسسي يعمل على مزج الاهتمامات الفردية بالاهتمامات العامة للمجتمع ويشجع العلاقات البناءة بين الأطراف.
- تنفيذ الاستراتيجية الصناعية من خلال الادوار المتسقة والمتناغمة بين السياسات المركزية والمحلية، واعتماد مبدأ اللامركزية لتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في التخطيط الاستراتيجي الصناعي وتنفيذ السياسات. وفي هذا الإطار سيكون للحكومة المركزية دور استباقي لعمليات رسم الأبعاد الرئيسية للسياسات الصناعية، هذا بالإضافة إلى دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على النمو، التحكيم وتحديد الأولويات في توزيع الموارد السيادية، العلاقات الخارجية والاتصالات الإستراتيجية، وإدارة استثمار الموارد الطبيعية. أما عن الحكومات المحلية فسوف تتولى تنفيذ مهام التنمية الصناعية، خلق وتنفيذ خطط الارتقاء والابتكار، وتوفير البنى التحتية بما فيها المدن الصناعية. إن حصيلة نتائج الادوار وتوازن السلطات سيقود الى رؤية عدة مشاهد، منها :
على الصعيد الاجتماعي :

- ✓ مشاركة واسعة من كافة مكونات وقطاعات وأنشطة المجتمع العراقي في تنمية القطاع الصناعي وتحديثه .
- ✓ توجيه الدور الحكومي الأساسي نحو تقديم المزيد من الخدمات بأنواعها الى الافراد والمؤسسات في المجتمع.

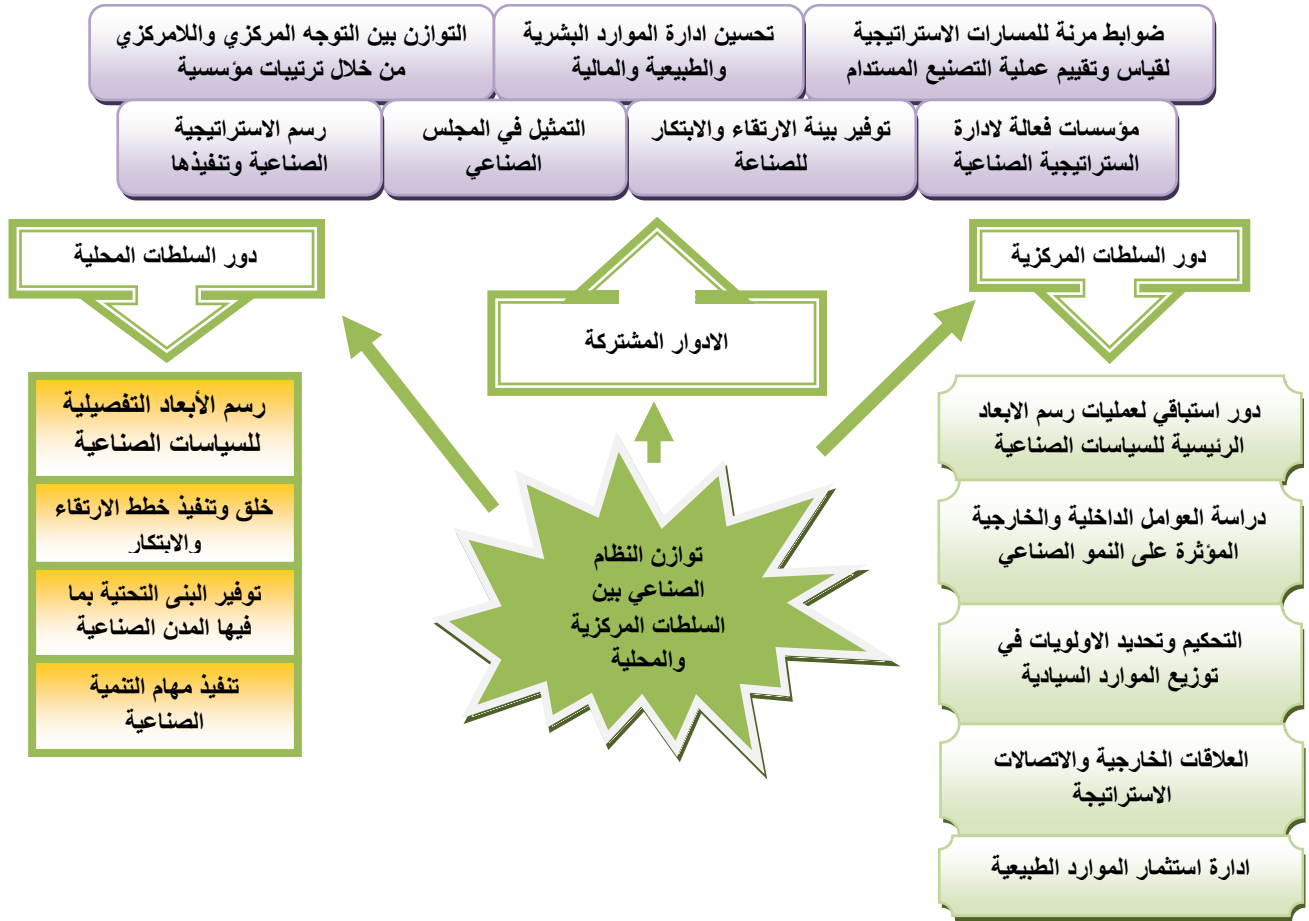
على الصعيد الاقتصادي :

- ✓ تحقيق التنوع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ تنوع مصادر تحقيق القيمة المضافة والدخل القومي .
- ✓ توجيه الموارد المالية الحكومية نحو الانشطة التي تتناسب وتتوازن مع أدوارها الجديدة .
- ✓ الاطلاق المستمر والمعاصر لمبادرات القطاع الخاص في الابتكار والمنافسة والابداع .
- ✓ سيادة مبدأ التنافسية كمعيار تقيمي وتقويمي لمسيرة التنمية الصناعية .

على صعيد بيئة الأعمال :

- ✓ توفر بنية تحتية عامة وصناعية حديثة وعالمية المواصفات .
- ✓ نظام فعال ومؤثر في مراقبة البيئة الصناعية .
- ✓ بيئة أعمال داعمة ومشجعة على الاستثمار في القطاع الصناعي العراقي .

شكل رقم (4) مخطط توازن النظام الصناعي بين السلطات المركزية والمحلية



جدول رقم (11) / التسلسل الزمني لهدف وضع نظام كفاء للحوكمة

الهدف	2017	2022	2030
التنسيق بين كافة المؤسسات المعنية بالصناعة بما يسهم فى زيادة تنافسيتها	تأسيس مجلس التنسيق الصناعى	يقود مجلس التنسيق الصناعى عملية تنفيذ الاستراتيجية بمشاركة فعالة للقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى والمحافظات.	الوصول إلى منظومة حوكمة متكاملة وكفوءة فى كافة مستوياتها. تحقيق منظومة رصد ومراقبة متكاملة بمشاركة أصحاب المصلحة. تطبيق اللامركزية
الحفاظ على كفاءة المنظومة الصناعية من خلال وضع نظام متكامل للرصد والتقييم	إنشاء نظام بسيط للرقابة يتمتع بالشفافية	تبنى نظام للرقابة أكثر اتقانا	
تحسين كفاءة المنظومة الصناعية من خلال التحول من النظام المركزى إلى النظام اللامركزى	إنشاء الهيكل القانونى لقطاع صناعى غير مركزى، تتم فيه كافة الوظائف على مستوى الإقليم المقاطعة	تحقيق تنفيذ النظام القانونى الجديد المتعلق باللامركزية على مستوى المحافظات بدرجات متفاوتة	

الفصل الثالث الإطار العام للسياسات الصناعية

أولاً: مقدمة

يبدأ هذا الفصل بوضع إطار عام يوضح عملية الانتقال من الرؤية إلى المسار الاستراتيجي ثم إطار السياسات، يلي ذلك اختيار سياسات محددة التي سيتم التركيز عليها، والمبررات وراء هذا الاختيار. وأخيراً يتم عرض عدد من مبادرات السياسات الرائدة في كل مجال من مجالات السياسات. ويتناول التحليل في كل مبادرة : الإجراءات التي سيتم تطبيقها، المديات الزمنية التي تتوزع عليها السياسات، والجهات المسؤولة عن التنفيذ، والشروط اللازمة لنجاح التنفيذ. هذا ويتم التفرقة بين ثلاثة مديات زمنية هي: القصيرة 2017، المتوسطة 2022، البعيدة 2030.

ثانياً: الانتقال من "الرؤية" و "المسار الاستراتيجي" الى الأطار العام للسياسات

تمثل الرؤية صوراً ثابتة لعناصر معينة من النظام الصناعي في حين ان المسار الاستراتيجي يوضح كيفية الوصول الى تلك الصور و يخطط المسار الاستراتيجي لمسار التطور الصناعي ليصل الى قطاع صناعي اكثر تنوعاً معتمداً على قاعدة تكنولوجية ومعرفية عالية المستوى. وهذا يعني ان المسار الاستراتيجي يركز على تغييرات متتالية في النظام الصناعي تعمل على تحريك قوى دافعة من داخله تعمل على تطويره واعاده هيكلته بصورة ابداعية تؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الرؤية. ستكون الاهداف المرحلية المرتبطة بالمسار الاستراتيجي اساساً لتحديد الاهداف النهائية لاطار السياسة.

بعبارة اخرى فإن المسار الاستراتيجي يسلط الضوء على القضايا التي تحتاج لأن تعالج بسياسة معينة مع اولوية واهداف ينبغي انجازها اولاً قبل التصدي لقضايا اخرى وهذا مهم جداً لان العناصر المختلفة للنظام الصناعي اذا تمت معالجتها بنظام متسلسل خاطيء فإن الاجراءات المقترحة يمكن ان تكون غير فعالة.

يركز اطار السياسة على الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة والجهات الفاعلة الاخرى (القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني- الوكالات المانحة) لتنشيط نقاط قوة النظام الصناعي. تم عرض مجموعة السياسات ضمن اربع مجالات متوافقة مع المفهوم العام لوصف النظام الصناعي الا ان عرضها تفصيلياً في الجزء الرابع من هذا الفصل سيتبع شكلاً مختلفاً بما يسمح بوضعها في تسلسل معين من اجراءات التنفيذ.

ثالثاً: الشروط المسبقة والتحديات امام وضع سياسات صناعية ناجحة

تتطلب مهمة رسم السياسات العمل على مستويين:

الاول: مناخ استثماري يشجع الاستثمار الخاص الانتاجي وتغييرات هيكلية مبنية على حاجة السوق.

الثاني: تداخلات موجهة تهدف الى تسريع النمو الصناعي والانتاجية بصورة شاملة ومستدامة. وبصورة عامة تم تشخيص العوامل ادناه كشروط مسبقة لنجاح السياسات:

- ايجاد بيئة استثمارية ملائمة وهو ما يستدعي وجود اطار قانوني يحمي حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتخفيف الاجراءات البيروقراطية. وان اعادة النظر بصورة دورية بالتعليمات واللوائح النافذة امر ضروري لالغاء او تعديل اية اجراءات غير ضرورية.

- تكون المداخلات التنظيمية موجهة بصورة دقيقة نحو تشجيع الاعمال الريادية والتعلم والابداع وان لا تكون سبباً لخنق او عرقلة حركة الاعمال والتطور التكنولوجي.
- تتوخى السياسات الموازنة بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فعلى سبيل المثال فان سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي يجب ان لا تكون على حساب الصناعي العراقي والمنتج المحلي وسياسة الانفتاح التكنولوجي تكون دافعاً للصناعيين العراقيين لاكتساب المعرفة الفنية وليس لترك الساحة.
- تبني السياسات على التطوير التدريجي للحالة التي تتمتع بميزة نسبية وليس لمهاجمتها وتعجزها ومع ذلك فان الحاجة ماسة الى برنامج وطني للتحويل الاقتصادي- الاجتماعي واتخاذ الاجراءات خطوة- خطوة باتجاه التطور والتحسين.
- توفير الارادة السياسية: يلزم توفر ارادة سياسية عليا قيادية تتكفل بتنفيذ البرنامج بواسطة نخبة من المختصين. ان وزارة الصناعة والمعادن مؤهلة لتولي قيادة البرنامج.
- على السياسات ان تكون مرنة تستجيب للمتغيرات والنتائج المتحققة ويقاس تحقق النتائج من قبل جهاز مراقبة وتقييم مستقل.
- المبادرات والسياسات الاحترازية المسبقة التي تتجنب العواقب السيئة افضل وأقل كلفة من السياسات التي تعالج المشكلة بعد وقوعها مثال ذلك مشاكل تلوث البيئة ونظام تنافسية لا يؤدي الى الاحتكار.
- تكون السياسات التي تتضمن دعماً حكومياً مؤقتة على القدر الذي يمكن الصناعة المحلية ان تكيف اوضاعها مع البيئة المستجدة المتغيرة ووضع استراتيجيات التخلي عن المشاريع الفاشلة بشكل يوضح ان الدعم الحكومي يهدف الى تحسين الاوضاع وليس لادامة عمل فاشل. وفي نفس الوقت فان السياسات التي لا تحقق اهدافها يجب التخلي عنها او تعديلها.
- تكون السياسات متناسقة فيما بينها من حيث الاجراءات والوصول الى الأهداف.

رابعاً: مجالات السياسة

- تم اختيار اربعة مجالات للسياسات للتركيز عليها وهي
1. تنظيم بيئة الاعمال (قوانين وتعليمات بدء الأعمال وممارستها وتصفياتها) / (المحور الثاني)
 2. السياسات الافقية (المحاور: الأول والثاني والثالث)
 3. السياسات القطاعية (المحاور: الأول والثاني والثالث)
 4. تدعيم وتحسين البنية التحتية (المحور الثالث)
- توضح الفقرات اللاحقة من هذا الفصل طبيعة مجال السياسة ولماذا تم اختيارها.
- يتضمن كل من المجالات اعلاه حزمة من المبادرات (السياسات) المهمة حول واقع الصناعة العراقية:
- تعرض الجداول في الملحق (3) 167 سياسة مقترحة وتم اختيار 14 سياسة منها للعرض التفصيلي كما سيرد في رابعاً من هذا الفصل.**
- ان مجموع السياسات في المجالات الاربعة يمثل مدخلاً شاملاً ووسائل لتحقيق "الرؤية" و "المسار الاستراتيجي" والمفاصل الاستراتيجية الدافعة المهمة. كما تعالج ابعاد الاستراتيجية الصناعية بما فيها مواضيع البيئة والتوزيع الجغرافي
- إن السياسات المفصلة في الجزء 4-2 تمثل المتطلبات الاساسية التي يتوجب تلبيتها لضمان ايجاد منظومة صناعية فعالة تسعى نحو التطور والنمو على طريق المسار الاستراتيجي لتطويرها الى منظومة صناعية متنوعة تعتمد على التطور التكنولوجي / المعرفة عالية المستوى.
- تكمّن اهمية مبادرات السياسات في انها تمثل السياسات التي تحضى بالاولوية للمرحلة الاولى 2013-2017 من تحقيق رؤية 2030 وهي من ناحية اخرى المتطلبات او الشروط اللازمة لتحريك المفاصل الاستراتيجية والقوى المحركة للمسار الاستراتيجي لتحقيق الرؤية الذي تم تحديده في الفصل الثاني والذي بدوره اعتمد على تشخيص حالة المنظومة الصناعية العراقية (الفصل الاول). الهدف من هذه السياسات انها ستقود الى سلسلة من التغييرات في المنظومة الصناعية وتطلق شرارة الحركة باتجاه التطوير، واعاده

الهيكلية التي ستقود في نهاية المطاف الى الرؤية المنشودة للواقع الصناعي في العراق. إضافة لذلك فان هذه السياسات تسترشد بسياسات مجربة ولاخلاف حولها لتجارب تنمية صناعية ناجحة عالمية مثل سنغافورة والصين وتركيا.

1-4 مبادرات السياسات الرائدة

1-1-4 1-1-4 قوانين وتعليمات بدء الاعمال وممارستها وتصفياتها

ورد في الفصل الاول (التشخيص الاستراتيجي) ان مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي لايتجاوز 2.4% كمعدل بين الأعوام 2008 – 2011 , مع وجود دور محدود جدا للقطاع الخاص وان 80% من منشآت القطاع الخاص القائمة متوقفة عن العمل. رغم عدم توفر معطيات حديثة فانه من المعلوم ان هذه الحالة لازالت قائمة ولم تتغير كثيرا. وعلى هذا الاساس فان هذه السياسة ذات اهمية عالية لانها تتعامل مع موضوع يهم شريحة رئيسية في القطاع الصناعي والاقتصاد ومحركا رئيسيا للنمو وهي المنشآت الصناعية للقطاع الخاص.

ان تأسيس منشآت صناعية جديدة يؤدي الى ايجاد وظائف وتشغيل عاملين وزيادة تجهيز السوق المحلي بالسلع اضافة الى زيادة الصادرات وتدفق العملة الاجنبية الى الداخل. تتعامل هذه السياسة مع كافة جوانب منشآت القطاع الخاص اعتبارا من التأسيس الى اداء العمل والنشاط التشغيلي والتوسع وانتهاء بتصفية الاعمال.

يمثل الجدول رقم (1) – ملحق رقم (3) حزمة من السياسات/ المبادرات تخص الواقع العراقي في هذا المجال. ولكل منها يوجد عدد من السياسات الفرعية والاجراءات التي تخص تنفيذ السياسة يمكن تقسيم هذه الاجراءات او تجزئتها الى خطوات تفصيلية تطبيقية لاغراض التنفيذ. رغم ان هذه السياسات تتعامل مع معظم جوانب الموضوع الا انه يجب ملاحظة ان الجدول ليس شاملا.

2-1-4 2-1-4 السياسات الافقية

تتعامل السياسات الافقية مع كافة المنشآت الصناعية بغض النظر عن الجهة التي تمتلكها ويمتد تأثيرها على كافة اركان المنظومة الصناعية ومجتمع الاعمال وابعاد من ذلك.

ان هذه الحزمة تشمل مجموعة سياسات تخص تنمية القطاع الخاص من خلال مجموعة من البرامج والاجراءات التي تعمل على تنمية روح المبادرة ، تنمية العقائد الصناعية، تحسين تنافسية المنشآت. كما تضم هذه المجموعة من السياسات مجموعة الاجراءات الخاصة بتنمية الروابط العالمية، والعمل على الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تنمية مهارات الموارد البشرية وتنمية القدرات التكنولوجية. هذا بالإضافة إلى السياسات الخاصة بإعادة هيكلة منشآت القطاع العام وسياسات التأهيل، تحسين الأوضاع القائمة في بيئة الأعمال، سياسات حماية البيئة، وسياسات التنمية الإقليمية. ان هذه المواضيع ذات اهمية كبرى وكما تم تشخيصها في الفصل الاول من هذا التقرير. يتضمن الجدول رقم (2) – ملحق رقم (3) عدة سياسات/ مبادرات من هذه المجموعة مع ملاحظة ان مجال السياسات الاول(بيئة الاعمال) هو في واقع الامر جزء من مجموعه السياسات (الافقية) ولكن تم التعامل معه بصورة مستقلة لاهميته.

3-1-4 السياسات القطاعية

استناداً الى معلومات الفصل الاول فان التنوع القطاعي الصناعي محدود مع تركيز كبير على السمنت والاسمدة والبتر وكيمياويات وصناعات اخرى محدودة اما القيمة المضافة فهي واطئة في كل المنشآت الصناعية سواء كانت تابعة للقطاع العام او المختلط او للقطاع الخاص الذي بالكاد يلاحظ نشاطه وذلك في كافة القطاعات الصناعية وكذلك الامر بالنسبة لانخفاض انتاجية العامل ورأس المال ورغم ان اسباب هذا الاداء الضعيف عامة فان هناك اسباباً تتعلق بالقطاعات نفسها والتي تستدعي سياسات او تدخلات خاصة بالقطاع الصناعي المعين بهدف زيادة قابليتها على النمو وخلق فرص العمل والانتاجية والتصدير ان محدودية تنوع القطاعات الصناعية تدل لوحدها ان الامكانيات الصناعية الكامنة للقطاعات لازالت غير مشخصة وغير معلومة. ومن ثم فإن هناك أهمية لتبني مجموعة من السياسات القطاعية تستهدف تنمية قطاعات صناعية محددة. وفي هذا الإطار يجب البدء بتحديد مجموعة من قطاعات الأولوية، و القيام بدراسات قطاعية تفصيلية لكافة القطاعات بدءاً بقطاعات الأولوية، مع أهمية وضع نظام للحوافز متوازن. ويجب التأكيد هنا على أهمية التصميم الدقيق للتدخلات على المستوى القطاعي، بحيث تتضمن أنواع محددة من الدعم وتشمل:

- دعم فني للمنشآت
 - تنمية العناقيد القطاعية.
 - الترويج للاستثمار.
 - تحسين القدرات التكنولوجية المتخصصة للقطاعات وقدراتهم الابتكارية
- يمثل **الجدول رقم (3) – ملحق رقم (3)** حزمة من مبادرات السياسات في محور السياسات القطاعية تخص الواقع الصناعي العراقي. مقسمة الى مجموعتين الاولى تعالج موضوع الاوليات وبناء قاعدة معلومات قطاعية والثانية تخص اشكالاً محددة من الدعم القطاعي التي تتنوع حسب طبيعة القطاع وقدرته ومرحلة تطوره.

4-1-4 سياسة تطوير ودعم البنية التحتية

هذا هو المحور الرابع من مجموعة السياسات الموجهة ضمن استراتيجية تطوير الواقع الصناعي وهو حجر اساس في العملية. تشمل البنية التحتية كل من البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كافة وسائل النقل واللوجستيات، البنية التحتية للدعم الفني من خلال إنشاء مراكز لتنمية الأعمال ، نظام الجودة والمعايير ، ومصادر الطاقة وإمكانيات الحصول عليها. وهي جميعاً عناصر تعاني فيها العراق من ضعف شديد على النحو الوارد في الفصل الأول، ومن ثم فإن هناك حاجة كبيرة لدعم البنية التحتية العراقية. ويفصل **الجدول رقم (4) – ملحق رقم (3)** مجموعة واسعة من السياسات تخص هذا المحور.

وكما سبق الإشارة فان السياسات اعلاه ليست شيئاً ثابتاً بل قابلة للتعديل حسب الاولوية وتدرج التنفيذ بما تمليه الظروف المحلية والخارجية وتقدم مراحل التنفيذ.

2-4 السياسات لمبادرات محددة في المنظومة الصناعية

في هذه الجزء يتم عرض (14) سياسة في كل من المجالات الاربعة بالتفصيل وحسب نموذج للعرض يتضمن الخطوات المحددة والاجراءات والاساليب التي يتوجب اتباعها لتحقيق السياسة. وكذلك الجهة المسؤولة عن التنفيذ والمدى الزمني والشروط المسبقة الواجب توفرها لضمان نجاح التنفيذ. تمثل هذه السياسات (الاربعة عشر) المجموعة ذات الاولوية كما سبق الإشارة اليه . الا انه يتوجب التاكيد مرة اخرى انها ليست شاملة لكل السياسات المطلوبة وان السياسات الـ (167) التي وردت عناوينها في

الجدول مطلوبة جميعها بل واخرى غيرها. ان ما يهدف إليه هذا الجزء هو تقديم عملية تنفيذ مبادرات / سياسات مهمة واساسية تكون مفتاحاً لاطلاق ودعم عملية تغيير في النظام الصناعي بالاتجاه الصحيح المطلوب كما جرى توضيحه في الجزء الثاني، ان المهم في هذا الجزء ايضا" ان السياسات المعروضة توضح المنهجية للانتقال من خطوة تحديد المسار الاستراتيجي الواردة في الفصل الثاني- الرؤية الى سياسات محددة تساعد وزارة الصناعة والمعادن بالتعاون مع اصحاب المصلحة الاخرين وخصوصاً القطاع الخاص للسير قدماً في اعتماد سياسات اخرى حسبما تتطلبه التطورات والاولويات. تكون مسؤولية متابعة التنفيذ لكل السياسات الواردة في الفقرات الفرعية ادناه لجهة مختصة مسماه في وزارة الصناعة والمعادن اما بخصوص المدى الزمني فان فوراً" تعني 2013/2012 المدى القصير بين 2017-2013 المدى المتوسط تعني 2018-2022 المدى البعيد تعني 2023-2030.

1-2-4 قوانين وتعليمات بدء الاعمال وممارستها وتصفيته

تم اختيار عدد قليل من السياسات تحت هذا العنوان تخص الاجراءات المتعلقة ببدء الاعمال والحصول على قرض التمويل وانفاذ العقود واجراءات انتهاء الاعمال وتصفيته. ان دور القطاع الخاص في الوقت الحاضر محدود فيما يخص الاجراءات ولكن حسب رؤية عام 2030 فان القطاع الخاص سيكون الوسيلة لتحقيق التنمية الصناعية في العراق وهذا مايجعل هذا المحور من السياسات ذو اهمية خاصة وفي نفس الوقت فان هذا المحور هو ما يدفع الدول الى التنافس بضراوة للنجاح في جذب اوسع للاستثمارات المحلية والاجنبية. تتعامل السياسات مع التأسيس والادارة والانهاء ومن المهم التعامل مع هذه السياسات المحددة كحزمة واحدة لان اي ضعف في احداها يؤثر على البقية سلباً" بغض النظر عن مدى كفاءتها وجاذبيتها. ان الالتزام السياسي بدعم القطاع الخاص شرط مسبق لنجاح هذه السياسات.

1-1-2-4 تحسين اجراءات بدء بالاعمال

في الفصل الأول تم تشخيص الدور المحدود للقطاع الصناعي الخاص وان (80%) من المنشآت القائمة متوقفة عن العمل . ولذا فإن اعادة الحياة لهذه المنشآت وتأسيس منشآت جديدة لهو في غاية الاهمية وصولاً الى هدف تولي القطاع الخاص الدور المحوري في تنمية صناعية .

جدول رقم (12) / تحسين إجراءات بدء الأعمال

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تحسين اجراءات المباشرة بالاعمال	<ul style="list-style-type: none"> تقييم الحالة عن طريق:- <ol style="list-style-type: none"> وصف الخطوات المتبعة للمباشرة في اقامة عمل في القطاع الصناعي (الحصول على الموافقات، تخصيص الارض، اقبال الكهرباء...الخ) تحديد المشاكل مثل الاجراءات المطولة، البيروقراطية، تضارب المؤسسات المسؤولية...الخ مع تصنيف واضح للمشاكل حسب حجم المنشأة. 	فوراً	وزارة الصناعة /المديرية العامة للتنمية الصناعية. امانة بغداد. وزارة البلديات. مديريات البيئة في بغداد والمحافظات. وزارة الكهرباء. وزارة التجارة- مسجل الشركات. القطاع الخاص: اتحاد الصناعات , رجال الاعمال.	<ul style="list-style-type: none"> قناعة قوية للحكومة والبرلمان بالدور الهام للقطاع الخاص والالتزام سياسي بدعم القطاع الخاص لكي يصبح له دوراً رئيسياً في النمو الصناعي
	<ul style="list-style-type: none"> اعداد خطة مع اطار زمني واضح للتحويلات في المنظومة يجعل إجراءات التأسيس وبدء العمل في المشروع 	المدى القصير	مؤسسات القطاع الخاص/ وزارة الصناعة والمعادن/التنمية الصناعية, الاستثمارات, التطوير	<ul style="list-style-type: none"> استخدام خبرة خبراء مهنيين. تكون الخطة منسجمة

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
	الصناعي بالبساطة والكفاءة القصوى		والتنظيم. وزارات اخرى/ هيئة الاستثمار, وزارة التجارة, وزارة المالية, وزارة التخطيط, هيئة المستشارين, مجالس المحافظات. خبرة فنية من وكالات دولية متخصصة(مثل يونيدو والبنك الدولي)	مع الاجراءات التنظيمية الاخرى. • تنقيف وتدريب الاجهزة الادارية. • تقليص الروتين وبث روح المواطنة في اهمية المشروع.
	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد اجراءات محددة مثل:- <ol style="list-style-type: none"> 1. اعتماد النافذة الواحدة ودليل تعليمات شفاف للتعجيل تضمن إتخاذ كافة الاجراءات وحجز الاسم التجاري والاهتمام بتوفير كوادر متخصصة مقننة ومقتنعة بالعملية بصلاحيات تخولها سرعة وكفاءة الاجراءات. 2. وضع شروط الحصول على الاجازة للأشخاص وبمعايير محددة. 3. اعتماد حد أدنى من الموافقات المطلوبة من الدوائر المختصة. 4. د- تسهيل موافقات البناء وتجهيز مواد انشائية مدعومة للبناء الصناعي. 5. تسهيلات للحصول على الارض ضمن المدن والمجمعات الصناعية والمناطق الحرة وغيرها على ان تتوفر فيها البنى التحتية والخدمات الأساسية. 6. تسهيلات الحصول على مصادر الكهرباء والماء والربط مع شبكة المجاري والاتصالات. 7. تقليص اجراءات الاستثمار والالتزام بالية وتوقيعات للاجازة. 8. إعادة النظر في نظام وصلاحيات ونشاط عمل المديرية العامة للتنمية الصناعية لتتولى دوراً أكبر وأشمل وأوضح في عملية تطوير القطاع الصناعي الخاص. 9. حصر الحق بمتابعة والإشراف على شركات القطاع الخاص بالجهات ذات الصلاحية القانونية وبأصيق الحدود. 10. فتح فروع لدوائر مسجل الشركات في المحافظات الرئيسية تمهيداً لتكون في كافة المحافظات. 	المدى القصير	مؤسسات القطاع الخاص. وزارة الصناعة والمعادن/ التنمية الصناعية, الاستثمارات. وزارات اخرى/ هيئة الاستثمار المركز والمحافظات, وزارة التجارة, وزارة البلديات, وزارة الكهرباء, وزارة الاتصالات, مجالس المحافظات.	<ul style="list-style-type: none"> • تحضير خطة عمل خاصة بكل خطوة عمل. • زج جميع اصحاب المصلحة في اعتماد النظام الجديد.

2-1-2-4 الحصول على قرض/ وسائل التمويل

نظراً لضعف الدور التمويلي للجهاز المصرفي تحضى هذه السياسة باهمية كبيرة في تسهيل بدء واستمرار ونمو المنشآت الصناعية وبشكل خاص المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفي توجيه برامج وخدمات الجهاز المصرفي لتسهيل الحصول على التمويل اللازم لها.

جدول رقم (13) / الحصول على قرض/ وسائل التمويل

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تسهيل الحصول على الائتمان وادوات التمويل	<ul style="list-style-type: none"> تقييم الحالة عن طريق: <ul style="list-style-type: none"> أ- مسح امكانيات منح القروض والجهات التي توفرها للقطاع الصناعي ب- وصف الخطوات المتبعة للحصول على قرض في المراحل المختلفة للمشروع (استكشاف فكرة تنفيذ مشروع، توسيع المشروع... الخ) ج- تصنيف الخطوات في (أ) اعلاه حسب حجم المنشأة د- تأشير المحددات (نوع الضمانات، مستوى المخاطرة، مدة القرض حجم القرض، نسبة الفوائد... الخ) 	فوراً	القطاع المصرفي، الخبراء الفنيون من ممثلي اصحاب المصلحة. وزارة الصناعة والمعادن/ التنمية الصناعية، التنظيم والتطوير.	مسح الامكانيات (توفير القروض) يشمل ايضاً برامج المنح القائم
	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد الاجراءات التي تحسن الحصول على قروض ميسرة لتنفيذ أو توسيع أو تشغيل المشاريع ضمن الاسلوب الحالي بصورة سريعة لمختلف احجام المنشآت وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثلاً: <ul style="list-style-type: none"> أ - تبسيط الضمانات خصوصاً للمنشآت الصغيرة والسعي لتوفير التأمين والضمان الحكومي للقروض الممنوحة للمشاريع ذات الجدوى والأهمية الاقتصادية الخاصة والريادية لتحقيق تجارب ناجحة للغير. ب- اعداد دراسات جدوى قطاعية تستخدم كضمانة اضافية او عاملاً داعماً للضمانات وتقليل المخاطر (في حالات ان يكون نشاط المنشأة في مجالات مطلوبة بشدة او مجالات واعدته بدرجة عالية) ج- تهيئة موظفين مدربين في المصارف لتقييم المشاريع. د- تكوين قسم مختص في المصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هـ- اعتماد الشفافية في اجراءات الحصول على القروض. و- افضلية في الحصول على قروض للاستثمارات الموجهة للقطاعات ذات الاولوية العالية. ز- تعديل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليماته باتجاه زيادة مرونة التسهيلات الائتمانية والتسليف والدخول بشراكات والاستثمار والتحالفات، وبالشكل التالي: <ol style="list-style-type: none"> قيام المصرف بتمويل المنشآت القائمة استناداً الى حركة التدفق النقدي والضمان المقدم. تصنيف القوائم المالية للشركات كاحد المعايير لاتخاذ قرار الضمانات. قيام الجهات الممولة بالمشاركة في راس المال الاستثماري طويل الاجل للشركات. 	المدى القصير	القطاع المصرفي . وزارة الصناعة والمعادن/ التنمية الصناعية، التطوير والتنظيم. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المقترحة). مؤسسات القطاع الخاص.	<ul style="list-style-type: none"> - ربط تسهيل الاجراءات مع القطاعات ذوات الاولوية ونتائج الدراسات القطاعية وهذا لايغني تأخير الاجراءات لحين انجاز الدراسات وانما يعني تحسين الحال ثم ادخال تعديلات اضافية عند ظهور نتائج الدراسات. - إنشاء هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزماني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
	<p>4. تحديد الجدارة الائتمانية بالاعتماد على بيانات خارجية شفافة عن الشركات.</p> <p>5. تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة الى شرائح لتحديد اثار القوى المحركة للتكاليف المرتبطة بخصائص وسمات كل شريحة وطبيعة المخاطر التي تواجه كل شريحة.</p> <p>6. مشاركة الجهات الممولة بصورة مباشرة مع الشركات من اجل تقليل الخسائر وتقديم الخدمات الاستشارية لمساعدتها في ادارة التدفقات النقدية.</p> <p>7. انشاء مجاميع عمل لمتابعة بيانات القروض واشارات التحذير المبكر قبل تعثر و اعسار الشركات.</p> <p>8. تعزيز قدرات التنبؤ لمجاميع عمل المتابعة عن طريق جمع وتحليل المعلومات.</p> <p>9. تاسيس مركز المعلومات الائتمانية.</p> <p>10. ادارة المخاطر من خلال اعتماد المناهج الشائعة / تطوير المنتجات والخدمات، فهم سوق الشركات وتقسيمها الى شرائح فرعية، تصنيف الجدارة.</p>			
<p>وضع وسائل تمويل جديدة للمنشآت وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • انشاء وتوسيع مؤسسات التمويل المتخصصة للمشاريع الصناعية تقدم الائتمانات طويلة الاجل باساليب متميزة. • تمويل طويل الاجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. • تاسيس مصرف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تسهيلات عالية مرنة واجراءات متطورة وسريعة في منح القروض • توفير التمويل الكلي والجزئي للفائدة على القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الموازنة العامة للدولة. • خلق وترويج اعمال تداول الادوات الائتمانية عن طريق اعادة الخصم والضمان. • زيادة رأسمال المصرف الصناعي واعادة ارتباطه بوزارة الصناعة والمعادن وافتتاح فروع في كافة المحافظات. • تبني مقترح وزارة الصناعة والمعادن لانشاء مصرف تنمية صناعي جديد يمنح القروض للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على اسس جديدة وميسرة وبراسمال كبير. 	المدى القصير	<p>القطاع المصرفي. وزارة الصناعة والمعادن/ التنمية الصناعية, التطوير والتنظيم, الاستثمارات. مؤسسات القطاع الخاص. وزارة المالية, وزارة التخطيط, هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المقترحة).</p>	<p>- اعتماد التغييرات والتعديلات القانونية اللازمة للتحويل الى وسائل التمويل الجديدة لكي تصبح قابلة للتطبيق على ارض الواقع. - التشاور مع المستفيدين عن نوع الاجراءات التي يجب أن تحظى بالاولوية.</p>

4-2-1-3 تشغيل وتسريح العمال ضمن اجراءات تحسين انظمة سوق العمل

لقد تم وتخلف البيئة التشريعية الحالية التي تنظم سوق العمل , تتناول هذه السياسة الاطار التشريعي لتحسين ظروف العاملين في القطاع الصناعي وتنظيم العلاقات بين العاملين واصحاب العمل ونقابات العمال.

جدول رقم (14) / تشغيل وتسريح العمال ضمن إجراءات تحسين أنظمة سوق العمل

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تسهيل اجراءات تشغيل وتسريح العمال	<ul style="list-style-type: none"> • اجراء مسح في المنشآت الصناعية لتقييم حالة العمالة وتشخيص اسباب فشل الادارات في قيادة العملية الانتاجية مع تحديد المشاكل التي تواجه الادارة في التعامل مع العمال وبخاصة من حيث تشغيلهم وتسريحهم • توحيد قانوني التقاعد والضمان الاجتماعي ليكون مجزي للقطاع الخاص والمختلط. • توحيد قوانين العمل في القطاع العام والخاص وجعلها بنفس المستوى من الكفاءة والجذب لضمان سهولة الانتقال بينها. • اعتماد خطة عمل مع اطار زمني واضح الخطوات لتحسين الحالة بما في ذلك: <p>أ - تحسين وتسهيل اجراءات التشغيل والتسريح بموجب القانون النافذ.</p> <p>ب - ادخال تحسينات على قانون العمل يغطي مواضيع:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الحد الأدنى للأجور ليكون مجزياً. ✓ حقوق العمال ورب العمل المتوازنة. ✓ رسم اجراءات واضحة لتشغيل وتسريح العاملين. ✓ دور النقابات. 	فوراً المدى القصير	وزارة الصناعة/التنمية الصناعية, الموارد البشرية, القانونية. الوزارات الاخرى/العمل , المالية. مؤسسات القطاع الخاص. نقابات العمال. منظمات دولية مختصة مثل منظمة العمل الدولية.	وجود قناة سياسية. تغيير قوانين العمل. زج كافة المعنيين في وضع الاجراءات المقترحة. معالجة الأثر الاجتماعي ضمن برنامج اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة. اعتماد برامج تسهيلات لتحسين بيئة العمل للعمال الصناعيين

4-1-2-4 تنفيذ العقود وإجراءات إنهاء الاعمال

تفتقر ممارسة الأعمال الى تسهيلات عملية وقانونية لتنفيذ العقود وإنهاء الأعمال لذا تتناول هذه السياسة محورين الاول هو تطوير تنفيذ العقود المبرمة بين مؤسسات الاعمال بما فيها الجانب القانوني بالفصل في المنازعات والمحور الثاني اجراءات تصفية الاعمال والاطارات القانونية لها.

جدول رقم (15) / تنفيذ العقود وإجراءات إنهاء الاعمال

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تطوير تنفيذ العقود	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم مفصل للحالة لتنفيذ العقود • اعتماد اجراءات لتحسين تنفيذ العقود مثل: <p>أ- جعل قرارات المحاكم علنية ومناحة للجمهور.</p> <p>ب- تأسيس محاكم تجارية متخصصة .</p> <p>ج- زيادة عدد المحاكم والقضاة المختصة بالمنازعات التجارية ووضع آليات عمل لتسهيل الاجراءات.</p> <p>د- تحديد مدى زمني للفصل في النزاعات بحيث يمكن تحقيق العدالة بسرعة وبكلف محدودة لتشكل نسبة محدودة من قيمة المطالبة أو الدعوى.</p> <p>هـ- تسهيل اجراءات تسجيل الشكاوي.</p> <p>و- اصدار قانون خاص بالتحكيم في المنازعات التجارية بما في ذلك عقود تنفيذ المشاريع وانشاء مركز عراقي للتحكيم.</p> <p>ز - اعتماد اساليب اخرى لفض النزاعات اضافة الى التحكيم مثل التوسط والتوفيق وتأسيس مراكز مؤسساتية</p>	فوراً المدى القصير	وزارة الصناعة/ الدائره القانونيه, دائرة الاستثمارات الرقابيه الداخليه. وزارة العدل. مؤسسات القطاع الخاص. وزارة المالية. الشركات العالميه المعنيه بالتعامل مع العراق.	اشراك اصحاب المصلحة وتفهم مطالبهم. التزام سياسي بالتحسينات في بيئة الاعمال.

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
	لذلك. ح- اعادة النظر في الشروط العامة لعقود تنفيذ مشاريع الخطة. ط- اعداد شروط عامة للعقود الحكومية الخاصة. بشراء المعرفة الفنية والخدمات الاستشارية.			
اجراءات انتهاء الاعمال	<ul style="list-style-type: none"> ● اعتماد/ تحسين قانون الافلاس لغرض انقاذ اكثر مايمكن من الشركات المعسرة. ● تسهيل وسرعة اجراءات إنهاء الأعمال وتقليل كلفها وتبعاتها الى الحد الأدنى. ● تطوير أنظمة حديثة للتعويضات . 	المدى القصير	وزارة الصناعة والمعادن/ الدائرة القانونية, التنمية الصناعية, التطوير والتنظيم الصناعي, الرقابة الداخليه. وزارة المالية. وزارة العدل.	ربط القانون مع قوانين تنظيم الاعمال الاخرى بحيث تكون مترابطة وبلا تضارب فيما بينها

2-2-4 السياسات الأفقية

يتضمن هذا المجال من مجموعة السياسات التالية :

تطوير ريادة الاعمال، تطوير مهارات العاملين، تطوير التكنولوجيا والابداع وسياسة اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وتخفيف الاثار الاجتماعية بما يعزز قدرة الفرد العراقي على ابتكار الافكار التي يمكن تطويرها الى فرصة عمل وامكانية تاسيس مشروع جديد، وهذه السياسة ذات اهمية خاصة لانها الحاضنة للاعمال الجديدة ومصدر خلق فرص عمل جديدة وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي .

1-2-2-4 تطوير ريادة الاعمال

تهدف سياسة تطوير ريادة الاعمال الى تعزيز قدرة المواطن العراقي على ابتكار الافكار وتطويرها الى مشاريع منتجة تساهم في تنمية القطاع الصناعي

جدول رقم (16) / تطوير ريادة الأعمال

السياسة	الاجراءات المطلوبة	المدى الزمني	اللاعبون الأساسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
تعزيز ونشر وتقوية ريادة الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> ● تبني مبادرات رواد الاعمال الذين يملكون المبادرة والشجاعة وابتكار الافكار الخلاقة لتاسيس مشاريع صناعية جديدة. ● اعداد خارطة طريق شاملة و واضحة تفضي الى خلق بيئة عمل صحية تسمح للريادية بالسير قدما لتحقيق النجاح من خلال ما يسمى بالريادية التنافسية . ● اشاعة ثقافة التحفيز والثقة والمقدرة على الانخراط في مجالات الاستثمار وبذل المزيد من الجهود لتطوير الابحاث العلمية والابتكارات والافكار الريادية ووضعها موضع التنفيذ في المشاريع الريادية. 	فورا" المدى القصير	وزارة الصناعة والمعادن/ دائرة التنظيم والتطوير الجامعات منظمات القطاع الخاص مثل اتحاد الصناعات واتحاد رجال الاعمال	وجود قاعدة قانونية تسمح بتنفيذ هذه البرامج

السياسة	الاجراءات المطلوبة	المدى الزمني	اللاعبون الأساسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
مقترحات محددة تظهر التجارب الناجحة في بلدان أخرى	<ul style="list-style-type: none"> • اطلاق برامج ريادة الاعمال في الجامعات تتطور لاحقا الى كليات متخصصة في هذا المجال كما هو الحال في بعض الدول. • ادخال مبدأ منح جوائز لتعميق مفهوم ريادة الأعمال • تأسيس صندوق ريادة الأعمال • برامج التحفيز (المنشآت الكبرى والشركات العامة) تشجيع منتسبيها على تكوين المنشآت. • انشاء حاضنات ومناطق صناعية خاصة بريادة الاعمال تحصل المشاريع المشمولة بها على خدمات البدء بالأعمال والتطوير التقنية والمالية والتجارية حتى تبدأ وتنمو بنجاح. • اعتماد اجراءات مبسطة في تسجيل المشاريع الريادية من خلال اعتماد اللامركزية في اجراءات منح الموافقة على تأسيس الشركات. • انشاء مركز دعم بدء الاعمال لرعاية المواهب وتحفيز التفكير الابداعي والتدريب الفعال وتشجيع تصنيع الافكار وتطوير المعارف في كيفية ادارة الموارد المالية، وضع خطط العمل والتسويق والتنافسية والتدفقات النقدية. • انشاء مناطق صناعية خاصة بريادة الاعمال تتوفر فيها مستلزمات استمرار نمو المشاريع. • تقديم حوافز لرواد الاعمال الذين حققوا نتائج متميزة في نمو وتطوير منشاتهم. • انشاء صندوق دعم ريادة الاعمال لتمويل المشاريع ذات التكنولوجيا العالية المبنية على الافكار الخلاقة والتي غالبا ما تحيطها مخاطر احتمالات النجاح وهذا يتطلب تقييمات خاصة قد لا تتوفر في ادوات تمويل المشاريع الاخرى. • توجه خاص لدعم الروح والاعمال الريادية لدى الشباب والنساء. 	القصير والمتوسط		دعم المنظمات الدولية مع خبرة في هذا الموضوع مثل يونيدو

بالنسبة للسياسات الاخرى، فإنها تتعلق بتطوير مهارات العاملين وتطوير التكنولوجيا والابداع وهما ركنان اساسيان لنجاح وقوة القطاع الصناعي بغض النظر عما اذا كان قطاعاً عاماً او خاصاً. وهاتان السياستان لوحدهما (المهارات والتكنولوجيا والابداع) اذا كانت محكمة، فإنها تستطيع تحقيق التحولات المهمة في النظام الصناعي لاي بلد كان. وانها السبب الرئيسي في نجاح الاستراتيجية الصناعية في جنوب شرقي اسيا وتجارب التصنيع في البلدان اخرى ولهذا فانها يجب ان تكون في مقدمة اولويات السياسات العراقية.

2-2-2-4 تطوير مهارات الموارد البشرية

ان دور الموارد البشرية المدربة يبدو واضحاً في التجارب الناجحة لعدد من الدول مثل ايرلندا وكوريا الجنوبية وسويسرا والهند وسنغافورة. كما ان لها دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية اضافة لدورها في تطوير القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لانها تعتمد كثيراً على العمالة الماهرة. وعليه، فإن هذه السياسة تتناول متطلبات ردم الفجوة العلمية والتدريبية والتأهيلية للموارد البشرية العاملة في القطاع الصناعي.

جدول رقم (17) / تطوير مهارات الموارد البشرية

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون الأساسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
تطوير مهارات الموارد البشرية	تشخيص طاقات المؤسسات القائمة (المدارس، مراكز التدريب، الجامعات، ... الخ) للوقوف على حقيقتها من أجل موازنة العرض والطلب. توفير قاعدة بيانات عن المؤسسات التدريبية والتعليمية. عرض إمكانيات المدارس المهنية والمعاهد والجامعات.	فورا	القطاع العام وزارة الصناعة والمعادن وزارة التعليم العالي وزارة التربية وزارة العمل القطاع الخاص الجامعات والمدارس الخاصة	تخصيص ميزانية مناسبة للصرف تغطي كافة الاحتياجات، وأستمرار الدعم الحكومي للبحث العلمي. أستمرار عمل اللجان القطاعية وتفعيل دورها. إعداد أنظمة حوافز . التقييم الدوري المستمر لنتائج البحوث.
	وضع خطة عمل لاعادة تاهيل ورفع مستوى المؤسسات المعنية بالموارد البشرية والمهارات. زيادة قابلية المؤسسات المهنية لأستيعاب الطلبة ودعم إمكانيات التدريب المهني الميداني.	المدى القصير		
	تنفيذ خطة التاهيل ورفع المستوى والمهارات. تطوير قابليات الجامعات في استيعاب البحوث التطبيقية ذات الفائدة والأهمية.	المدى القصير والمتوسط		
	تطوير استراتيجية وطنية مستندة على تجارب دولية من أجل زج القطاع الخاص في عملية رفع مهارات الموارد البشرية - تطبيق استراتيجية سياسة التدريب والتأهيل والتعليم المهني.	المدى القصير والمتوسط		
	التواصل بين المؤسسات التعليمية العراقية والأجنبية المعنية بتطوير المهارات من خلال بناء شراكات علمية وتوفير الكوادر الضرورية المتدربة.	المدى القصير والمتوسط		
	تفعيل آلية التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والمنشآت الصناعية بما يخدم تطبيق الدراسات والبحوث ميدانياً .	المدى القصير		

3-2-2-4 تطوير التكنولوجيا والابداع

ان تطوير التكنولوجيا والابداع يتطلب من جملة اجراءات البناء التدريجي لمنظومة وطنية شاملة للابداع وان الشرط المسبق لنجاحها هو وجود منظومة مقاييس وفحص وسيطرة نوعية قوية تعتبر بنية تحتية لجميع مواضيع التقييس وفحص النوعية والانتاج الصناعي الموجه نحو التصدير والامثلة الناجحة هنا هي الهند وسنغافورة وتركيا والصين.
وعليه، فإن هذه السياسة تتناول جملة من اجراءات البناء التدريجي لمنظومة وطنية شاملة تحتوي على مقومات بناء القدرات والتطوير التكنولوجي لتنمية وتطوير المعرفة والابتكار.

جدول رقم (18) / تطوير التكنولوجيا والإبداع

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون الأساسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
تنمية وتعزيز تطوير التكنولوجيا والإبداع	<ul style="list-style-type: none"> • بناء كافة مقومات نظام الإبداع الوطني. • الاستفادة من براءات الاختراع، وإنشاء نظم حوافز مجدية. 	القصير المتوسط والبعيد	مجلس الوزراء	تأسيس مجموعة رؤية مستقبلية لقيادة العملية بصورة مستمرة. إشراك الجامعات والمعاهد في حل المشاكل التقنية للشركات.
بناء القدرات	<ul style="list-style-type: none"> • تحديث الاجهزة المتوفرة في الجامعات . • تشجيع الاشتراك في النشریات العالمية. • تأسيس نظام مكنتات فعلي , وتعزيز إمكانيات المكنتات الحالية. • تدريب وبناء جيل جديد من العلماء والاساتذة والمهندسين • تقوية روابط التعاون مع الجامعات الدولية بمساعدة الاتفاقيات الدولية • تأسيس علاقات تعاون تعليمي بين الجامعات ومراكز التدريب من جهة والقطاع الصناعي من جهة ثانية • تطوير وتسهيل الشراكات الوطنية والدولية. • التوئمة مع المراكز البحثية والجامعات العالمية بهدف زيادة رصانة المستوى العلمي. 	المدى القصير والمتوسط	وزارة التعليم العالي. وزارة العلوم والتكنولوجيا. وزارة التخطيط.	تأسيس وحدات العلوم والهندسة ونقل التكنولوجيا وتوفير تخصيصات للدراسات العليا خارج العراق
الدعم الحكومي	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الانفاق الحكومي على البحوث التطبيقية بالخصوص مع هدف وصول الانفاق على البحث والتطوير الى 1% (من الناتج المحلي) عام 2030. • دعم البحث والتطوير في الشركات العامة لوزارة الصناعة والمعادن وشركات القطاع المختلط والخاص والجامعات . • تقديم حوافز مالية للبحوث التطبيقية • تفعيل قانون رقم (1) لسنة 1993 الخاص بجوائز العلماء العراقيين • دعم الاستراتيجيات المناطقية للإبداع وخصوصاً " المنظومات العنقودية • تطوير المقاييس (standards) عن طريق المؤتمرات • تأسيس معايير نوعية للبحوث 	القصير المتوسط والبعيد	وزارة التخطيط وزارة العلوم والتكنولوجيا وزارة التعليم العالي وزارة الصناعة مجالس المحافظات	تخصيص مبالغ وحوافز اعتماد البحث والتطوير اولوية اولى الاعتماد على الدراسات القطاعية. استثمار نتائج براءات الاختراع المحلية والدولية.
التمويل وحقوق الملكية الفكرية	<ul style="list-style-type: none"> • اشاعة المعلومات حول براءات الاختراع العراقية وبحوث التطوير • المشاركة الصناعية في برامج تمويل البحوث الأشمل • تأسيس صندوق بتمويل بسيط حكومي لكي يتحول لاحقاً الى القطاع الخاص 	المدى القصير	وزارة المالية دائرة تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وزارة الصناعة والمعادن القطاع الخاص وزارة العلوم	التعامل التجاري مع نتائج البحث والتطوير احترام حقوق الملكية الفكرية. إنشاء نظام حوافز للبحث العلمي.

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون الأساسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
تكامل الصناعة والجامعات	<ul style="list-style-type: none"> • توجيه الدراسات (البحوث) الجامعية نحو الصناعة بمنح حوافز للبحوث التطبيقية (مثال) المنح الدراسية لشهادات الدكتوراه) • خطط استراتيجية للمختبرات الوطنية مصصمة باتجاه تغذية القطاع الصناعي بمنجزات العلوم والتكنولوجيا 	المدى البعيد	وزارة التعليم العالي وزارة العلوم والتكنولوجيا وزارة الصناعة والمعادن مراكز البحوث	ايجاد علاقات وخطط استراتيجية ثنائية بين القطاع الصناعي والجامعات
نقل التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ مراكز (park) للعلوم والتكنولوجيا معترف بها وتطوير نشاطها. • انشاء حاضنات الاعمال • رفع مستوى المقاييس والسيطرة النوعية وفروعها • الاستثمار في البنية التحتية للابداع يرتبط مع الاستثمارات الاخرى واسعة النطاق في القطاعات الاقتصادية وكذلك على مستوى المناطق • دراسة عقود نقل التكنولوجيا مع الشركات العالمية المختصة 	المدى البعيد	وزارة التخطيط وزارة التعليم العالي وزارة الصناعة والمعادن المحافظات	الشراكة مع الشركات العالمية ومؤسسات البحوث العالمية
الوعي الشعبي	<ul style="list-style-type: none"> • التعريف بنظام الجوائز العلمية (قانون رقم 1 لسنة 1993) والتنافس على نطاق المحافظات والبلد • حملات اعلامية • مؤتمرات علمية مع التركيز على العلماء والمهندسين الشباب • تاسيس اكااديمية العلوم (غير حكومية) • نشرات علمية داخل وخارج العراق 	المدى المتوسط	وزارة العلوم والتكنولوجيا وزارة الصناعة والمعادن وزارة التعليم العالي مراكز البحوث	الشفافية ونظام تعليمي متطور.

4-2-2-4 إعادة هيكلة الشركات العامة وبرامج تخفيف الأثر الاجتماعي

بسبب الثقل الكبير للمنشآت العامة في المنظومة الصناعية ومخارجاتها فقد صنفّت عملية إعادة هيكلتها ضمن السياسات الأفقية لكونها تغطي عملياً طيفاً واسعاً من القطاعات الصناعية حيث أنها ستحسن بيئة الاعمال وتجذب القطاع الخاص الى الصناعة كما انها تمثل ركناً أساسياً وشرطاً لتحقيق بقية السياسات.

جدول رقم (19) / إعادة هيكلة الشركات العامة وبرامج تخفيف الأثر الاجتماعي

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون السياسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
اعادة هيكلة شاملة للشركات العامة	<ul style="list-style-type: none"> • خارطة طريق لاعادة هيكلة الشركات العامة تبدأ بتصنيف الشركات بموجب أسس علمية تستند الى التشخيص المسبق لها، وفق ثلاث مراحل : • المرحلة الاولى : تشكيل وحدات اعادة الهيكلة في الوزارات المعنية لاعداد خطط العمل التجارية لكل شركة. • المرحلة الانتقالية : انشاء لجنة اعادة الهيكلة 	فورا	مجلس الوزراء وزارة الصناعة	التزام سياسي وأجتماعي

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون السياسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
	<p>لتنسيق العمل مع وحدات اعادة الهيكلة.</p> <ul style="list-style-type: none"> المرحلة الاخيرة : تشكيل هيئة تحويل الشركات ضمن المجلس الاعلى للاصلاح الاقتصادي المقترح في مسودة قانون الاصلاح الاقتصادي تتولى توجيه وادارة اعادة هيكلة الشركات وعمليات التحول اضافة الى تعديل القوانين النافذة وتطبيق حوكمة الشركات. 			
تغييرات مؤسسية لدعم عملية اعادة الهيكلية	<p>استمرار جهود وحدة اعادة الهيكلة في وزارة الصناعة والمعادن بالتنسيق مع جهات إعداد هذا النظام. وفق الخطوات التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> اعداد خطة عمل قصيرة الامد تتضمن التحليل والتشخيص ووضع خطة عمل لتحقيق اهداف قابلة للتطبيق الفوري لتحسين الاداء. اجراء التقييم المبدئي وتصنيف الشركات وفق جدوى كل شركة على نحو مجدبة وتجذب الاستثمار، مجدبة وتحتاج اعادة هيكلة، هجينة تحتاج الى جهد كبير في اعادة الهيكلة، شركات ذات اولوية منخفضة في الاستثمار وهي غير مجدبة اما تستمر بعملياتها الاعتيادية او تتم تصفيتها. القيام بالتحليل المعمق للعوامل الداخلية والخارجية وديناميكية الشركات. اعداد خطط عمل محددة وذات اولويات قطاعية. مراحل تنفيذ خطط اعادة الهيكلة المعتمدة. تجري عملية إعادة الهيكلة ضمن الهيكلية المؤسسية الجديدة تحت ادارة مجلس التنسيق الصناعي، والتي تشمل على تحول شركات عامة الى مساهمة أو الى التصفية وبالمقابل هناك استحداث لشركات جديدة. إعادة هيكلة وزارة الصناعة والمعادن بما ينسجم والمتطلبات التخطيطية والتنفيذية للاصلاح والتحول الاقتصادي والاصلاح المؤسسي وبالتنسيق المتناغم مع الوزارات ذات الصلة وبالأخص الكهرباء والنفط تشكيل هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية تعمل بشراكة حقيقية مع كافة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمختلط والعام. 	فورا	وزارة الصناعة والمعادن/ دائرة التخطيط الدائرة القانونية الدائرة الادارية الدائرة الاقتصادية منظمات القطاع الخاص ودعم المنظمات الدولية	
	<ul style="list-style-type: none"> بناء القدرات لوحدة اعادة الهيكلة ووحدة الدعم، بما يوفر قاعدة رصينة للعمل، وفق المبادئ التوجيهية التي اعدتها منظمة اليونيدو كبرامج تدريبية تفصيلية تهدف الى بناء المعرفة والقدرة لتنمية اطار التطوير المؤسسي لوحدات اعادة الهيكلة ونقل وتطبيق افضل الممارسات الدولية لادارة عمليات اعادة الهيكلة 	المدى القصير	وزارة الصناعة زائدا" مساعدة الوكالات المانحة	
	موافقة البرلمان على قانون الاصلاح الاقتصادي وقانون مشاركة القطاع العام والخاص وتشريع	المدى القصير	البرلمان. مجلس الوزراء.	دعم سياسي لاعادة هيكلية اقتصادية وكفاءة

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون السياسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
	القوانين التالية : • عقود ادارة الاداء لمدراء الشركات في تنفيذ اجراءات اعادة الهيكلة الهادفة الى تحسين التنافسية والاعتماد على الذات. • قانون الافلاس. • تعديل قانون الاستثمار • قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة. • التخفيف الاجتماعي ومعالجة اوضاع الموظفين الفائضين.		مجلس شورى الدولة.	وفق نموذج مقبول عالميا" ومجرب سابقا"
	• اعادة النظر في قانوني الشركات والشركات العامة 21 و 22 لايجاد المرونة اللازمة لعملية اعادة الهيكلة	فورا"		
	• دراسات تفصيلية لنماذج مماثلة بديلة لاعادة الهيكلية وتحول ملكية وادارة الشركات العامة الى الملكية المشتركة والخاصة مثل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، الشراكة الاستراتيجية، التحول الى الشركات المساهمة، الخصخصة... وافضل الممارسات لهذه النماذج والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها.	فورا"	وزارة الصناعة والمعادن ومساعدة المانحين	
تأسيس قاعدة معلومات تفصيلية فنية موثوقة عن الشركات العامة تمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة	تقييم تفصيلي للشركات العامة مبني على معلومات موثوقة واضحة من كافة النواحي مصنفة الى شركات مجدية وغير مجدية وعلى المستوى القطاعي الفرعي ومستوى المنشآت ضمن القطاع النوعي الفرعي	فورا"	وزارة الصناعة والمعادن ومساعدة المانحين	التفعيل المستمر لوحدة اعادة الهيكلة ووحدة الدعم
	• اعداد دراسات على مستوى القطاعات الفرعية تشمل تشخيص الامكانيات المتوفرة وحجم الانتاج والمنتجات والمدخلات ومديات التوسع فيها وامكانيات التصدير، وتعتبر هذه الدراسات اطار مرجعي لاعادة هيكلة الشركات ومشاركة القطاع الخاص. • اعداد وانجاز (خطط العمل وخطط اعادة الهيكلة وتقييم الاصول الرأسمالية ونظم حوكمة الشركات) لجميع الشركات.	المدى القصير		
برامج تخفيف الأثر الاجتماعي	• تهيئة برامج الاستيعاب الاجتماعي تكون مصممة حسب المتطلبات المجتمعية في الشركات العامة من خلال: 1. اعداد قاعدة بيانات للقوى العاملة تظهر المهارات والخبرات. 2. ابلاغ الموظفين الفائضين بالفرص المتاحة لهم لرفع مستوى مهاراتهم واعادة التدريب المهني وتعويضات نهاية الخدمة المتاحة والقروض التي تؤدي الى اعادة التوظيف في	فورا" المدى القصير	وزارة الصناعة والمعادن و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومساعدة المانحين	القبول الاجتماعي والحكومي بالتغيير وان ايقاف خسائر الشركات العامة امر ضروري وليس ترفا"

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون السياسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
	<p>المستقبل او تاسيس نشاط خاص.</p> <p>3. يتعين على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقييم قدرة نظام الحماية الاجتماعية الحالي (شبكة الحماية الاجتماعية وانظمة التقاعد) وتعديلها بناء على المعطيات الحالية للحد من المشاكل الاجتماعية المحتملة.</p> <p>4. يتعين ان تؤمن حزم التخفيف الاجتماعي الدخل للفائضين الذين لم يتم اعادة توظيفهم ولم يقبلوا بتعويضات نهاية الخدمة باحالتهم الى شبكة الحماية الاجتماعية او التقاعد المبكر.</p>			
	<p>• انشاء برنامج وطني لادخال الموظفين في برامج اعادة التدريب على المهارات الجديدة، العمل لحسابهم الخاص، مساعدة الشركات الكبيرة للموظفين على تاسيس منشآت صغيرة خاصة.</p>	فورا		مشاركة العاملين في العملية من البداية لضمان التنفيذ السلس
برامج لتطوير اداء الشركات العامة الناجحة والمستمرة	<p>• تنظيم برامج تدريبية في كافة المجالات للإدارة والموظفين.</p> <p>• اشتراط تطبيق عقود ادارة الاداء لادارات الشركات من اجل ضمان التنفيذ الفعال لخطط اعادة الهيكلة وتحقيق الاهداف المخطط لها.</p> <p>• توفير الدعم المالي والتقني في مجالات الوظائف الاستراتيجية مثل (البحوث والتطوير، تطوير المنتجات، التسويق وضمان الجودة، الارتقاء بالمستوى التكنولوجي، التجمعات العنقودية، سلاسل القيمة والحوكمة).</p> <p>• توفير الدعم المالي والتقني لعمليات تحويل الشركات الرائدة (من 10-15 شركة).</p> <p>• توفير الدعم والاستشارات للشركات الاستراتيجية والاستثمارات.</p> <p>• توفير الدعم المالي والتقني لانشاء وتشغيل مركز التدريب المهني والاداري لريادة الاعمال.</p>	فورا / المدى القريب		استكمال التقييم التفصيلي للشركات العامة وتصنيفها الى قابلة للحياة وغير قابلة
	<p>• اعداد خطط عمل استراتيجية على المستوى القطاعي للشركات الناجحة</p>	فورا / المدى القريب		تطوير المراكز الفنية الساندة

3-2-4 سياسات القطاعات الصناعية الفرعية

نظراً لقلّة المعلومات المتوفرة حول القطاعات الصناعية فمن المنطقي ان تتوجه السياسة الاولى الى البدء بأختيار القطاعات التي يجري تركيز الاهتمام عليها. وتكون بداية العمل على اساس تصنيف القطاعات الى المجموعات التالية :

- أ - صناعات تقليدية تتمتع حالياً بميزة تنافسية.
- ب - صناعات تقليدية تتمتع بقيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي.
- ج- صناعات جديدة تخص الطاقة المتجددة و (التكنولوجيا الحيوية) وبصورة عامة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.

تمنح الأولوية للمجموعة الأولى لمنح النمو الصناعي دفعة سريعة للنشاط وتحقيق زخم سريع في حركة الصناعات التي حققت نجاحاً أو في طريقها لتحقيق النجاح سواء كانت في القطاع العام أو الخاص.

1-3-2-4 اختيار القطاعات الصناعية والأولويات

تتضمن الدراسة القطاعية استراتيجية التطوير وخطة عمل حول طريقة رفع مستوى القطاع لمواجهة تحديات المستقبل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير الدراسات القطاعية معلومات حول الأهداف المحددة لإنتاج سلع معينة لها فرصة المنافسة وفي أية أسواق وإية مجموعات عنقودية محتملة وماهي السلع الصناعية المتميزة للأسواق الخارجية للعراق وتحديد نوع الاستثمارات المطلوبة لتعزيز سلسلة القيمة المضافة وبالإجمال فإن الدراسات القطاعية ستقود إلى تحديد الأولويات وإية إجراءات وسياسات وتغييرات مؤسسية يجب اتخاذها ناهيك عن تقسيم واضح لدوار كل من القطاع العام والخاص.

جدول رقم (20) / اختيار القطاعات الصناعية والأولويات

السياسة	الاجراءات	المدى الزمني	اللاعبون السياسيون / المسؤولية	الشروط المسبقة لضمان النجاح
اختيار القطاعات والأولوية	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد جميع الاطراف ذوي العلاقة المعنية بالموضوع ● جمع كافة المعلومات المتوفرة عن القطاعات الصناعية ● تصنيف القطاعات الصناعية إلى: <ul style="list-style-type: none"> أ - صناعات تتمتع حالياً بأفضلية نسبية يتم تحديد او اويات تنفيذها عبر المراحل الزمنية للاستراتيجية الصناعية مثل الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز التي تستخدم المادتين كمادة أولية كالبتر وكيمياويات والأسمدة والحديد والصلب والالمنيوم والسمت والطابوق والصناعات التي تلبي احتياجات قطاع الطاقة. ب - للصناعات الانشائية المرتبطة بقطاع الاسكان ج - الصناعات المرتبطة بمخرجات الثروتين الزراعية والحيوانية د - صناعات وسائل نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (كالاسلاك الكهربائية والمحولات) هـ - الصناعات الاستخراجية لمصادر الثروات الطبيعية وتصنيعها (الكبريت والفوسفات وغيرها) و - صناعات تقليدية ذات قيمة مضافة اعلى ومحتوى تكنولوجي افضل ي - صناعات جديدة تختص بالطاقات المتجددة، بايو تكنولوجي ، او تكنولوجيا اكثر تطوراً، الصناعات الالكترونية ونظم المعلومات ● مراجعة الخطط الحكومية للقطاعات وعقد سلسلة من ورش العمل لايضاح طبيعة القطاعات وعرض افكار اصحاب المصلحة. ● على ضوء مجاء اعلاه اختيار القطاعات التي يتم التركيز عليها في المراحل الزمنية والبدء بالمجموعة (أ). ● دعم البحوث والصناعات في مجال الطاقة المتجددة ● التوصل الى اتفاقيات طويلة الأمد يتم مراجعتها وتحديثها بين مجلس التنسيق الصناعي والمجالس المقابلة في وزارات النفط والكهرباء حول تجهيز الطاقة. ● يتم تنفيذ المشاريع الكبرى من خلال كيانات أو شركات تستحدث لهذا الغرض لكل نشاط بصلاحيات عالية وباسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص. 	فورا	وزارة الصناعة والمعادن/ دائرة التخطيط/ الدائرة الفنية/ دائرة التطوير والتنظيم الصناعي. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقترح تشكيلها. مؤسسات القطاع الخاص. منظمات المجتمع المدني.	مشاركة كافة اصحاب العلاقة في المشاورات. اعتماد وزارة الصناعة والمعادن في تصنيف القطاعات.

2-3-2-4 دراسات القطاعات التفصيلية

تنصب السياسة الثانية على اعداد دراسات قطاعية للقطاعات التي تم اختيارها حيث يمكن عند ذاك اعداد سياسات موجهة للقطاع المعني وبعد ذلك يتم اعداد دراسات بقية القطاعات وبهذه الطريقة يمكن تحديد امكانيات وقدرات القطاعات المختلفة.

جدول رقم (21) / دراسات القطاعات التفصيلية

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تحضير الدراسات القطاعية لاجراض تحديد الاولويات القطاعية	<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس لجنة تنسيقية لكل دراسة قطاعية تتضمن اصحاب المصلحة المعنيين من القطاع العام والخاص • لجنة لوضع الاجراءات حول اسلوب اعداد دراسات (اولويات القطاعات الصناعية) ومبادئها العامة واختيار الخبراء ومصدر التمويل • على ضوء نتائج الدراسات اعلاه تحديد الحالات التي تتمتع بميزة تنافسية للقطاعات الواعدة • اعتماد سياسات خاصة لدعم القطاعات ذات الاولوية وتشجيع الاستثمار في الاتجاه الصحيح وذلك بمنح امتيازات تنظيمية مثل منحها الاولوية في تخصيص الارض وفنية مثل تقديم خدمات فنية مجانية او تسهيلات (دراسات، مشورة فنية، نتائج بحوث). • اعداد خارطة استثمارية صناعية شاملة لعموم العراق مع دراسات اولوية للمشاريع الاكثر اهمية وتحديد اسلوب التنفيذ والتمويل المتوقع لكل منها وتترابط مع حملات ترويج وخطط عمل تنفيذية 	<p>فوراً</p> <p>المدى القصير</p> <p>المدى القصير</p>	<p>وزارة الصناعة والمعادن/ دائرة التخطيط /الدائرة الفنية/الهيئة الوطنية للاستثمار/ المديرية العامة للتنمية الصناعية.</p> <p>وزارة العلوم والتكنولوجيا.</p> <p>وزارة المالية.</p> <p>وزارة التجارة.</p> <p>المسؤولية القيادية: ادارة وحدة التخطيط واعادة الهيكلة. خبراء محليون ودوليون.</p>	<p>يجب ان يتم اختيار اعضاء اللجنة بطريقة تغطي كافة القطاعات من مختلف الاختصاصات، الموارد، العملية الانتاجية، التنظيم المؤسساتي، العمليات السوقية. يكون قد تم اختيار القطاعات ذات الاولوية.</p>
الدراسات القطاعية للقطاعات الاخرى (غير الاولوية) والقطاعات ذات التكنولوجيا العالية	<ul style="list-style-type: none"> • اختيار قطاعات من التصنيف (ب) و(ي) لتأسيس توجه متكامل للصناعات العراقية, ومنها تشكيل فريق مهمات الطاقة البديلة تمهيداً لتشكيل فريق وطني للطاقة البديلة 	<p>المدى المتوسط والقصير</p>	<p>وزارة الصناعة/دائرة التخطيط.</p> <p>المسؤولية القيادية: ادارة وحدة التخطيط واعادة الهيكلة. خبراء محليون ودوليون.</p>	<p>الاستفادة من نتائج الجولة الاولى من الدراسات القطاعية لتلافي الوقوع في الاشكالات عند اعداد دراسات الجولة الثانية.</p>

3-3-2-4 حوافز القطاعات الاخرى

بالتوازي مع تركيز الاهتمام بالقطاعات الواعدة ذات الميزة التنافسية العالية التي يمكن أن تدفع بالصناعة الى أمام , فمن الضروري عدم إهمال بقية القطاعات , حيث يمكن لها أن تكون قطاعات واعدة في المستقبل. ويمكن أستكشاف قدرات هذه القطاعات من خلال الدراسات القطاعية وأيضاً من خلال تفوق

بعض المنشآت الصناعية. عليه يكون محور السياسة الثالثة هو إعتقاد الحوافز التي تشجع المنشآت الصناعية العاملة في القطاعات الأخرى غير القطاعات ذات الأولوية وهو ما يدعم حركة الصناعة بصورة عامة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحياتية والتصاميم الهندسية والصناعات الإلكترونية. إن هذه المجالات لا تتمتع حالياً بالأولوية لعدم توفر الشروط المسبقة لنجاحها مثل القاعدة التكنولوجية العالية اللازمة.

جدول رقم (22) / حوافز القطاعات الأخرى

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدة الزمنية	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
ادخال حوافز للقطاعات الأخرى غير تلك التي تتمتع بالأولوية	<ul style="list-style-type: none"> دراسة ادخال تخفيضات الرسوم عن فعاليات البحث والتطوير والصناعات التي تنجح في التصدير من الصناعات التي تقع تحت التصنيف ب و ج تقوية الروابط العالمية في مجالات الطاقة المتجددة والبايو تكنولوجي وتسهيل اجراءات الاستفادة من مشاريع الدول الاوربية وامريكا في هذه الحقول 	<p>القصير والمتوسط</p> <p>القصير والمتوسط</p>	<p>وزارة الصناعة - دائرة التخطيط والدائرة الفنية والهيئة العامة للبحث والتطوير / وزارة العلوم والتكنولوجيا / وزارة المالية / وزارة التجارة / الهيئة الوطنية للاستثمار / هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقترحة .</p> <p>المسؤولية القيادية وحدة التخطيط خبراء محليون ودوليون.</p>	<p>انجاز الدراسات لكافة القطاعات</p> <p>انجاز الدراسات لكافة القطاعات.</p> <p>تقدم الحوافز بالتوافق مع نظام الحوافز الشامل لتشجيع الاستثمار والتصدير (جدول 1و2و3 اعلاه)</p>

وبهذا نكون قد انتقلنا من تشخيص الامكانيات الصناعية بصورة عامة الى تحديد اي مجموعة من السلع الصناعية لها الفرصة التنافسية والاسواق الموجهة لها.

4-2-4 تعزيز البنية التحتية

تم اختيار ثلاث سياسات لتكون موضع الاهتمام هي مراكز تنمية الاعمال، المناطق الصناعية، البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهدفها استكمال متطلبات البنية التحتية (الكهرباء والنقل) الجارية للتوصل الى بنية تحتية قادرة على تلبية احتياجات النمو الصناعي المنشود في اقرب وقت وتأخذ هذه السياسات ايضاً بنظر الاعتبار الاهتمام بكافة مناطق العراق وليس بغداد والمدن الكبيرة فقط.

- في البلدان النامية خصوصاً تمتلك المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة قدرة ضعيفة على تحديد احتياجاتها من الخدمات الفنية كما ان الخدمات الاستشارية ضعيفة ايضاً في هذه البلدان وكلما ابتعدت هذه المنشآت عن مراكز المدن حيث تتواجد عادة مراكز الخدمات الفنية كلما اصبحت الحالة اكثر سوءاً ولا تختلف الحالة في العراق كثيراً عن حالة البلدان الاقل نمواً في كلا المجالين تهدف سياسة تأسيس مراكز تنمية الاعمال الى التعويض عن هذا الضعف بأيجاد مدخل للقطاع الصناعي الانتاجي الخاص في مختلف المناطق للحصول على المساعدة الفنية التي يحتاجها وتحقق هذه السياسة هدفين في آن واحد جعل المساعدة الفنية متاحة لكافة المنشآت ودعم تطور المنطقة من خلال تحقيق التنمية الصناعية.

1-4-2-4 مراكز تنمية الاعمال

تهدف هذه السياسة الى تأسيس مراكز لتنمية الاعمال تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تحديد احتياجاتها من خدمات الأعمال وجعلها متاحة لكافة المنشآت لدعم تطور المناطق التي تتواجد فيها هذه المنشآت .

جدول رقم (23) / مراكز تنمية الأعمال

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تأسيس مراكز (تنمية) الاعمال	<ul style="list-style-type: none"> • مسح المنشآت في مختلف المناطق لتأشير كثافة تواجدها ونوع الخبرة المطلوبة في المراكز • تقييم المؤسسات الموجودة لتأشير تلك التي لها امكانية تحويلها الى مركز . • على اساس نتائج 1 و 2 اعلاه المباشرة بتطوير المراكز القائمة او انشاء مراكز جديدة . • تأسيس حاضنات الاعمال . • تأسيس هيئة مختصة برعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة . 	فوراً المدى القصير	وزارة الصناعة/ وزارة العمل / منظمات المجتمع المدني ذات الاختصاص .	تعتمد الاجراءات على المسح الصحيح للمناطق وامكانياتها الصناعية على ضوء الموارد الطبيعية، البنية التحتية...الخ، درجة تطورها، مستوى البطالة، تنصب الجهود هنا بالتوافق مع تأسيس المناطق الصناعية وخطط انجاز مشاريع البنية التحتية

تتضمن سياسة المناطق الصناعية مقترح تخصيص مناطق معينة قريبة من الموانئ والمطارات للصناعات المتنوعة ومناطق قريبة من حقول النفط والغاز خاصة بالصناعات البتروكيمياوية والاسمدة وتقدم الحكومة حوافز على شكل اعفاءات كمركية وخدمات بنية تحتية اما بصورة مباشرة او بأسلوب (مستثمر من القطاع الخاص) كما في مصر وتركيا اي ان تقدم الحكومة الارض مجاناً ويتولى القطاع تنفيذ الخطوات اللاحقة من البنية التحتية وبيعها او ايجارها الى المستثمرين والصناعيين من القطاع الخاص.

2-4-2-4 المناطق الصناعية

حيث أن المناطق الصناعية هي حاضنات للتجمعات العنقودية التي يفترق اليها العراق لذا تهدف السياسات الى الاستمرار في انشاء المناطق والاجراءات المطلوبة لكي تصبح جاذبة للاستثمار. ويلاحظ ان انشاء مناطق صناعية مطبق في معظم البلدان الا انها ليست كافية لوحدها لتحقيق التطور الصناعي بل هي جزء من حزمة سياسات شاملة.

جدول رقم (24) / المناطق الصناعية

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
تأسيس المناطق الصناعية	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم لافضل المواقع للمناطق الصناعية • اختيار اي المناطق والمدن الصناعية للبدء بها وأن تكون برامج تنفيذها متسارعة وعلى مراحل وأولها الاسراع بانجاز المدن الصناعية الأربعة التي تم اختيارها (الانبار، ذي قار، البصرة، نينوى). • استكمال مراحل تشريع التعديل الرابع لقانون رقم 20 لسنة 1998 المعد من قبل وزارة الصناعة والمعادن ويشتمل على هيكلية المديرية العامة للتنمية الصناعية الى 3 دوائر (التنمية الصناعية، صندوق التنمية الصناعية، المدن والمناطق الصناعية) • وضع خطط تجهيز الموقع بخدمات البنية التحتية بمواصفات عالية باتباع اسلوب المشاركة بين القطاع العام والخاص كتأسيس شركة مختصة تتولى تنفيذ، ادارة، صيانة وتشغيل الخدمات. • اتخاذ القرار بشأن نظام ادارة المنطقة الصناعية (مقترح ادارة مشتركة بين القطاعين العام والخاص) بتأسيس شركة مساهمة مختلطة يتم اقرار نسب المشاركة لكل حالة يمكن أن تدرج في 	فوراً المدى القصير والمتوسط والبعيد	وزارة الصناعة والمعادن - دائرة التطوير والتنظيم الصناعي بالتعاون مع المديرية العامة للتنمية الصناعية. وزارة التخطيط. وزارة المالية. وزارة التجارة. وزارة الكهرباء. وزارة البلديات. أمانة بغداد. وزارة العمل. الهيئة الوطنية للاستثمار. هيئات الاستثمار في المحافظات. مجالس المحافظات. مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة.	مسح احتياجات المحافظات وحالة التنمية فيها، توفر الموارد الأولية والبشرية، مستوى البطالة، سهولة ادخال خدمات البنية التحتية وفروع فعالة للمؤسسات المالية والتأمين. التنسيق مع مجالس المحافظات وهيئات الاستثمار فيها. يجري العمل على تنفيذ المناطق الصناعية بالتوازي مع مبادرات السياسات الأخرى. اشكيل الهيئة العليا للمدن الصناعية بمنهجية عمل وقدرات تخطيطية وتنفيذية وادارية عالية.

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
	<p>سوق الأوراق المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعديل قانون المناطق الصناعية واصدار تعليماته وتحديد جهة مسؤولة واحدة عن التخطيط والتنفيذ والادارة كأن تكون وزارة الصناعة والمعادن في المرحلة الحالية والسعي لتشكيل الهيئة العليا للمدن الصناعية (سلطة المناطق الصناعية) مع إمكانية تشكيل هيئة فرعية بصلاحيات كاملة لكل مدينة صناعية. يمكن الترويج للمشاريع الصناعية الكبرى وللبدء بتنفيذها على التوازي مع تنفيذ أعمال البنية التحتية للمدينة الصناعية الكبرى في خور الزبير. • تحسين وضع المناطق الصناعية الرسمية القائمة وتطوير البنى التحتية فيها وتأهيلها وفق المعايير الدولية. • رفع التجمعات الصناعية العشوائية بعد توفير بديل لها. • تصنيف المناطق الصناعية الملوثة عن غيرها و مراعاة الصرامة لقوانين وتعليمات البيئة مع التوعية الجادة للادارات والعاملين الحكوميين والقطاع الخاص والاستعانة بمؤسسات القطاع الخاص لتحقيقها. • ايجاد اراضي واسعة للمسطحة مع القطاع الخاص ليقوم ببناء (مسققات للتأجير) بإدارة مشتركة مع توفير التسهيلات لتخليص المشروع من اعباء البناء. • انشاء مختبرات فحص وسيطرة نوعية مبسطة و توفير خدمات التدريب من قبل وزارتي العمل والصناعة، خدمات تنمية الأعمال، والدعم البحثي والتكنولوجي والامور اللوجستية والمصرفية وبناء المستوصفات والمراكز الطبية وخدمات السلامة والأمن في المناطق الصناعية. • اقامة ورش تصليح وادامة في المناطق الصناعية لغرض تقليص عملية النقل. • اقامة فروع للاتحادات الصناعية والنقابات في المدن الصناعية لحل المشاكل. • توفر الدولة الموارد المالية للاستثمار في أنشطة البحث والتطوير وحماية البيئة والمشاريع الريادية المتميزة للاقتصاد التي تنفذ في المدن الصناعية • تقديم دعم مالي حكومي بنسب متفاوتة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تنفذ في المدن الصناعية ذات الأهمية للاقتصاد ولتلك التي تقوم بتصدير منتجاتها. • توفير الاعفاءات وامتيازات قانون الاستثمار وتعديلاته لمدد زمنية محددة لكافة المشاريع التي تنفذ وتشتغل في المناطق والمدن الصناعية • توفير خدمات النافذة الواحدة في المدن وبكامل 			

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
	<ul style="list-style-type: none"> الصلاحيات وتلبي بوقت قياسي يحدد من قبل مجلس ادارة المدينة الصناعية. منح المشاريع التي تنفذ في المدن الصناعية بالمحافظات الأقل نمواً بامتيازات واعفاءات اضافية ودعم حكومي أكثر تميزاً 			

3-4-2-4 البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أن سياسة تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تأتي ضمن متطلبات أية خطة تطوير صناعية وهناك ضعف في العراق الى شبكة لاسلكية متطورة للاتصال وشبكة انترنت ارضية، وان تحسين هذا الجانب هو مفتاح لتقوية الاتصال مع العالم الذي يحتاجه العراق بشدة.

جدول رقم (25) / البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السياسة	الاجراءات الواجب اتخاذها	المدى الزمني	اللاعبون الاساسيون/ المسؤولية	الشروط المسبقة للنجاح
استكمال وتقوية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> تقييم الوضع الحالي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاحتياجات ذات الاولوية في كافة انحاء العراق . على اساس الفقرة (1) اعلاه اعداد خطة لتأهيل وتجهيز البنية التحتية لمنظومة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بطريقة الشبكة الارضية للاتصالات الانترنت وضع حوافز للمشاركات بين القطاع الخاص والعام لتنفيذ البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تخصيص مبالغ لتنفيذ التحسينات على مراحل. تأسيس منظومة عنقودية خاصة بتكنولوجيا المعلومات القرية (الذكية) برنامج اولويات للمدن ذات المستقبل الصناعي ماعدا بغداد حيث المنظومة مازالت ضعيفة تفعيل حقوق الملكية الفكرية للبرامجيات الاستعانة بالجهات الاستشارية العالمية في البناء المؤسسي الداعم لصناعة المعلومات ليتسنى تقديم خدماتها بموجب المعايير الدولية خلق هيئة تنسيقية بين القطاع الصناعي الحكومي ومؤسسات وتجمعات المنشآت الصناعية الخاصة والمدن الصناعية ومراكز الاتصالات البحثية والتشغيلية للاستغلال الأمثل والمجدي لها 	فوراً المدى القصير	وزارة الصناعة/ وزارة العلوم والتكنولوجيا / وزارة التعليم العالي والتربية / مراكز الأبحاث المتخصصة / التجمعات الصناعية والخدمية للقطاع الخاص/ الجهات المانحة الدولية .	مسح احتياجات المناطق وحالتها التنموية، توفر الموارد وسهولة ادخال البنى التحتية

الفصل الرابع استراتيجية الحوكمة وآليات التنفيذ

يتناول هذا الفصل المتطلبات المؤسسية والتنظيمية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية الصناعية من خلال نظام الحوكمة الذي يستند الى نصوص وقواعد ومعايير قانونية وتنظيمية يسترشد بها لادارة عملية الارتقاء والابتكار الصناعي المستدام وتحديد ادوار الحكومة والقطاع الخاص في ادارة هذه العملية , والتوازن في صنع القرارات واليات تنفيذها على اساس اللامركزية لتعزيز مشاركة اصحاب المصلحة في التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ السياسات ووضع إجراءات الرصد والمتابعة لضمان حسن وسلامة القرارات وتنفيذها من قبل الاجهزة المسؤولة عن ادارة الاستراتيجية الصناعية بما يحقق الاهداف المرحلية والرؤية في عام 2030 كما وردت في الفصل الثاني للرؤيا الاستراتيجية.

أولاً: المخاطر التي تهدد الاستراتيجية الصناعية

تتصف بيئة التنمية الصناعية في العراق بظروف متغيرة بوتيرة سريعة, ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والسياسية إقليمياً ودولياً. ومن ثم تتأثر المنظومة الصناعية بعوامل خارجة عنها تنعكس على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية, ومن المهم دراسة هذه العوامل واحتمالات تطورها بما يتداخل مع مراحل تنفيذ الإستراتيجية .

يمكن تقسيم العوامل الى ثلاثة أنواع:

- الاول- العوامل الداخلية (خارج المنظومة الصناعية إلا أنها تؤثر عليها):** وهى تلك العوامل المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية مثل النمو الديموغرافي (السكاني)، مستوى التعليم، السلام الاجتماعي، تطور البنية التحتية و الخدمات، والإستقرار السياسي
- الثاني: العوامل الداخلية (داخل المنظومة الصناعية):** على سبيل المثال عدم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة تشريعياً أو إستكمال البنية التحتية، أو على الأقل التباطؤ فيها بما يعيق تنفيذ البرامج
- الثالث- العوامل الخارجية (في البلدان المجاورة والمنطقة) المؤثرة على الحالة الاقتصادية :** مثل ، اسعار النفط العالمية، حركة نمو الاقتصاد والصناعة العالمي، أسس المنافسة الدولية، تدفق الاستثمار الاجنبي، نقل التكنولوجيا وغيرها.
- وفى إطار هذه العوامل الثلاثة يمكن تحديد أربعة عوامل أساسية مؤثرة على سرعة تنفيذ الإستراتيجية كما هو موضح فى الجدول (26) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (26) / أهم العوامل المؤثرة على تنفيذ الإستراتيجية وأوجه التأثير

المجال	الإحتمالات القائمة	التأثير على تنفيذ الإستراتيجية
تغير مستوى أسعار النفط العالمي	1 - ارتفاع الأسعار إلى مستوى بحدود 250 دولار/ البرميل	سهولة تنفيذ الإستراتيجية بسبب توفر الموارد
	2 - تحقيق إستقرار بحدود 100 دولار/ برميل	تعثر تنفيذ الإستراتيجية بسبب ندرة الموارد
مستوى التعليم	1 - بروز جيل من الشباب جيد التعليم	سهولة وسلاسة تنفيذ برامج الإستراتيجية الطموحة نتيجة توفر رأس المال البشرى اللازم.
	2 - مستوى تعليم متواضع	تعثر تنفيذ الإستراتيجية وخاصة البرامج ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم.
الاستقرار السياسي، والأمنى	1 - وضع أمنى ونظام سياسى مستقر فى العراق ودول الجوار	القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، وزيادة فرص نجاح الاستراتيجية
	2 - تهديدات خطيرة من الناحية الأمنية مع استقرار الوضع السياسى فى العراق	بطء تنفيذ أهداف الإستراتيجية نتيجة عدم إستقرار الوضع الأمنى

المجال	الإحتمالات القائمة	التأثير على تنفيذ الإستراتيجية
	3 - تهديدات أمنية كبيرة لانتزاع الاستقرار السياسي في العراق والمنطقة	التعطيل الكامل لتنفيذ الإستراتيجية
الإصلاح التشريعي والإدارة العامة	1 - إصلاحات تشريعية ناجحة وسريعة وانفاذها كاملاً من قبل إدارة شفافة.	تحسن جذري في بيئة الأعمال والبنية التشريعية الضرورية والداعمة لتنفيذ الإستراتيجية في العراق على نحو يمكن من التحقيق الكامل لأهداف الإستراتيجية
	2 - إجراء الإصلاحات التشريعية ولكن انفاذها لا يزال مشكلة	تحسن محدود في بيئة الأعمال والبنية التشريعية في العراق مما يقف عائقاً أمام كفاءة تنفيذ أهداف الإستراتيجية وتحقيق النتائج المرجوة منها
	3 - عدم إجراء الإصلاحات التشريعية واستمرار الفساد	ضياح كل الجهود المبذولة من وزارة الصناعة والفريق الإستراتيجي.

أصبح من اللازم اعتماد إستراتيجية حوكمة مرنة قادرة على التعامل مع التغييرات التي يواجهها العراق خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية الصناعية وقادرة على الحفاظ بالاستمرار في طريق رصد وقياس التقدم المتحقق والقدرة على اجراء التغييرات لتعديل الاستراتيجية وتحسين نظام الحوكمة الصناعية.

ثانياً: مبادئ الحوكمة للتصنيع المستدام في العراق

يتطلب المنهج الاستراتيجي للتصنيع المستدام و التطورات الدولية في هذا المجال كما ورد في المقدمة، اشكالا جديدة من الحوكمة التي تستوجب مغادرة التخطيط المركزي، وبالتالي تحفيز اجراء التجارب، وتحشيد مبادرة ريادة الاعمال، وتقديم حوافز للابتكار والنمو. ويمكن ذكر مبادئ اساسية للحوكمة كمفاتيح للنجاح :

• **دور متوازن وتفاعلي للدولة** يقوم على القيادة الإستراتيجية لتوجيه عملية التنمية الصناعية، ويوازن ما بين التنسيق المركزي والإستقلالية غير المركزية. وعليه فإنه خلال المرحلة القادمة من الان وحتى عام 2030 على الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والمعادن والوزارات الساندة الاخرى اعتماد الادوات والاليات التي تهدف الى إحلال القطاع الخاص محل الدولة في ملكية الشركات العامة بما يؤدي الى تقليل الابعاء المالية والوظيفية على الحكومة وتعديل ادوار الحكومة المتعلقة باقتصاد الدولة وجعله دوراً اشرافياً وتنظيمياً داعماً للبيئة الساندة لاستثمارات القطاع الخاص وخلق الوظائف وتطوير القطاع المالي. وفي هذا الإطار يعد وضع الاسس القانونية لضمان ظروف مستقرة وموثوق بها للقيام بالاعمال التجارية من اهم أدوار الدولة. حيث ان القدرة على وضع الاطر القانونية اللازمة في مكانها المناسب والقيام بذلك بسرعة ينبغي ان يصبح احد الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بالحوكمة. هذا ويتضمن المحلق (4) المزيد من التفاصيل عن ما يجب على الدولة القيام به.

• **مشاركة جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة :** لابد وأن تتم موازنة القيادة الإستراتيجية للدولة من خلال المشاركة المبكرة والفعالة للأطراف التي ستتولى تحقيق الواقع الصناعي الجديد في عملية صنع السياسات. وتشمل تلك الأطراف: المنشآت الصناعية، المنظمات التكنولوجية، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المرتبطة بالصناعة. الأمر الذي يتطلب إنشاء مجلس بمستوى عال يضم حزمة من ممثلي اصحاب المصلحة الرئيسيين (بما في ذلك الوزارات ومجالس المحافظات والقطاع الخاص)، مع قيام وزارة الصناعة والمعادن بدور الوزارة القائدة في مجال التنمية الصناعية مع تولي الكفاءات اللازمة هذا الدور القيادي لوضع الاستراتيجية الصناعية.

● **التعاون والمشاركة:** ضرورة وجود نظام للحكومة على المستويين القومي والمحلي مبني على التعاون والمشاركة ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المتخصصة الساندة. فلا يمكن تحقيق الاستراتيجية الصناعية بالاعتماد على مؤسسات تعمل كل منها على حدة، إنما يتطلب الأمر التعاون والتنسيق والمشاركة بين مؤسسات الحكومة (مركزية ومحلية) ومنظمات القطاع الخاص لتقديم الدعم الكامل للمنشآت الصناعية، القائم منها والتي سيتم تأسيسها، لضمان التنمية المستدامة للصناعة ورفع قدرتها التنافسية.

● **الرقابة والرصد:** ضرورة وجود آلية للرقابة وتوفير المعلومات الإستراتيجية لتقييم التقدم في تنفيذ الإستراتيجية وتحديد أدائها في تنفيذ الأهداف الموضوعية نحو تحقيق الرؤية، وكذلك التعرف على الفرص الجديدة المتاحة والتحديات التي تواجهها. حيث نجد ان التصنيع المستدام لا بد وان يستجيب لاحتياجات التكيف والتعلم بالاعتماد على وجود قاعدة معلومات موحدة وعملية رصد البيئة المحلية والدولية فضلاً عن أن تطور النظام الصناعي نفسه بحاجة الى تقييم التقدم على المسار الاستراتيجي نحو تحقيق الرؤية واهداف الاداء وتحديد التحديات الجديدة الناشئة.

● **بناء القدرات:** لا يمكن الوصول إلى نظام حوكمة مناسب يدعم تنفيذ الإستراتيجية في غياب الموارد البشرية والمادية التي تسمح بوجود (كوادر مدربة، شبكة حواسيب مترابطة وحديثة).

ثالثاً: الآلية المقترحة لصياغة وتنفيذ الاستراتيجية

في ضوء المبادئ السابقة فإن الآلية المقترحة لصياغة وتنفيذ الإستراتيجية تتضمن مجموعة من المؤسسات الجديدة التي سيتم إنشائها، وأخرى قائمة إنما سيجري تحديثها وذلك على النحو التالي:

3 1 المؤسسات الجديدة

3 4 4 مجلس التنسيق الصناعي:

يعد مجلس التنسيق الصناعي هو التشكيل المؤسسي الرئيسي، الذي يتولى الاشراف على وضع وإدارة وتنفيذ الاستراتيجية الصناعية، ويضمن اليات التعاون والتنسيق بين كافة الاطراف وعلى المستوى الوطني والمحلي. ومن داخل المنظومة الصناعية فجانبا عضوية الوزارات والدوائر المباشرة ذات العلاقة بالصناعة، يوجد أطراف هامة يجب التنسيق معها وتضم كل من شركة الصناعات الإستراتيجية العراقية⁶، مجلس رجال الأعمال العراقي⁷، سلطة المناطق الصناعية مع الهيئات المرتبطة بها مثل هيئة مدينة خور الزبير الصناعية، هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، و دائرة المحتوى المحلي⁸. أما عن الاطراف من خارج المنظومة الصناعية فسيتم التنسيق مع مجلس المعادن⁹ وكذلك مجلس الطاقة ومجلس الإصلاح الاقتصادي. وتتضمن مهام مجلس التنسيق الصناعي تحديداً ما يلي:

⁶ شركة الصناعات الإستراتيجية العراقية هي شركة قابضة تتولى ربط الشركات الصناعية الإستراتيجية الجديدة، ويتكون مجلس إدارتها من خبراء بدرجات عاليا من وزارة الصناعة وممثلي القطاع الخاص، وكذلك يتم إشغال المواقع الإدارية فيها من قبل خبراء تكنولوجيات ومختصين من القطاع الخاص

⁷ مجلس رجال الأعمال هو مجلس منتخب ليتولى مهمة التنسيق والتتبع بين متطلبات النهوض بالقطاع الصناعي الخاص من خلال تمثيله في مجلس التنسيق الصناعي ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية الصناعية.

⁸ يهدف كل من مجلس رجال الأعمال العراقي، وشركة الصناعات الإستراتيجية والثلاثة مؤسسات جديدة إلى تجميع السلطات والجهات بما يسهل مهمة مجلس التنسيق الصناعي

⁹ سيتولى مجلس المعادن اعداد سياسة تعدينية تشمل على النشاط الاستخراجي وتصنيع الثروة المعدنية

- إقرار الاستراتيجية الصناعية واعتماد سياساتها ومتابعة تنفيذها وتعديلها وفق المتطلبات والظروف غير المؤكدة التي تواجه عملية التنفيذ.
- التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ خطط الاستراتيجية الصناعية وإزالة أي تعارض بين كافة الأطراف.
- التنسيق مع المجالس الغير مختصة بالصناعة لإزالة أي تعارض أو تضارب مع القطاعات الأخرى غير الصناعية.
- تحديد ادوار الجهات الفاعلة الأخرى في الوزارات ذات الصلة ومجالس المحافظات والمنظمات والاتحادات المهنية الراعية للقطاع الخاص.
- إقرار قواعد وتطبيقات حوكمة الشركات واستكشاف الاحتياجات والمقترحات لمبادرات جديدة في الحوكمة.

3 4 2 وحدة مهمات التخطيط الصناعي ورسم السياسات : وتتولى تلك الوحدة المهام التالية :

- إعداد التقارير الدورية عن أداء القطاعات الصناعية وتنافسيتها ومدى النجاح المتحقق في عملية التنفيذ والتعديلات المقترحة وعرضها على مجلس التنسيق الصناعي.
- تنسيق المقترحات والدراسات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية التي تعدها المجالس الاستشارية.
- تدقيق البيانات من مصادرها المختلفة.
- مراقبة وتقييم الأداء، والهيكلية والتحويلات الجارية في المنظومة الصناعية واسناد الاستراتيجية والسياسات وتقديم المعلومات والمعرفة لكل المعنيين بعملية تطوير المنظومة الصناعية. ولهذا الغرض عليها انشاء وحدات فرعية ترتبط بها من بينها وذلك على النحو التالي:
- ✓ وحدة الوثائق والمعلومات: و تضم كافة الوثائق المتعلقة بالصناعة مثل مؤشرات أداء الشركات العامة والقطاع الخاص والهيكلية وترابطها في داخل المنظومة الصناعية وخارجها وإدارة مركز المعلومات وتأسيس وإدارة موقع على الشبكة العنكبوتية للمعلومات الصناعية .
- ✓ وحدة الرصد والتقييم والتنبؤ: تتولى تحليل المعلومات الوثائقية شاملة تدقيق البيانات من مصادرها المختلفة، وإجراء التقييم لكافة المؤشرات وإعداد دراسات تنبؤية للمديات القصيرة والمتوسطة والطويلة للاستراتيجية الصناعية. والتنسيق مع فريق العمل الاستراتيجي وبمثابة سكرتارية مجلس التنسيق الصناعي.
- ✓ وحدة تنسيق السياسات : ضمان تحقق الترابطات واستمراريتها داخل المنظومة الصناعية وخارجها.
- ✓ وحدة تنسيق الاتصالات: متابعة تنفيذ أهداف التواصل في الاستراتيجية الصناعية وخارطة طريقها. ويقوم بأعمال الوحدة حالياً فريق العمل الإستراتيجي .

3 4 3 فريق العمل الاستراتيجي : ومهمته الأساسية في الوقت الحاضر مساعدة وزارة الصناعة والمعادن ومجلس التنسيق الصناعي في إعداد الاستراتيجية الصناعية و تنتقل مهام الفريق الى "وحدة مهمات التخطيط الصناعي ورسم السياسات" حال تشكيلها ومباشرتها لأعمالها وتتضمن المهام مهام فريق العمل الإستراتيجي تحديداً ما يلي :

- ✓ إعداد تقرير الاستراتيجية الصناعية الذي تضمن التشخيص الاستراتيجي للواقع الصناعي، الرؤية والمسار الاستراتيجيين، السياسات والمبادرات، استراتيجية الحوكمة وآليات التنفيذ، الرصد والتقييم ، برنامج تنشيط الصناعة وخطة العمل.
- ✓ إعداد تقارير مستقلة بخصوص مواضيع متعلقة بالاستراتيجية مثل تحسين الانظمة الساندة (الاستثمار، التصدير، بيئة الاعمال الخ) واطارات العمل، تعديل تشريع القوانين ذات العلاقة بالصناعة، اعادة هيكلة الشركات العامة، المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- ✓ التنسيق والعمل مع وحدة "التخطيط واعادة الهيكلة"

✓ شرح وترويج مبادئ الاستراتيجية والسياسات الخاصة بها

3 4 4 المجالس الإستشارية. وتضم: 1- مجلس شؤون المحافظات, 2- مجلس الخبراء والأكاديميون, 3- مجلس الاستثمار والتصدير, 4- مجلس شؤون الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتولى هذه المجالس التنسيق مع كافة أصحاب المصلحة من ممثلي مجالس المحافظات والاتحادات الصناعية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والاكاديميين لغرض تقديم المقترحات والمشورة وأعداد الدراسات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الصناعية وتطويرها.

3 4 5 مرصد التنافسية: يغذي هذا المرصد وحدة مهمات التخطيط الصناعي ورسم السياسات، وذلك باستخراج محددات التنافسية من خلال مؤشرات الاداء القابلة للقياس ومقارنتها مع المؤشرات المحلية والدول الاخرى، هذا وسوف يعمل المرصد بالتنسيق مع الجهاز المركزي للأحصاء (مديرية الأحصاء الصناعي)، ولديها حق الوصول الى جميع مصادر المعلومات ذات الصلة وابلاغ وتبادل المعلومات الى الهيئات الاستراتيجية الرئيسية.

- 3 2 المؤسسات القائمة التي سيتم تطويرها :** وذلك على النحو التالي
- إعادة هيكلة وزارة الصناعة والمعادن وتغيير اهدافها لتنسجم مع دورها كمخطط ومنظم لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية.
 - دعم الهيكل التنظيمي المسؤول عن متابعة القطاع المختلط.
 - إعادة هيكلة ومهام المديرية العامة للتنمية الصناعية.
 - تغيير مكونات وآلية عمل مجالس ادارة الشركات لممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها بشكل كامل بموجب قانون محدث.
 - تطوير أعمال ومهام دوائر، الاقتصادية والرقابة الداخلية والمفتش العام، وفق معايير التنافسية الدولية.

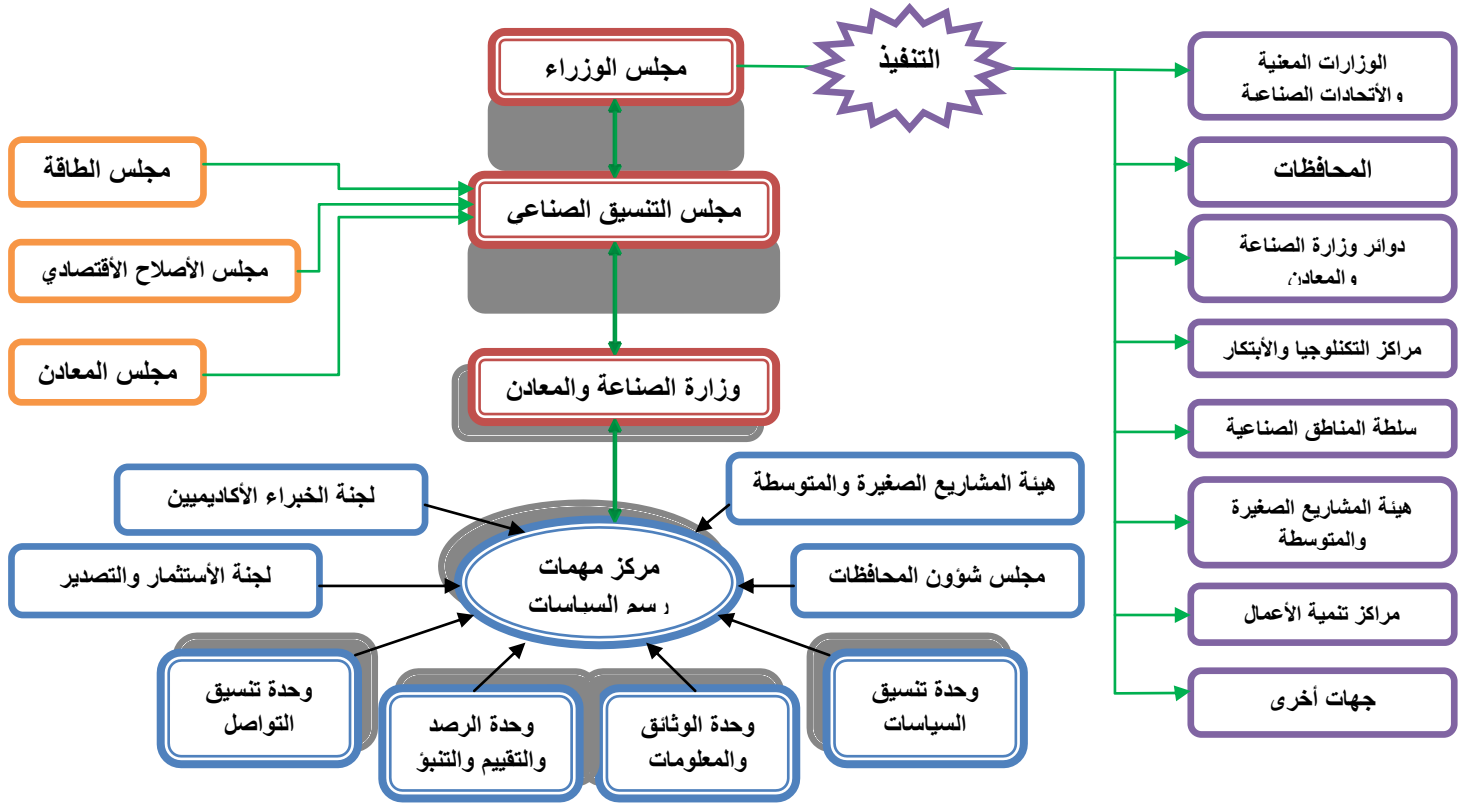
3 3 - مؤسسات أخرى داعمة للصناعة وذات دور محوري في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية

3 3 4 مراكز تنمية الأعمال: وهي عبارة عن شبكة من المؤسسات التي يمكن لجميع الشركات الاستفادة منها في أنشطتها الصناعية. وتعمل هذه المؤسسات في مجال تقديم الأسناد بالخبرة والمشورة بهدف تطوير القطاع الصناعي ككل والقطاع الخاص تحديداً من خلال مجموعة من الخدمات بما فيها ريادة الأعمال وتيسير كافة متطلبات البدء والتشغيل والأنهاء للنشاط. وتمثل المديرية العامة للتنمية الصناعية (بعد إخضاعها لإعادة هيكلة تلبي الأهداف بموجب مسودة التعديل الرابع لقانون 20 لعام 1998 الذي أعدته وزارة الصناعة والمعادن) مركزاً لإدارة هذا النشاط.

3 3 2 جهات أخرى

تضم دائرة التطوير والتنظيم الصناعي، دائرة الاستثمارات، هيئات الاستثمار، الجهاز المصرفي العام والخاص، المكاتب الاستشارية ومراكز البحوث في الجامعات، إتحادات للصناعات، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، منظمات المجتمع المدني، وزارة العدل... إلخ.

شكل رقم (5) / آلية وضع وتنفيذ السياسة الصناعية



وقد بدأت بالفعل جهود وزارة الصناعة والمعادن في الإرتقاء بكفاءة المؤسسات وبناء أساسيات نظام حوكمة سليم. ومن أمثلة هذا الجهود:

- الجهود القائمة لإعادة هيكلة الوزارة .
- البرنامج الذي تم البدء فيه عام 2006 على شكل ورش عمل شملت الكادر المتقدم في وزارة الصناعة حول الحوكمة، والتي تمخض عنها إعداد قواعد حوكمة خاصة لأربعة شركات، وحالياً يستمر برنامج منظمة يونيدو للتدريب والتثقيف لدعم إعداد الأستراتيجية الصناعية والحوكمة في العراق المتمثل عمله بوحدة التخطيط الصناعي وإعادة الهيكلة التي تعمل مع مجموعة العمل الإستراتيجي.
- برنامج تنمية رجال الأعمال الشباب الذي بدأ العمل به في عام 2008 .

الفصل الخامس نظام الرصد والتقييم

مقدمة

ان وجود نظام الرصد والتقييم شرط اساسي لضمان تحقيق التصنيع المستدام وضمان الارتقاء المستمر بالنظام الصناعي . وهو الضمانة العملية لرصد وتقييم الاداء والهيكله والتحويلات المخطط اجراءها على النظام الصناعي وهو دعامة الاستراتيجية الصناعية وسياساتها . ويعتمد نظام الرصد والتقييم الحديث بشكل متزايد على اشراك اصحاب المصلحة المعنيين وذلك لأن الإستراتيجية ملك للجميع و لضمان مشاركة الجميع بخبراتهم وبالتالي يمكن تحقيق عملية التحسين المستمر، ولابد لنظام المراقبة الجيد ان يوفر العناصر التالية:

- المعلومات التفصيلية عن تطور أداء المنظومة الصناعية في إطار تنفيذ الإستراتيجية
 - الآليات المرنة الضرورية للتعرف على أوجه القصور في الإستراتيجية وتصحيحها
 - ادوات التنبؤ المبكر للتطورات الدولية والمحلية التي من المرجح ان تؤثر على النظام الصناعي.
- وفيما يلي شرح لمهام نظام الرصد والتقييم يتبعه عرض للخطوط العريضة لتنفيذ عملية الرصد والتقييم في الحالة العراقية مستشهداً بأمثلة محددة من السياسات والإجراءات.

أولاً: مهام نظام الرصد والتقييم :

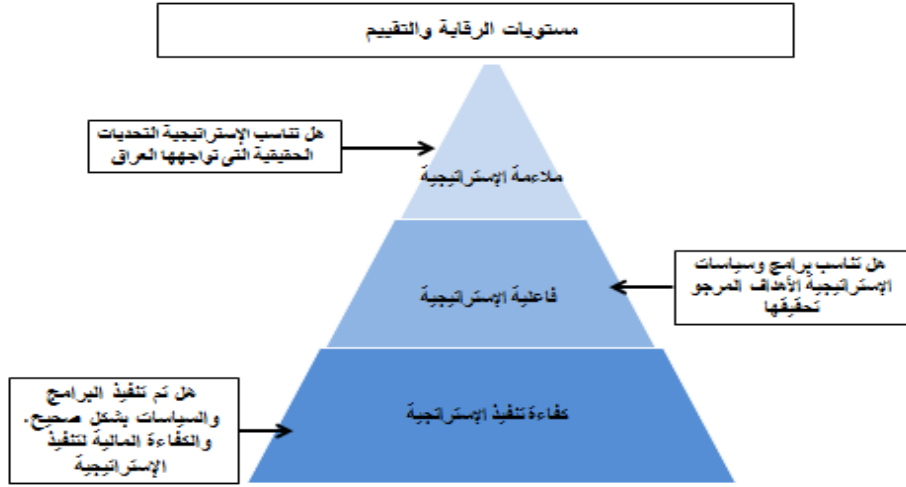
يمكن وصف الاغراض الرئيسية التي ينبغي الايفاء بها من قبل الرصد والتقييم من خلال ثلاث مستويات: ملاءمتها، فاعليتها وكفاءتها وذلك على النحو التالي :

المستوى الأول - رصد وتقييم مدى ملائمة الاستراتيجية الصناعية : وهو المستوى الأكثر اهمية للرصد والتقييم ويهدف الى اعادة النظر في التوجه العام للاستراتيجية الصناعية والمسارات الاستراتيجية، وإلى أى مدى تساهم فى التصدى للتحديات التى تواجه الاقتصاد العراقى .
و من ثم على هذا المستوى تجري مراقبة ما اذا كانت الرؤية والاهداف والتوجهات للاستراتيجية الصناعية لاتزال مناسبة في ضوء التطورات على الصعيد الدولي وعلى الاطار المحلى، أو تحتاج إلى تعديل.

المستوى الثانى - رصد وتقييم مدى فعالية البرامج والسياسات فى تحقيق أهداف الإستراتيجية : يركز المستوى الثانى من الرصد والتقييم على الاجابة على سؤال ما اذا كانت برامج وسياسات الإستراتيجية هى المناسبة لتحقيق الرؤية والتوجهات الاستراتيجية من خلال التقدم فى تحقيق الأهداف. هذا ومن الضروري لنظام الرصد والتقييم فى هذا المستوى ان يقارن تطور الأداء بنظيرة فى الدول لاغراض القياس (مثلاً المنافسين المحتملين) على المستوى الكلى و على مستوى القطاعات.

المستوى الثالث - رصد وتقييم كفاءة تنفيذ الاستراتيجية الصناعية : هذا هو المستوى الثالث من الرصد والتقييم الذي يركز على سؤال ما اذا كانت المبادرات المحددة وبرامج ومشاريع التفصيلية لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية تنفذ بشكل صحيح. وبطريقة كفوءة من حيث الكلفة.
ومن هذا المنطلق يعد هذا المستوى أكبر مستوى للرصد والأكثر تفصيلاً وتطلباً للموارد، ولذا يمثل قاعدة هرم مستويات الرقابة والتقييم الموضح فى الشكل (6)

شكل رقم (6) مستويات الرقابة (الرصد) والتقييم



ويقع تنفيذ هذه المهام بصورة رئيسية على عاتق وحدة الرصد والتقييم والتنبؤ التي هي وحدة فرعية من وحدة التخطيط واعادة الهيكلة التي هي دورها جزء من منظومة الرصد والمتابعة التي بُحث مكوناتها في الفصل الرابع "استراتيجية الحوكمة وآليات التنفيذ، ويتم تناولها لاحقاً في هذا الفصل. فيما يلي عرض للخطوط العريضة لمنهجية تنفيذ عملية الرصد والتقييم على المستويات الثلاثة في الحالة العراقية إستناداً على المعلومات الفنية بالفصول السابقة.

1.1 تقييم مدى ملائمة الإستراتيجية الصناعية :

يتم رصد وتقييم مدى ملائمة الاستراتيجية الصناعية من خلال الإجابة على تساؤل رئيسي هو: هل الأهداف الموضوعية للإستراتيجية ملائمة للتحديات التي تواجهها الصناعة العراقية في ضوء كل من الأوضاع المحلية، والتحديات الخارجية، والتقدم في تنفيذ الإستراتيجية. وبناءً على هذا التقييم سيتم تحديد مدى الحاجة إلى تعديل المسار الإستراتيجي أو الإبقاء عليه. ويوضح الجدول (27) العناصر الأساسية التي سيتم تقييمها في هذا المستوى، وذلك من خلال تحديد المؤشرات الأداء والنجاح التي سيتم الاعتماد عليها في عملية التقييم، وكذلك المدى الزمني لقياس تلك المؤشرات، و الأساس الذي سيتم بناءً عليه اعتبار الأداء ضعيف، أو متواضع أو أن الهدف الموضوع قد تحقق. وفي حالة ضعف الأداء ينبغي إدخال تعديلات على المسار الإستراتيجي (العمود الأخير)

جدول رقم (27) / رصد وتقييم ملائمة الاستراتيجية الصناعية بعد إنتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية(2013-2017)

التغيير المطلوب في المرحلة الثانية من تنفيذ الإستراتيجية (2022-2018)	التقييم			المدى الزمني للقياس	مؤشرات الأداء / النجاح	الهدف
	تحقيق الهدف	أداء مقبول	أداء ضعيف			
	-20% 30%	-10% 20%	10% أو أقل	مرة واحدة في نهاية المرحلة الأولى (2017)	تحقيق تحسن 30% في المؤشرات التالية خلال الفترة (2017-2013): 1 - مؤشر التنافسية العالمية. 2 - درجة نفاذ المنتجات العراقية إلى الأسواق المجاورة 3 - درجة إستيعاب المنظومة الصناعية للعمالة 4 - الزيادة في المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصناعية	المحور الأول: بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية
	-20% 30%	-10% 20%	10% أو أقل			المحور الثاني: إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة
	-20% 30%	-10% 20%	10% أو أقل			المحور الثالث: تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية
	-20% 30%	-10% 20%	10% أو أقل			المحور الرابع: تبني نظام حوكمة مناسب

2-1 رصد وتقييم مدى فعالية البرامج والسياسات في تحقيق أهداف الإستراتيجية

في المستوى الثاني للرصد والتقييم يتم التركيز على فاعلية الإستراتيجية وهذا يعنى تناول التساؤلات الخاصة بالتعرف على مدى ملائمة البرامج والسياسات التي تم وضعها للأهداف المرجو تحقيقها والتي تمثل المسار الإستراتيجي. ويوضح الجدول (28) نموذج للرصد والتقييم في هذا المستوى وذلك خلال الفترة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية (2013-2017). وعلى نفس نسق الجدول (27)، يعرض الجدول مؤشرات الأداء والنجاح التي سيتم الاعتماد عليها في التقييم، و المدى الزمني لقياس تلك المؤشرات، و الأساس الذي سيتم بناءً عليه اعتبار الأداء ضعيف، أو متواضع أو أن الهدف الموضوع قد تحقق.

جدول رقم (28) / نموذج لرصد وتقييم فاعلية الإستراتيجية الصناعية خلال الفترة (2013-2017)

التغيير المطلوب في المرحلة الثانية من تنفيذ الإستراتيجية (2022-2018)	التقييم			المدى الزمني للقياس	مؤشرات الأداء / النجاح	الهدف
	تحقيق الهدف	أداء مقبول	أداء ضعيف			
	30%	20%	10% أو أقل	نصف سنوي	تحسن أداء الشركات بعد الإنتهاء من عملية إعادة الهيكلة (زيادة معايير الإنتاجية، الأرباح، الحصة السوقية.. الخ بما لا يقل عن 10%)	تشجيع الشركات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء
	الوصول إلى الهدف	تغيير طفيف	لا تغيير	ثلاث سنوات	وصول ترتيب العراق إلى الربع الثالث من تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي	تحسين القدرات الإنتاجية وتقوية سلاسل القيمة
	4%	2%	1%	سنوياً مع تحديد مؤشرات أكثر دقة لما يمثلته الـ 4%	تحسن سلاسل العرض والتوزيع بمعدل 4% سنوياً	

الهدف	مؤشرات الأداء / النجاح	المدة الزمنية للقياس	التقييم			التغيير المطلوب في المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية (2018-2022)
			أداء مقبول	أداء ضعيف	تحقيق الهدف	
تغيير هيكل القطاع الصناعي لصالح القطاع الخاص	الإنهاء من تأسيس 667 شركة صغيرة ومتوسطة	سنوياً	300 شركة أو أقل	300 شركة أو أقل	500-667 شركة	
	تحويل حوالي 7% من شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة	سنوياً	3% أو أقل	3% أو أقل	5%-7%	
التخلص التدريجي من كافة العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية	تحسين 17% من تعليمات البدء في الأعمال	سنوياً مع تحديد البنود المعنية بدقة	8% أو أقل	8% أو أقل	13%-17%	
	توفير التمويل لـ 5% من إجمالي المشروعات	سنوياً	لا تغيير في وضع التمويل	لا تغيير في وضع التمويل	3%-5%	
	وصول ترتيب العراق إلى 120 في مؤشرات القيام بالأعمال	ثلاث سنوات	لا تغيير	لا تغيير	تحقق الهدف	
بناء البنية التحتية لدعم الصناعة	بناء مدينة صناعية سنوياً بدءاً بمنطقة ذات أولوية، مع متابعة دقيقة لإجراءات التنفيذ (من تخطيط معماري ومراحل تنفيذ مختلفة)	متابعة ربع سنوية	عدم تنفيذ أي بند من خطة إنشاء المدينة	عدم تنفيذ أي بند من خطة إنشاء المدينة	تنفيذ 70% من المستهدف في كل مرحلة	تحقيق 100% من المستهدف في كل مرحلة زمنية
	إستكمال المرحلة الأولى لمدينة خور الزبير مع متابعة دقيقة لإجراءات التنفيذ (من تخطيط معماري ومراحل تنفيذ مختلفة)	متابعة ربع سنوية	عدم تنفيذ أي بند من خطة إنشاء المدينة	عدم تنفيذ أي بند من خطة إنشاء المدينة	تنفيذ 70% من المستهدف في كل مرحلة	تحقيق 100% من المستهدف في كل مرحلة زمنية
	زيادة قدرة البنية التحتية على الوفاء بـ 5% من إحتياجات المنظومة الصناعية	سنوياً مع تحديد البنود المعنية بدقة	لا تغيير في قدرة البنية التحتية	لا تغيير في قدرة البنية التحتية	3%-5%	
بناء القاعدة المعرفية وزيادة كفاءة قوة العمل	التحسن في ترتيب العراق في مؤشر التنافسية ليصل إلى 100	مرة واحدة بعد ثلاث سنوات	لا تغيير	لا تغيير	الوصول إلى الهدف	

الهدف	مؤشرات الأداء النجاح	المدى الزمنى للقياس	التقييم			التغيير المطلوب فى المرحلة الثانية من تنفيذ الإستراتيجية (2018-2022)
			أداء ضعيف	أداء مقبول	تحقيق الهدف	
بناء القاعدة المعرفية وزيادة كفاءة قوة العمل	الوفاء بـ 5% من احتياجات المنظومة الصناعية من تكنولوجيا المعلومات	سنوياً مع تحديد البنود المعنية بدقة	لا تغيير فى قدرة البنية التحتية	1%- 3%	3%- 5%	
	زيادة كفاءة 4% من قوة العمل الصناعية بمعيار إنتاجية العامل	سنوياً مع الأخذ فى الاعتبار الأجر	زيادة كفاءة 1% أو أقل	1%- 2.5%	2.5%- 4%	
التقليل التدريجى من الدور المركزى للدولة فى التخطيط والإدارة للمنظومة الصناعية للوصول إلى نظام حوكمة كفاء	تأسيس مجلس التنسيق الصناعى بما فى ذلك خطوات التأسيس والإطار القانونى والتفاوض بين الوزارات	ربع سنوى	عدم البدء فى أى خطوة	تنفيذ 70% من الخطوات	الإنهاء من تأسيس مجلس التنسيق الصناعى	
	إستحداث نظام مبسط للرقابة يتمتع بشفافية مع تحديد خطوات الإنشاء ومراجعة تطور هذا النظام إلى نظام رقابى بالمعايير العالمية على المدى الطويل	ربع سنوى مع تحديد دقيق للبنود المعنية	عدم البدء فى أى خطوة	تنفيذ 70% من الخطوات	الإنهاء من إستحداث نظام الرقابة المبسط	
التقليل التدريجى من الدور المركزى للدولة فى التخطيط والإدارة للمنظومة الصناعية للوصول إلى نظام حوكمة كفاء	إنشاء هيكل قانونى لقطاع صناعى غير مركزى، تتم فيه كافة الوظائف على مستوى الإقليم/ المقاطعة، مع وضع الخطة التنفيذية لذلك (وضع القانون الخاص بذلك وتطبيق الخطوات الأولية)	ربع سنوى مع تحديد دقيق للبنود الواجب متابعتها وتحديد المسؤولية.	عدم البدء فى تنفيذ الخطة	تنفيذ 70% من الخطة	الإنهاء وضع الهيكل القانونى (تنفيذ الخطة كاملة)	

2 1 الرصد والتقييم لكفاءة تنفيذ الاستراتيجية :

يرتبط هذا المستوى للتقييم بتحقيق البرامج المختلفة لأهدافها فى حدود الوقت المرسوم لها، والميزانية المقررة . ويتم التقييم من خلال مجموعة من المؤشرات التى تعتمد على الإجراءات المحددة التى تم تحديدها فى الفصل الثالث من الإستراتيجية لكل مجال من مجالات السياسات. ويعطى الجدولين (29) و(30) نموذجاً للتقييم فى هذا المستوى فى مجالين من السياسات هما: قوانين وتعليمات بدء الأعمال وممارستها وتصفيته، والبنية التحتية خلال الفترة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية (2013-2017)، مع إتباع نفس النسق العام لجداول التقييم فى المستويين الأول والثانى.

جدول رقم (29) / الرصد والتقييم للبرامج والمشاريع- قوانين وتعليمات بدء الاعمال وممارستها وتصفيته: أحد إجراءات بدء الأعمال (2013-2017)

الهدف	مؤشرات الأداء / النجاح	المدة الزمنية للقياس	التقييم			التغيير المطلوب في المرحلة الثانية من تنفيذ الإستراتيجية (2018-2022)
			أداء ضعيف	أداء مقبول	تحقيق الهدف	
تبسيط إجراءات بدء الأعمال	الإنهاء من تقييم الحالة	مرة واحدة بعد الثلاث أشهر الأولى	لم يتم التقييم	تقييم جزئي	إكمال كل عناصر التقييم	
	الإنهاء من اعداد خطة مع اطار زمني واضح لتبسيط إجراءات تأسيس المشروعات	مرة واحدة بعد الأربع أشهر الأولى	لم يتم إعداد الخطة	الإنهاء من إعداد خطة مبدئية	الإنهاء من إعداد خطة نهائية متكاملة التفاصيل	
	اعتماد ومتابعة تنفيذ عناصر الخطة التي تم إعدادها (17%) سنوياً من الإجراءات على النحو الوارد في جدول (29))	ربع سنوى بعد الشهور الأربعة الأولى	لم يتم التنفيذ	تنفيذ جزئي مقبول	تنفيذ كامل ومرضى للخطة	

جدول رقم (30) / الرصد والتقييم للبرامج والمشاريع- تعزيز البنية التحتية: المناطق الصناعية (بعض الإجراءات)

الهدف	مؤشرات الأداء / النجاح	المدة الزمنية للقياس	التقييم			التغيير المطلوب في المرحلة الثانية من تنفيذ الإستراتيجية (2018-2022)
			أداء ضعيف	أداء مقبول	تحقيق الهدف	
إنشاء مناطق صناعية مجهزة تدعم التنمية الصناعية في العراق	تقييم لافضل المواقع للمناطق الصناعية وتصنيفها بيئياً وأختيار المناطق والمدن الصناعية التي سيتم البدء بها.	مرة واحدة بعد الثلاثة أشهر الأولى	لم يتم اختيار المواقع	اختيار عدد محدود من المواقع الهامة	خريطة تفصيلية بكل المواقع المناسبة وإحتياجاتها.	
	الإنهاء من الإطار التشريعي الخاص بالمدن الصناعية شاملاً استكمال مراحل تشريع التعديل الرابع لقانون رقم 20 لسنة 1998، وتعديل قانون المناطق الصناعية.	مرة واحدة بعد الثلاثة أشهر الأولى	عدم الإنهاء من الإطار التشريعي	الإنهاء من بعض التشريعات الرئيسية التي تسمح بالتقدم في الخطوات التالية	الإنهاء من الإطار التشريعي بالكامل	
	الإنهاء من وضع خطط التجهيز التفصيلية متضمنة	مرة واحدة بعد السنة أشهر الأولى	لم يتم إعداد الخطة	الإنهاء من إعداد	الإنهاء من إعداد خطة	

الهدف	مؤشرات الأداء / النجاح	المدة الزمنية للقياس	التقييم			التغيير المطلوب في المرحلة الثانية من تنفيذ الإستراتيجية (2018-2022)
			أداء ضعيف	أداء مقبول	تحقيق الهدف	
	أسلوب المشاركة بين القطاع العام والخاص. واتخاذ القرار بشأن نظام إدارة المنطقة الصناعية			خطة مبدئية	نهائية متكاملة التفاصيل	
	وضع و تطبيق الآليات لمتابعة تنفيذ قوانين وتعليمات البيئة مع التوعية الجادة للإدارات والعاملين الحكوميين والقطاع الخاص والاستعانة بمؤسسات القطاع الخاص لتحقيقها.	مراجعة نصف سنوية لتطبيق قوانين البيئة	لم يتم إعطاء البعد البيئي الأهمية الكافية أو وضع آليات	تم وضع الآليات ولكن يتم تطبيقها بشكل محدود	تم وضع آليات وتنفيذها	
	حصر إحتياجات المناطق الصناعية القائمة وتطويرها بهدف إستكمال تطوير تلك المناطق بنهاية المرحلة الأولى من الإستراتيجية	نصف سنوى	لم يتم تطوير أى منطقة	تم تطوير عدد محدود من المناطق الصناعية	تم استكمال تطوير كافة المناطق الصناعية	
	إزالة التجمعات الصناعية العشوائية.	نصف سنوى	لم يتم التطرق للمناطق العشوائية	تم إزالة 50% من هذه التجمعات	تم إزالة جميع التجمعات الصناعية العشوائية	

ثانياً: المهام والمسؤوليات

لقد تم في الفصل الرابع شرح مكونات التنظيم المؤسسي الداعم لتنفيذ الإستراتيجية والمتمثل في مجلس التنسيق الصناعي والمجالس الاستشارية ووحدة مهمات التخطيط الصناعي ورسم السياسات ، ووحدة الرصد والتقييم والتنبؤ المتفرعة عن ها. و نتناول في هذا الفصل مهام هذه التنظيمات فيما يتعلق بالرصد والتقييم. وتتعلق هذه المهام بتوفير المعلومات محلياً ودولياً، تحليل هذه المعلومات و تقييم الأداء، واخيراً اتخاذ القرار بتغيير المسار أو البرنامج حسب الاحتياج.

الثلاث مؤسسات المعنية بشكل مباشر بهذه المهام هي : مجلس التنسيق الصناعي، وحدة الرصد والتقييم التابعة لوحدة مهمات التخطيط ورسم السياسات، و مرصد التنافسيه، وبشكل غير مباشر كل المؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات المنبثقة عن الإستراتيجية. وفيما يلي يتم عرض لمهمة كل مؤسسة مباشرة وعلاقات التفاعل فيما بينها على النحووضح فى الشكل (7)

2 1 مجلس التنسيق الصناعي

ويتولى مسؤولية اتخاذ القرار فيما يخص تغيير المسار الإستراتيجى أو تعديله أو تعديل مهام القائمين على تنفيذ البرامج حسب نتيجة تقارير الرصد والتقييم المسؤول عن تقديمها وحدة الرصد والتقييم. هذا بالإضافة إلى التنسيق الكامل مع كل مجلس الطاقة، مجلس الإصلاح الاقتصادى، ومجلس المعادن.

2 2 وحدة الرصد والتقييم ضمن وحدة مهمات التخطيط ورسم السياسات:

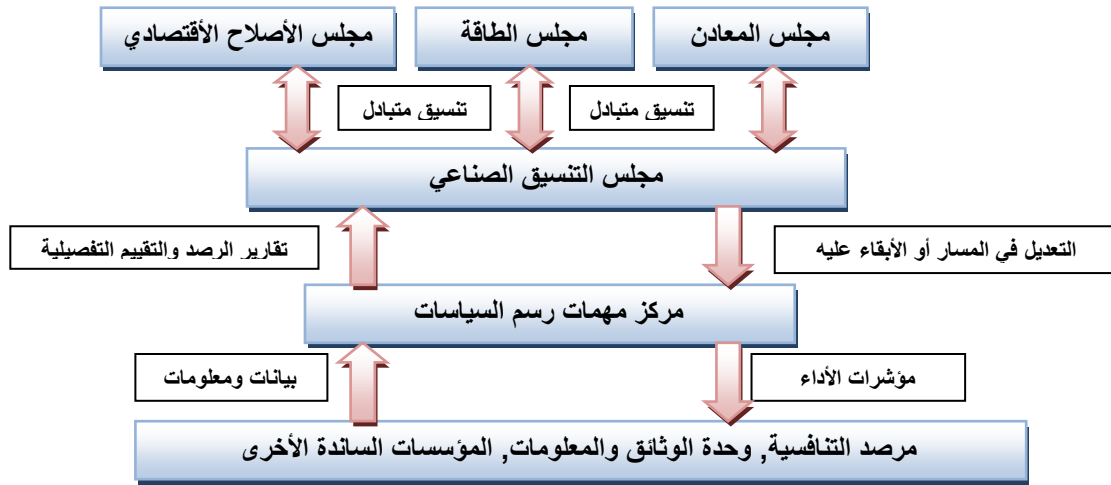
لابد لهذه الوحدة أن تكون مؤهلة بكافة المهارات والأدوات وشبكة من العلاقات والتي تمكنها من القيام بمهمتها الأساسية وهي تقديم تقارير تفصيلية عن تقييم الاستراتيجية على المستويات الثلاثة من واقع جداول التقييم السابق عرضها في الجزء الأول من هذا الفصل. ولضمان جودة هذه التقارير، وشموليتها لابد لوحدة الرصد والتقييم أن تقوم بما يلي:

- تدقيق المعلومات الواردة من وحدة الوثائق والمعلومات ، وتجميع معلومات تفصيلية اضافية من المؤسسات المساندة.
 - دعم التعاون مع الأنشطة الرقابية الأخرى داخل العراق.
 - تطوير أدوات للتنبؤ تساعد في وضع تصورات مستقبلية حول التطورات في البيئة المحلية والعالمية والتي من شأنها التأثير على المنظومة الصناعية.
- مرصد التنافسية ودورة توفير المعلومات لوحدة الرصد وخصوصاً فيم يتعلق بالمقارنة مع الدولة

3-2 مرصد التنافسية

ويتولى هذا المرصد توفير المعلومات لوحدة الرصد والتقييم، وخصوصاً فيما يتعلق بالأداء في الدول الأخرى.

شكل رقم (7) / العلاقات المتبادلة بين المؤسسات المسؤولة عن الرصد والتقييم



الفصل السادس

برنامج ريادي لإحياء الصناعة في العراق

خلال عقدي الثمانينات واولئ التسعينات من القرن العشرين ومن اجل مواكبة التقدم العلمي، والابتكارات التكنولوجية، اعتمدت العديد من الدول الصناعية رؤية شاملة في برامج التحديث الصناعي التي كانت عنصراً أساسياً في تقدمها. تسارعت هذه العملية خلال التسعينات وذلك بسبب تعميق عولمة الاقتصاد والتغيرات الجذرية في البحث والتطوير ومفاهيم الانتاج، وآليات التمويل، واساليب التسويق والادارة. حاولت هذه الدول الاستفادة من العولمة من خلال تعزيز منشآتها ومواقعها الاستراتيجية وبيئة الاعمال، وعلى الرغم من ان آليات السياسات الصناعية كانت مختلفة فيما بين الدول فان الهدف الاساسي من هذه السياسات هو تعزيز القدرة التنافسية الصناعية من خلال دعم خاص لرفع مستوى صناعاتهم وفي اطار انطلاق الاستراتيجية الصناعية للعراق تم الاتفاق على وضع برنامج نموذجي وتجريبي يمكن من تثبيت حجر الاساس لهذه الاستراتيجية وتوفير شروط نجاح تنفيذها.

ويعرض هذا الفصل الخطوط العريضة لهذا البرنامج الرائد في العراق بعنوان (برنامج إحياء الصناعة في العراق)، وعلى الرغم من ان البرنامج مصمم على اساس افضل التجارب في برامج التحديث الصناعي، فانه ليس برنامجاً مستقلاً لوحده، بل هو تطبيق ريادي وتجريبي للاستراتيجية الصناعية نفسها.

1-6 الاهداف الاستراتيجية والاهداف المرحلية والشروط المسبقة للنجاح

1-1-6 محتوى وأهمية برنامج إحياء الصناعة في العراق

يهدف البرنامج الى تنفيذ مجموعة مختارة من السياسات الصناعية المستمدة من اطار السياسة التي تم تحديدها في الفصل الثالث والتي اعتمدت بدورها كنتيجة للفصلين الأول والثاني (التشخيص الاستراتيجي، والرؤية والمسار الاستراتيجي) وسيتم تنفيذ السياسات المختارة في اطار هذا البرنامج على الامد القصير (المقدر بأربع سنوات) وبالتالي يتعين البدء بالبرنامج باسرع وقت ممكن كما تتطلب عملية التنفيذ على الكثير من الدعم المباشر خاصة الى عدد من المنشآت الرائدة من القطاعين العام والخاص، والتي من المرجح ان تؤدي الى نتائج اكثر ايجابية في هذا الاتجاه.

يوضح برنامج إحياء الصناعة في العراق إجراءات تنفيذ الاستراتيجية بكاملها، مما يوضح كيفية تحقيق الحوكمة المقترحة في الفصلين الرابع والخامس على أرض الواقع.

وحيث اننا بصدد اطلاق الاستراتيجية الصناعية، فهناك حاجة الى مرحلة تجريبية للتحقق من موثوقية إعداد وضبط بعض عناصر هذه الاستراتيجية وخاصة تجربة نظام الحوكمة، والذي هو الحجر الاساس للاستراتيجية الصناعية.

ويعتمد نجاح هذا البرنامج على تشكيل مركز برنامج إحياء الصناعة في العراق الذي سيكون المسؤول عن تنفيذ، ومتابعة ورصد البرنامج وبشكل خاص تكيف مكوناته على ارض الواقع وتقديم اي مبادرة جديدة مطلوبة من خلال التطور والتقدم الصناعي المتحقق في تنفيذ الاستراتيجية، مما سيعطي ديناميكية لعملية التنفيذ وسيتم لاحقاً في هذا الفصل رسم الخصائص الرئيسية ووظائف هذا المركز.

ويكمن نجاح البرنامج في شرط آخر وهو تبني الحكومة مقترحات وزارة الصناعة والمعادن حول تحسين بيئة الاعمال باعتبارها احدى المتطلبات السريعة اللازمة للتنفيذ فوراً كما أشير اليه في الفصل الثالث ليتسنى لاجراءات المتخذة من قبل المركز ان تكون ذات تأثير ملموس على الصناعة العراقية، وتعزيز مصداقية الاستراتيجية الصناعية بكاملها.

2-1-6 الأهداف العامة للبرنامج

يهدف البرنامج الى الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الصناعية العراقية بالطريقة التي تؤدي الى:

- التعامل مع المتطلبات الرئيسية لنجاح الاستراتيجية،
 - تعزيز مصداقية الاستراتيجية ،
 - إظهار الاستعداد العملي للحكومة العراقية للتنفيذ،
 - جذب اموال الجهات المانحة لتنفيذ الاستراتيجية من خلال ابراز نموذج تطبيقي ،
 - إعطاء دعم لمنشآت القطاع الخاص والشركات العامة المجدية.
- ستتحقق الأهداف المذكورة اعلاه من خلال تركيز البرنامج على سياسات محددة وكذلك من خلال توفير الدعم التقني الى وزارة الصناعة والمعادن لإنشاء الية تنفيذ الاستراتيجية الكاملة (كما ورد في الفصل الرابع) وهذا يشمل انشاء هيئات جديدة مثل مجلس التنسيق الصناعي، ووحدة مهمات التخطيط الصناعي و رسم السياسات ضمن وزارة الصناعة والمعادن وتعزيز الدوائر القائمة الاخرى، وهذا الدعم يشمل توفير الخبراء في مختلف الاختصاصات وكل انواع التدريب اللازم لهذا النظام لكي يعمل بكفاءة.

3-1-6 الأهداف المرحلية للبرنامج:

الأهداف المرحلية للبرنامج: هي مزيج من اهداف جميع السياسات الخمسة المبينة في الجداول ادناه بالاضافة الى الدعم التقني لانشاء الية تنفيذ الاستراتيجية الصناعية برمتها.

2-6 التركيز على السياسات المحددة

لقد تم اختيار 6 مبادرات ضمن السياسات التي تم تحديدها في الفصل الثالث كمكونات البرنامج :

1. تطوير ريادة الاعمال.
2. تطوير المهارات البشرية
3. أدوات التمويل لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
4. تطوير التكنولوجيا والابتكار.
5. تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.
6. الدعم المؤسسي (وزارة الصناعة ومختلف التنظيمات ذات العلاقة مع الصناعة)

وقد تم تناول العناصر التالية لكل واحدة من السياسات المختارة في اطار هذا البرنامج :

- الأهمية
- الأهداف العامة
- الأهداف المرحلية
- المستفيدون المستهدفون
- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم
- النتائج المتوقعة
- الموازنة السنوية التخمينية
- الاطار الزمني

تستعرض الجداول أدناه تفاصيل عن كل من السياسات المذكورة اعلاه

جدول رقم (31) / برنامج إحياء الصناعة في العراق- تطوير ريادة الأعمال

السياسة	تطوير ريادة الأعمال
1- الأهمية	تنطوي مبادرة ريادة الأعمال على أهمية كبيرة وضرورية للعراق لما تفرزه الريادة التنافسية من مقدره وقوة دفع على زيادة الانتاجية من خلال تجميع اكبر قدر من الافكار الريادية الجديدة والابتكارات ومن ثم تمحيصها ودراسة امكانية وضعها موضع التنفيذ.
2- الأهداف العامة	الهام العراقيين والشباب خاصة وتشجيع من لديهم افكار يريدون تطويرها وتجسيدها في منشآت صناعية و اعمال تجارية. ان خلق أنشطة اقتصادية جديدة في القطاع الصناعي من خلال عمليات الانتاج و التطوير والتسويق لمنتجات مبتكرة سوف يسهم في تطوير الصناعات الوطنية وتنويع قاعدتها الاقتصادية ومجالات نموها ومصدرا حيويًا ومستداما لفرص العمل وتوليد قيمة مضافة للاقتصاد.
3- الأهداف المرحلية	يدعم اقتصاد ريادة الأعمال فكر الابداع والابتكار في تأسيس المنشآت الصناعية وإدارتها وتوفير الخبرات والمهارات والمعلومات لرواد الأعمال لتحسين وتطوير اعمالهم وتعزيز قدرات منشاتهم التنافسية، تأسيس هيئة وطنية ترتبط بها مراكز تنمية الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص المشاريع الريادية سيما وان هذا القطاع يواجه صعوبات عديدة بسبب تشتت الجهود في رعاية هذا القطاع وستتمكن هذه الهيئة من رعاية المواهب وتحفيز التفكير الابداعي وتسهيل تحويل هذه الافكار الى عالم الأعمال الحقيقي . تطوير 100 منشأة ريادية خلال كل سنة من البرنامج وتحصل على التمويل الكامل لانشاءها.
4- المستفيدون المستهدفون	سوف يستفيد من برنامج دعم ريادة الأعمال فئات عديدة: (1) الموظفون في الشركات المملوكة للدولة ممن يملكون القدرة على تحويل الفكرة التجارية الى كيان اقتصادي ناجح. (2) طلاب وخريجي الكليات والمعاهد التقنية وإدارة الأعمال (اقسام ريادة الأعمال). (3) عموم المواطنين (الشباب) ممن لديهم روح المبادرة والشجاعة وابتكار الافكار الخلاقة لتأسيس مشاريع انتاجية. (4) اصحاب المنشآت الصغيرة والورش ممن لديهم الافكار والخطط ذات الجدوى التقنية والاقتصادية لتوسيع وتحديث اعمالهم مع المحافظة على استمرارية نمو وتنافسية منشاتهم.
5- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم	(1) حملة توعية وطنية باهمية التطوير الفعال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص المنشآت الريادية، تشارك فيها الوزارات المعنية ومجالس المحافظات ومنابر الحوار بين القطاع العام والخاص. (2) اطلاق ريادة الأعمال في الجامعات العراقية. (3) توفير بيئة اعمال مناسبة بما يتعلق بتمويل المشاريع الجديدة وتبسيط اجراءات تسجيل الشركات واجراءات فرض الضرائب وانظمة الكمارك. (4) تحسين فرص دخول الاسواق بدعم قدرات المنشآت لدخول اسواق الاستيراد والتصدير الاقليمية والعالمية. (5) تحسين تمثيل المنشآت الريادية وتعزيز حوارها مع الجهات الحكومية. (6) تقديم حوافز ومكافآت لرواد الأعمال الذين حققوا نتائج متميزة في نمو وتطوير منشاتهم واطلاق مبادرة اختيار المنشآت الأكثر نموا وتميزا وفق معايير محددة لقياس درجة التميز. (7) تشجيع وتنسيق دعم المنظمات الدولية لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الريادية وفق برامج محددة لتقديم الدعم في تطوير القدرات والدعم الفني. (8) إنشاء صندوق للمساهمة في رأس مال الشركات الناشئة
6- النتائج المتوقعة	(1) تحويل الافكار الريادية الى منشآت تعمل على اساس التنافسية. (2) التقدم في مجالات سياسة مؤسسات الدولة. (3) سهولة الحصول على التمويل لانشاء وتوسيع المنشآت. (4) الهام وبعث الهمم والنشاط في نفوس العراقيين لاستثمار روح الابداع والابتكار. (5) قيام رواد الأعمال بانشاء علاقات مع نظرائهم اقليميا ودوليا يستطيعون من خلالها ابتكار افكار جديدة ودخول اسواق جديدة وموارد جديدة. (6) وضع اطار لتعريف وتحديد وتقييم رواد الأعمال. (7) تنسيق الأنشطة الوطنية مثل التعليم والتدريب والتنظيم والبحوث والتمويل وتحسين العلاقات بين الاطراف المعنية

السياسة	تطوير ريادة الأعمال
	في تطوير ريادة الأعمال.
7- الموازنة السنوية التخمينية	7.5 مليون \$
8- الاطار الزمني	4 سنوات يبدأ من عام 2014 ولغاية 2017

جدول رقم (32) / برنامج إحياء الصناعة في العراق- تطوير مهارات الموارد البشرية

السياسة	تطوير مهارات الموارد البشرية
1- الأهمية	الانسان هو المورد الالهم في العملية الاقتصادية . فهو الذي يحرك كافة وسائل الانتاج من خلال المهارات التي يمتلكها وكلما كان بناءه متماسكا رصينا كلما كان عامل الابداع لديه متطورا ليجعل منه رائدا في بيئة الاعمال . كما ان بناء قدراته يساعد على دعم وتنمية الصناعات بمختلف انواعها وهو عنصر جاذب للاستثمار حيث يوفر للمستثمر ايدي عاملة بأسعار مقبولة وكفاءة عالية الدقة .
2- الاهداف العامة	تطوير مهارات الموارد البشرية وخلق قاعدة موارد بشرية ماهرة للصناعة .
3- الأهداف المرحلية	تشخيص قابليات المؤسسات المعنية بالتدريب والتأهيل على الايفاء بمتطلبات تطوير مهارات الموارد البشرية للعاملين في الصناعة الى المستوى المرسوم لها في الاستراتيجية الصناعية وتوفير المهارات المدربة المطلوبة الى 40 شركات صناعية من القطاع العام و200 شركة صناعية من القطاع المختلط والخاص. الفئة المستهدفة بناء قدرات 10000 عامل من الكوادر.
4- المستفيدون المستهدفون	تأهيل و تحديث 7 مؤسسات تدريبية من مختلف المحافظات الكوادر العاملين بالمؤسسات المعنية بالتدريب والشركات المعنية بالنتائج التطبيقية .
5- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم	1. اعادة تصميم نظم العمل لتحقيق تحسينات جوهرية . 2. اعتماد معايير الاداء مثل الكلفة والجودة والخدمة السريعة باستخدام تقنية المعلومات . 3. تحديد الاحتياجات واعتماد الوصف الوظيفي لكل مشروع عام او خاص . 4. اعادة صياغة هيكل الرواتب والاجور . 5. تحديد افاق المستقبل الوظيفي لكل عامل او موظف . 6. تأهيل و تحديث 7 مؤسسات تدريبية من مختلف المحافظات
6- النتائج المتوقعة	الارتقاء بكفاءة اداء الفرد المقدمة للمجتمع ان كانت منتجات او على صورة خدمات .
7- الموازنة السنوية التخمينية	3 مليون \$ لعام 2014 و 10 مليون \$ للسنوات اللاحقة
8- الاطار الزمني	4 سنوات
9- النظام المؤسسي الراعي والمنفذ	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة وأتحادات المنتجين والمستهلكين النوعية.

جدول رقم (33) / برنامج إحياء الصناعة في العراق- أدوات التمويل لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة

السياسة	أدوات التمويل لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة
1- الأهمية	من خلال تجارب غالبية دول العالم فإن أهم عقبة تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي توفر وسائل التمويل التي تساعد في تقليل مخاطر البدء بتنفيذ المشاريع وتطورها في كافة مراحل التشغيل مما يتطلب تعزيز قدراتها على التطوير وادخال التكنولوجيا الحديثة في مجالات المعدات وأساليب الانتاج والترابط مع سلسلة القيمة المحلية والعالمية والاتصالات والادارة والتسويق وبما يعزز تنافسيتها.
2- الأهداف العامة	توفير الدولة لتخصيصات سنوية لتوفير قروض ميسرة لتلك المنشآت مع تبسيط الضمانات المطلوبة الى الحد الأدنى

السياسة	أدوات التمويل لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة
	للقروض من المصارف الحكومية والخاصة اضافة الى توفير الضمانة الحكومية لتلك القروض وأن يتم استحداث ادارات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المصارف تتولى تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية والتحقق وتقديم المشورة والتمويل.
3- الأهداف المرحلية	تأسيس مصرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مراحل تطورها المختلفة، ولتلبية احتياجات تلك المنشآت الناشطة في القطاعات ذات الأولوية وتوسيع مؤسسات التمويل القائمة لتقديم الائتمانات طويلة الأجل (يمكن تحديد عدد 500 منشأة في كافة المحافظات سنوياً) ويمكن التصرف لزيادة هذا العدد في ضوء ما يحققه البرنامج من نجاحات.
4- المستفيدين المستهدفون	500 من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تطلب تمويلاً في إطار برنامج تحديث و تأهيل.
5- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم	تصميم أدوات التمويل، توفير وتسهيل عمليات التمويل لصالح المستفيدين المحتملين، والترويج الى أدوات تمويل متنوعة وذات مرونة عالية من خلال التعاون مع المصارف. وضع معايير واضحة وشفافة للاقراض وتهيئة أقسام ونظم عمل وكوادر متخصصة وباستخدام منهجية ادارية شفافة. التحرك لاجراء التعديلات القانونية والتعليمات التي تسهل آليات العمل. قيام هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقترح تأسيسها والمديرية العامة للتنمية الصناعية والاتحادات النوعية على انجاز قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن واقع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمشاريع ذات الصلة بالقطاع الصناعي والأحتياجات المستقبلية لتطويرها. ضمان الدعم المتوازن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة المحافظات وإشراك الحكومات المحلية في ذلك. يمكن لهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقترح تشكيلها أن تساهم بشكل فعال في تنفيذ هذه البرامج. آلية الدعم تتمثل في توفير مساعدة مالية بقيمة: <ul style="list-style-type: none"> • 10000 \$ على الأقصى لدعم دراسة التشخيص الإستراتيجي و تحديد الإستثمارات اللازمة • 10% من قيمة الإستثمارات المادية و 20% من قيمة الإستثمارات اللامادية
6- النتائج المتوقعة	تحسن في مرونة تعامل وتفهم المصارف لاحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ضمان إعادة تأهيل وتشغيل وزيادة الطاقات الانتاجية وتحسين النوعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ المشاريع الجديدة التي تساهم في تطوير القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة فرص العمل .
7- الموازنة السنوية التخمينية	17 مليون \$ لعام 2014 و 50 مليون \$ للأعوام اللاحقة
8- الاطار الزمني	4 سنوات تبدأ في عام 2014

جدول رقم (34) / برنامج إحياء الصناعة في العراق- تطوير التكنولوجيا والإبتكار

السياسة	تطوير التكنولوجيا والابتكار
1- الأهمية	اظهرت التجارب الدولية في مجال الاستراتيجيات الصناعية اهمية هذه السياسة في ايجاد قاعدة صناعية قوية حيث انها تمكن المنتج الصناعي من المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية امام المنتجات الاخرى.
2- الاهداف العامة	المساهمة في ترسيخ قاعدة التكنولوجيا والإبتكار ذات الصلة بالقاعدة الصناعية
3- الاهداف المرحلية	<ul style="list-style-type: none"> ➤ تطوير منظومة التكنولوجي والإبتكار و خلق الروابط بين المنشآت الصناعية و الجامعات (3 مليون \$) ➤ توعية 2000 جامعي و صاحب أعمال لمقتضيات التكنولوجيا والإبتكار(1 مليون \$) ➤ إنشاء أو تطوير 7 حاضنات (3.5 مليون \$) ➤ تقديم جوائز مالية(10000 \$) ل 500 بحث أو إبتكار سنويا (5 مليون \$) ومساعدة ل 50 ثم 100 ثم 200 براءة إختراع مسجلة (10000 \$ لكل تسجيل)
4- المستفيدين	المبدعون والموهوبون في:

السياسة	تطوير التكنولوجيا والابتكار
المستهدفون	<ul style="list-style-type: none"> الجامعات ومراكز البحوث الشركات الصناعية العامة و المختلطة والخاصة
5- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم	<ul style="list-style-type: none"> بناء ركائز نظام للإبداع عن طريق تعميق الاواصر بين الصناعة العراقية وشركاتها الدوليين من الناحية الفنية والتجارية التوعية العامة في الوسط الصناعي والأكاديمي بأهمية التكنولوجيا والابتكار نقل التكنولوجيا عن طريق حاضنات التكنولوجيا تكامل الجامعات والصناعة عن طريق البحوث الصناعية التطبيقية وتوجيه الدراسات العليا نحو مواضيع صناعية تطبيقية عن طريق منح الحوافز.
6- النتائج المتوقعة	تحقيق مجموعة الاهداف
7- الموازنة السنوية التخمينية	11 مليون \$ سنويا
8- الاطار الزمني	4 سنوات 2014-2017

جدول رقم (35) / برنامج إحياء الصناعة في العراق- تشجيع الصادرات وإحلال الواردات

السياسة	تشجيع الصادرات وإحلال الواردات
1- الأهمية	أثبتت التجارب في كثير من الدول ان دعم وتشجيع الصادرات من انجح السبل في تطوير الصناعة.وعلى الرغم من عدم اعتبار دعم الصادرات كسياسة مستقلة،لكنها تعتبر جزءا مهما في أية استراتيجية صناعية ليس لنتائجها المباشرة في زيادة العائد المالي ولكن لأهميتها في تحسين نوعية المنتجات وجعلها في مستوى المنافسة مع الصناعات المماثلة عالميا ،تحقيق نقل التكنولوجيا الى داخل البلد وتحسين بيئة الأعمال من خلال الألتزام بالمواصفات العالمية .
2- الأهداف العامة	تنمية وترويج الصادرات الصناعية وإحلال محتوى محلي متزايد في الواردات.
3- الأهداف المرحلية	<ul style="list-style-type: none"> وضع خطط لتهيئة المنتجات المحلية المؤهلة للتصدير والترويج لها إنشاء مؤسسة دعم الصادرات اعتماد برامج متطورة للدعم الفني والمالي أختيار 50 شركة وأخضاعها لبرنامج تطوير المهارات وتحديد المتطلبات لدخولها في مجال التصدير،على أن يتم تحويل عشرة شركات الى شركات مصدرة فعليا.
4- المستفيدين المستهدفون	شركات القطاع العام والخاص والمختلط ذات القابلية على العمل على أسس تنافسية .
5- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم	<ul style="list-style-type: none"> تدريب العاملين والإدارات في الشركات على تطوير استراتيجية التصدير خاصة بها. تحديد الأسواق والمستهلكين المستهدفين لإنتاج الشركة. المشاركة في المعارض العالمية للترويج لمنتجات الشركات . تدريب الكوادر على مهارات التفاوض وجعل الشركة مهيأة ومستعدة للتصدير. أنشاء صندوق خاص لدعم الصادرات. إزالة القيود التنظيمية أزاء الشركات عند الدخول في سلاسل القيمة من خلال الشراكات والتكامل مع الشركات العالمية ذات العلاقة بمنتجاتها. توفير المعلومات والبيانات والدراسات عن أسواق خارجية والسوق المحلي و سلع محددة
6- النتائج المتوقعة	<ul style="list-style-type: none"> خلق ثقافة عامه عن أهمية التصدير لأستمرار وتطوير عمل الشركات وزيادة أرباحها تعديل حالة ميزان المدفوعات تحسين جودة السلع

السياسة	تشجيع الصادرات وإحلال الواردات
	➤ زيادة الإنتاجية
7- الموازنة السنوية التخمينية	2 مليون \$ لعام 2013 و 20 مليون \$ للأعوام اللاحقة
8- الإطار الزمني	4 سنوات من 2014 – 2017
9- النظام المؤسسي الراعي والمنفذ	مؤسسة دعم الصادرات الصناعية (مقترحة) بالتنسيق مع مجلس التنافسية

جدول رقم (36) / برنامج إحياء الصناعة في العراق-الدعم المؤسسي

السياسة	الدعم المؤسسي
1- الأهمية	إن تنفيذ الإستراتيجية الصناعية للعراق يقتضي تطويع وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات المعنية بالقطاع الصناعي حتى تستجيب إلي متطلبات تطوير هذا القطاع ويكون لها دورا في نجاح تنفيذ الإستراتيجية وبلوغ أهدافها.
2- الأهداف العامة	التطوير المؤسسي بما يخدم الإستراتيجية ويتمشي مع خياراتها وتوجهاتها وأهدافها.
3- الأهداف المرحلية	تقديم دعم فني لمجموعة من المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي والتي لها دور أساسي ومحوري في تنفيذ الإستراتيجية ويتكون هذا البرنامج من مرحلتين (2) : - القيام بدراسات التشخيص وضع الخطط والأهداف. - المساعدة علي تنفيذ هذه الخطط.
4- المستفيدون المستهدفون	يستهدف هذا البرنامج بالأساس 6 مؤسسات 1- وزارة الصناعة 2- المؤسسات الداعمة للصناعة 3- المؤسسات التي تمثل القطاع الخاص ورجال الأعمال.
5- وصف مختصر للبرنامج و/أو آلية الدعم	1) تحديد المؤسسات التي سوف تتحصل علي الدعم والتي تكتسي أولوية وأهمية في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية 2) المساعدة في القيام بدراسات تشخيص النقائص من منظور متطلبات الإستراتيجية وترسم الخطط والأهداف والتنظيم الذي يمكن هذه المؤسسات بالاضطلاع بدورها في إنجاح وبلوغ الإستراتيجية (500000 \$) 3) تقديم الدعم الفني في تنفيذ هذه الخطط وإعادة هيكلة هذه المؤسسات بما يستجيب لمتطلبات الإستراتيجية. و يقدم هذا الدعم من خلال القيام بدورات تدريبية للموارد البشرية وتقديم الاستشارة في وضع المنظومة الجديدة لهذه المؤسسات. (1.7 مليون \$)
6- النتائج المتوقعة	1) مؤسسات أكثر فعالية ومساهمة في تنفيذ الإستراتيجية. 2) إرساء شراكة حقيقية بين المنظومة المؤسسة الحكومية والمنظومة المؤسسية للقطاع الخاص.
7- الموازنة السنوية التخمينية	2 مليون \$
8- الإطار الزمني	4 سنوات يبدأ من عام 2014 ولغاية 2017

ملاحظة عامة حول الميزانية التقديرية لكل سياسة: تستوجب تقديرات الميزانية لهذا البرنامج المراجعة في نهاية السنة الأولى من التنفيذ بعد تقييم قدرة المنظومة الصناعية على التفاعل مع مختلف مكونات البرنامج وإمتصاص الدعم الفني المبرمج.

3-6_ التشكيلات المؤسسية لبرنامج إحياء الصناعة العراقية:

يحتاج البرنامج الى ايجاد تنظيم مؤسسي للتنفيذ والرصد والمتابعة ويكون هذا التنظيم جزءاً من نظام تنفيذ الاستراتيجية ككل وفي نفس الوقت يعرض نظاماً شاملاً لإدارة تنفيذ السياسات الستة المختارة وذلك في اطار عام وشامل لنظام حوكمة متطور (كما ورد في الشكل رقم (5) من الفصل الرابع) ويتطلب الامر ايجاد تنظيمين :

- الاول مركز البرنامج ويكون مسؤولاً عن التنفيذ اليومي والرصد لمكونات البرنامج كما يكون لهذا المركز فروعاً على مستوى المحافظات في شكل مراكز تنمية اعمال.
- الثاني مجلس البرنامج ويكون ممثلاً للشركاء من أصحاب المصلحة للمنظومة الصناعية وكذلك مستوى الرصد الاعلى للبرنامج.

1-3-6 مركز برنامج إحياء الصناعة العراقية

- يرتبط المركز بوحدة مهمات التخطيط الصناعي ورسم السياسات , تعمل ضمن الهيكلية التي سبق توضيحها في الفصل الرابع .

1-1-3-6 الهيكلية والمهام:

يحصل المركز على خدمات كافة المجالس والوحدات المرتبطة بوحدة المهمات بما يتعلق بالنشاطات والفعاليات الخاصة بالتنفيذ. يتشكل المركز من 6 وحدات تنظيمية:

أولاً- وحدة الدعم الفني وهي تحتوي على ستة اقسام متعلقة بالبرامج الفرعية ومهامها:

- إعداد وتصميم برامج لكل سياسة.
- تقدير وتوفير الموارد المختلفة المصممة لكل سياسة.
- دراسة واقتراح المنفعين والمرشحين لدعم البرنامج.
- ثانياً- وحدة التعاقد وتعبئة الخبرة وتهتم بالقيام بطلبات العروض واختيار الخبراء والتعاقد معهم.
- ثالثاً- وحدة الرصد والمتابعة وتقييم البرنامج:
- رابعاً : وحدة المحاسبة والتمويل
- خامساً : وحدة التصرف وتوفير اللوجستية
- سادساً : وحدة الاتصال والاعلام

2-1-3-6 المسؤوليات

يتم تنفيذ البرنامج من خلال السياسات المختارة وبالتنسيق مع الجهات الساندة بما فيها السلطات المحلية.

2-3-6 مجلس برنامج إحياء الصناعة

1-2-3-6 المهام:

يتولى المجلس إقرار الموازنة السنوية التخمينية لكل سياسة واستحصال موافقات مجلس التنسيق الصناعي عليها. كما يتولى متابعة تنفيذ السياسات الستة و رصد و تقييم الانجازات والمشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ البرنامج من خلال التقارير الدورية المعدة من قبل الادارة التنفيذية للبرنامج.

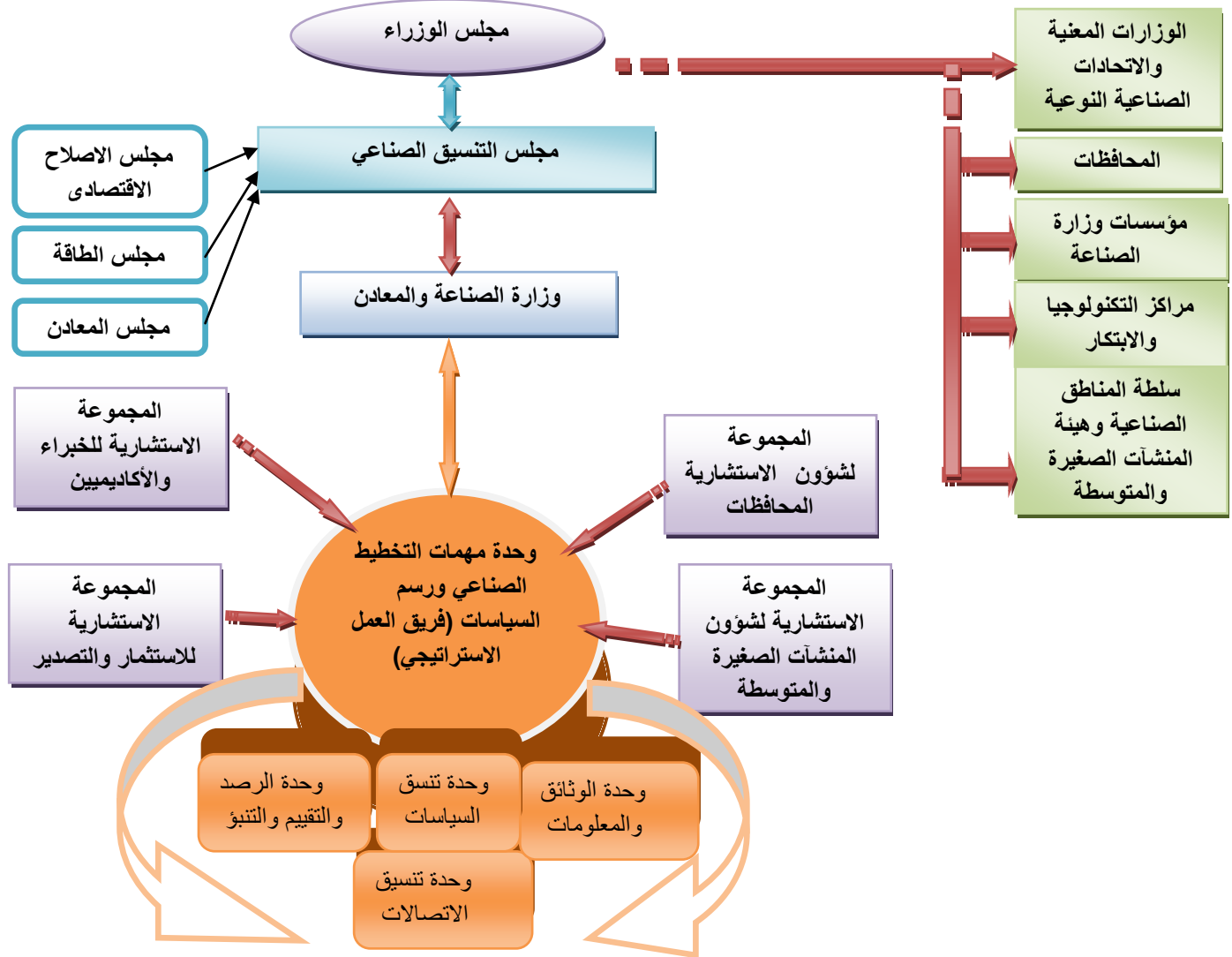
2-2-3-6 المسؤوليات:

التطبيق الريادي للاستراتيجية الصناعية (برنامج إحياء الصناعة العراقية).
يمثل المخطط ادناه الهيكل التنظيمي الشامل لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية وخاصة البرنامج الريادي لاهياء الصناعة في العراق.

3-2-3-6 الهيكليّة:

يترأس المجلس وزير الصناعة والمعادن وتمثل فيه عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية والسلطات المحلية في المحافظات ومؤسسات (اتحادات) القطاع الخاص وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسلطة المناطق الصناعية.

شكل رقم (8) آلية تنفيذ الاستراتيجية الصناعية



4-6 ميزانية البرنامج ومصادر تمويله

تتكون مصاريف ميزانية البرنامج من ثلاثة عناصر اساسية:

- اجور الكوادر الادارية بما فيها الخبراء الدوليين
- كلفة المساعدة الفنية
- المصروفات الجارية

مصادر الميزانية تتأتى من :

- تخصيصات من ميزانية الدولة السنوية
- مشاركات من المستفيدين من البرنامج.
- المساعدات والمنح الدولية (برنامج المساعدات الأمريكي، مفوضية الاتحاد الاوربي، برنامج الامم المتحدة للتنمية، برنامج الامم المتحدة للتنمية الصناعية... الخ)

5-6 الاجراءات التنفيذية

تتم الإجراءات التنفيذية وفقاً لاساليب محددة مكتوبة تتضمن :

- الإجراءات الادارية : إجراءات التوظيف ، شبكة الاجور ، ادارة الموارد البشرية .
- إجراءات التعاقد : خصوصاً عقود المساعدات الفنية (بما في ذلك معايير اختيار مؤسسات المساعدة الفنية واختيار الاستشاريين) .
- إجراءات التدقيق الاداري.

6-6 رصد وتقييم برنامج تنشيط إحياء الصناعة في العراق

يتم رصد البرنامج عن طريق اسلوب "برنامج الاطار المنطقي" بأستخدام نموذج الجدول ادناه

جدول رقم (37) / نموذج رصد وتقييم برنامج تنشيط إحياء الصناعة في العراق- برنامج الإطار المنطقي

خلاصة الاهداف / الفعالية	المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعياً	مصادر التحقق	الفرضيات
تأسيس هيئة وطنية ترتبط بها مراكز تنمية الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص المشاريع الريادية	عدد المشاريع الريادية التي تأسست وبشرت أعمالها فعلاً	الجهة المانحة للاجازة واستحداث آلية اتصالات مع أصحاب الأعمال	نسبة الحيوود عن الهدف
تطوير 200 منشأة ريادية خلال كل سنة	عدد المنشآت التي تم المباشرة الفعلية بتنفيذها	الاتصال المباشر مع المنشآت الممنوحة اجازات تأسيس	تنفيذ شهري
تطوير قابليات المؤسسات المعنية بالتدريب والتأهيل على الابقاء بمتطلبات تحسين مهارات الموارد البشرية للعاملين في الصناعة.	مستوى وحجم وتكنولوجيا الأبنية والقاعات والمعدات والقدرات التدريبية من نظم وكوادر	زيارات دورية وفجائية للتحقق من القدرات والبرامج المنفذة	تنفيذ وتمكين مؤسسات ومراكز
توفير المهارات المدربة المطلوبة الى 40 شركة صناعية من القطاع العام و200 شركة صناعية من القطاع المختلط والخاص	عدد الشركات التي خضعت كوادرها ونظم عملها الى برامج تطوير	الزيارات والاتصال بالشركات المشمولة	مقارنة المنفذ مع المخطط
بناء قدرات 10000 فرد عامل	عدد المتدربين الفعلي ونوعية التدريب	المراكز والاستبيان	الهدف 100%
توفير الدولة التخصيصات السنوية لقروض ميسرة ومضمونة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف الحكومية والخاصة	حجم رأس المال	المصارف ورجال الأعمال ومنظماتهم	انسيابية ومرونة الاقراض
تأسيس مصرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوسيع	العدد الممنوح فعلاً من القروض بانسيابية وشفافية	المصرف ومنظمات واتحادات	تحقيق العدد المخطط حد

مؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعياً	مصادر التحقق	الفرضيات	خلاصة الاهداف / الفعالية
	الصناعيين	أدنى	مؤسسات التمويل القائمة لتقديم الائتمانات طويلة الأجل (يمكن تحديد عدد 5000 منشأة في كافة المحافظات سنوياً)
مضاعفة التخصيصات الحالية في نهاية عام 2015	وجود فعلي للبحوث ذات مؤيدة من قبل الجهات المستفيدة	القابلية للتطبيق	زيادة سنوية في تخصيصات الانفاق الحكومي على البحوث التطبيقية الصناعية
خمسون بحثاً لعام 2013 و 100 بحث لعام 2014 و 200 بحث لعام 2015	الجهات المستفيدة	التنفيذ الكامل	تقديم حوافز مالية للبحوث التطبيقية في الجامعات
كيان موجود فعلاً ويقدم خدماته بشفافية ومصداقية وسرعة بدعم مالي مجدي	الصندوق والمستفيدين	مبالغ مفتوحة حسب طبيعة العمل وجدواه وأولويته	تأسيس صندوق تمويل البحوث بمساهمة الدولة بجزء من رأسماله
عدد (2) في عام 2013 وعدد (5) في عام 2014 وعدد (7) في عام 2015	من خلال الهيئة المتخصصة وعلى أرض الواقع	التنفيذ بمواصفات ومتطلبات وتحقيق استفادة فعلية للمشاريع	انشاء حاضنات الاعمال الريادية
توفر المنتجات بالصفات التنافسية	النجاح في عمل اتفاقيات مباشرة وبالمعارض الدولية	توفر القدرات الانتاجية والاندماج مع سلسلة القيمة العالمية	تهيئة المنتجات المحلية المؤهلة للتصدير والترويج لها
توفر النافذة الواحدة الفعالة وسرعة منح اجازة التصدير ومقدار الدعم	التدقيق المباشر والاتصال بالمصدرين واتحادهم	توفر الرغبة الفعلية من كافة الأطراف	إنشاء مؤسسة دعم الصادرات واعتماد برامج متطورة للدعم الفني والمالي
الصادرات الفعلية	مؤسسة دعم الصادرات وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة واتحاد المصدرين	توفر السلع المنافسة والجاهزية والرغبة الفعلية للتصدير	أختيار ثلاثين شركة وأخضاعها لبرنامج تطوير القدرات التصديرية وتحويل عشرة شركات الى شركات مصدره فعلياً
تحقيق انتاج 75 ميكاواط عام 2015 و 490 ميكاواط عام 2020 و 1700 ميكاواط عام 2030	تشكيل وممارسة فريق مهمات الطاقة البديلة ومركز بحوث الطاقة والبيئة لوضع وتنفيذ خطط تنفيذ مشاريع الطاقة البديلة	ادراك أهمية السير بتنفيذ مشاريع الطاقة البديلة والمباشرة بخطط وسياسات تحقيقها	صناعة الطاقة البديلة

تتم عملية الرصد على ثلاثة مستويات:

الاول على مستوى فعاليات البرنامج نفسها, اي انه تقييم ذاتي ومراقبة على مستوى الوحدة وهي مرجعية التقييم الأعلى وتجري على أساس شهري.

الثاني يتم على مستوى برنامج إحياء الصناعة في العراق ككل من خلال تقييم داخلي شامل وتجري على أساس نصف سنوي.

الثالث يكون عن طريق مراقبة من خارج البرنامج وتجري كل سنتين. يتم وضع شروط مرجعية حول المعايير والمقاييس المعتمدة في التقييم والمقياس وكيفية قياس الانحرافات والتعامل معها.

اضافه الى ذلك يتم التقييم باعتماد اسلوب "تقييم الاثر" المبين في الجدول ادناه الذي يبين في البداية مؤشرات النتائج لكل من فعاليات البرنامج ثم اثر هذه النتائج على المنشآت الصناعية او على المنظومة الصناعية ككل اعتماداً على اساس الطبيعة الفنية للفعالية. و عليه فهذا الاسلوب يوضح الى أي مدى تم تنفيذ الخطط الموضوعة والمردودات المتحققة من تلك النتائج.

نموذج تقييم مردودات البرنامج : يتم كذلك تقييم البرنامج من منظور مردوديته باعتبار الانجاز مقارنة بالمرتقب وكذلك من منظور فعاليته باعتبار انعكاسات النتائج على الاهداف المرسومة.

جدول رقم (38) / نموذج تقييم مردودات البرنامج

فعاليات البرنامج	مؤشرات النتائج المرتقبة	مؤشرات النتائج الفعلية	مؤشرات المردودات

الفصل السابع استراتيجية التواصل و خطة التنفيذ

يهدف هذا الفصل الى وضع استراتيجية للتواصل ووضع خارطة طريق لنظام تنفيذ فعال للاستراتيجية الصناعية.

حيث تمتد الاستراتيجية الصناعية على زمن طويل نسبياً وتتضمن حزمة واسعة من الاجراءات والتغييرات على المنظومة الصناعية نفسها وبيئة الاعمال المحيطة بها والمؤثرة عليها, مثل القوانين والتعليم وأنظمة العمل الخ. وعليه فهي ليست مجموعة اجراءات ادارية جامدة وإنما عملية حية تتطلب القناعة والتفاعل بين مجموعه واسعة من الشرائح والجهات المستفيدة من تنفيذ الاستراتيجية (الصناعيون من القطاع العام والمختلط والخاص، والمستثمرون الاجانب العاملون ، مراكز البحث العلمي والتكنولوجي، طلبة وباحثي الجامعات، مجتمع المحافظات, مؤسسات القطاع الخاص وغيرهم).

أن بناء استراتيجية للتواصل يتطلب حتماً التعاقد مع مؤسسة اتصال مهنية مما سيساعد ويدعم عمل وحدة الاتصالات ضمن المكتب المكلف بالإعمال والاتصال في وزارة الصناعة.

ولغرض الوصول الى شرائح المجتمع المستفيدة, وضمان قناعتهم بأهمية الاستراتيجية ومشاركتهم الفعالة في تطبيقها يتطلب الامر تنفيذ خطة تواصل محكمة تهدف الى وضع اربعة اسس للتواصل :
اولا : التعريف لدى اصحاب المصلحة بالاستراتيجية الصناعية ومدى تقدم تنفيذها وكذلك التعريف بمختلف أنشطة الوزارة .

ثانيا : بناء الروابط الإعلامية مع مختلف المجالس والوزارات والمؤسسات الحكومية و صانعي القرار على مستوى المحافظات

ثالثا تطوير الاستثمار و التعريف بفرصه والاستقطاب المستثمرين الأجانب

رابعا إعلام وتوعية العاملين في الوزارة بأنشطتها وبمقتضيات المرحلة الانتقالية وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية.

ولتحقيق هذا الغرض قامت وزارة الصناعة بدراسة معمقة من خلال مكتب دراسات عالمي (مكنزي) حددت فيها كل مقتضيات و متطلبات ارساء إستراتيجية إعلام واتصال ترافق بصفة متواصلة تنفيذ الإستراتيجية .

1-7: استراتيجية التواصل: كيف نحقق الطموح الجديد للعراق؟

تشتمل المكونات النموذجية لاستراتيجية التواصل على:

1-1-7 الرؤية

نجاح الإستراتيجية الصناعية يكمن في خلق الثقة لدى أصحاب المصلحة بما يحقق الولاء لها وتقاسم أهدافها.

2-1-7 الرسالة

عملية اتصال ناجحة وواضحة مع الفئات المستهدفة من الأطراف المعنية, يتم استيعابها وفهمها مشتركاً وتبني الموقف المؤيد لها, تحقق أهداف محددة جامعة متماسكة موجهة بأساليب مختلفة باختلاف الجمهور تفعل مبادئ الحوكمة بين وزارة الصناعة والمعادن والمجتمع كمؤسسات وأفراد قائمة على المشاركة في عمليات صنع القرار.

3-1-7 أصحاب المصلحة

هي كافة الجهات في البلد من مؤسسات ومنظمات وأفراد إضافة إلى الأطراف الخارجية التي تساعد على بلوغ الأهداف المرسومة في الإستراتيجية، حيث تختلف أساليب التخاطب معها باختلاف الجمهور، وتتلخص تلك الأطراف بالتالي:

- اطراف وطنية: المنتجون والموزعون والمستهلكون، منظمات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام المحلية
 - اطراف رسمية: كافة الوزارات، مجلس النواب، السلطات المحلية
 - اطراف داخل وزارة الصناعة والمعادن: الادارات العليا للشركات العامة، العاملون في الوزارة
 - اطراف خارجية دولية: وتشمل المستثمرون المحتملون، الشركاء المحتملون في الشركات المشتركة، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام الأجنبية وغيرهم.
- و من المهم أن يتم ترتيب الأولويات في التعاطي مع هذه الأطراف وتحديد أهمية كل واحد منها في ما يتعلق بمدى فاعليتها وتأثيرها في بلوغ الأهداف المرسومة في الإستراتيجية.

4-1-7 الانطباع نحو وزارة الصناعة والمعادن

بعد تحديد الرؤية والرسالة وأصحاب المصلحة، ينبغي اجراء فحص دقيق لصورة وزارة الصناعة والمعادن لدى الرأي العام ويمثل ذلك تقييما لنظرة اصحاب المصلحة عن الاهداف المعلنة والجهة التي ستتولى تنفيذها، هذا الفحص داخل دوائر وشركات وزارة الصناعة والمعادن وخارجها سيوضح وجهات النظر بشأن مواطن القوة والضعف تجاه الاستراتيجية الصناعية ووجهات النظر التي ستستخدم في دعمها او معارضتها. من خلال تلك الاتصالات يمكن وضع خطة لكيفية الاستفادة من مواطن القوة والضعف في صورتها.

5-1-7 قنوات التواصل

يمكن استخدام كافة انواع قنوات الاتصال من وسائل الاعلام التقليدية (المرئية والمسموعة المطبوعة) والإعلام على شبكة الانترنت والاتصال المباشر على ان توجه كل قناة اتصال الى الجمهور الذي يتناسب معها. وفق هذا التحليل يمكن صياغة حملة اعلامية تحقق اهداف محددة لتنقيف الجمهور، التأثير على الرأي العام، اقناع صناع القرار، تنشيط الحوار، تشجيع الجمهور على اتخاذ الرأي الايجابي، حيث تتطور الحوارات في اتجاهات مختلفة قدر تعلق الأمر بال جماهير المستهدفة. ولمعرفة كيفية الوصول الى الجمهور المستهدف، من الضروري الفهم الواضح وتحليل خصائص كافة اصحاب المصلحة في الاستراتيجية. في الغالب فإن الاستراتيجيات الصناعية قد لا تنفذ بشكل صحيح إذا كانت الكوادر المسؤولة عن التنفيذ على اختلاف مستوياتها غير متفاعلة معها كما يجب ولا تشعر أنها لفائدتهم.

من المفيد جداً الإشارة الى أن هنالك حاجة الى انشاء نظام مراقبة اعلامي يتيح المجال لتقييم تعليقات أصحاب المصلحة والرأي العام. إن كل التفاصيل المذكورة اعلاه تحتاج الى خطة اعلامية تفصيلية ومتقنة. أخيراً، فإن تطبيق المكونات اعلاه يتطلب فهماً واضحاً للغرض من الاستراتيجية، بمعنى لماذا وضعت استراتيجية صناعية جديدة؟. حيث يجب التركيز على أهمية الاستراتيجية الصناعية الجديدة، ودورها في تحقيق اهداف تخص رفاهية المجتمع وتحسين المستوى المعيشي للفرد، ثم وصف الآلية التي اعتمدت عند تحليل عملية التشخيص الإستراتيجي والرؤية والمسار الاستراتيجيين والسياسات، إضافة الى توضيح نظام الحوكمة وأهميتها الحاسمة في تنفيذ الاستراتيجية.

2-7 خطة التنفيذ

يتم وضع خطة تنفيذ إستراتيجية التواصل لتتولى ترجمة الرؤية الى واقع عملي, حيث تحقق الخطة الوظائف التالية من خلال ادارة العلاقات مع الاطراف اعلاه:

- ادارة العلاقة مع المستثمرين المحتملين
- ايصال المعلومات حول الصناعة العراقية والتغييرات الجارية الى نطاق واسع من المجتمع المحلي والدولي
- تقوية وإدامة الاهتمام ضمن الاطراف الحكومية ذات العلاقة بالصناعة والاستراتيجية الصناعية
- ادامة العلاقة الطيبة مع منتسبي الوزارة ونشر الوعي بأهمية التغييرات وفائدتها بعيدة المدى للاقتصاد العراقي ولهم
- بناء علاقات وثيقة مع المجموعات العراقية المهمة ذات الاهتمام بالصناعة ومن أجل إنجاح تلك الخطة يستوجب اتخاذ الاجراءات التالية:
- اجراء فحص دقيق للرأي العام.
- توفير البيانات والمعلومات التفصيلية عن الاستراتيجية الصناعية.
- الرسالة ولمن توجه.
- اختيار التوقيت المناسب .
- الادوات والوسائل الاعلامية.

وفي ذات الوقت يتم وضع خطة غرضها تثبيت نجاحات سريعة لعام 2013 (موضحة في الجدول أدناه), حيث تظهر الحاجة لإعطاء المصادقية للاستراتيجية وذلك بتبني والإعلان عن (5) فعاليات رئيسية وهي:

1. استحداث برنامج إحياء الصناعة في العراق.
2. تحسين بيئة الأعمال .
3. تسريع عملية إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والمبادرة بمشاريع معالجة الأثر الاجتماعي لها.
4. المبادرة لتأسيس نظام حوكمة متقدم لغرض تنفيذ الاستراتيجية الصناعية.
5. إنشاء مركز إعلامي تنموي مهامه التوعية لأهمية الصناعة الوطنية وإنشاء دورات تعليمية ثقافية للعاملين في الوزارة الأخرى والتي على علاقة وتأثير في الصناعة الوطنية.

أن الفعالتين الاولى والثانية مهمتين جداً ومترابطتين. ولقد تم التوضيح في الفصل السادس بأنه من شروط نجاح برنامج إحياء الصناعة في العراق أن تتبنى الحكومة , بقيادة وزارة الصناعة والمعادن, التحسينات المطلوبة في بيئة الأعمال بحيث تكون الأعمال المتبناة من قبل البرنامج المذكور ذات تأثير ملموس على الصناعة العراقية, اضافة الى إظهار المصادقية لكامل الاستراتيجية الصناعية. أن برنامج إحياء الصناعة في العراق بحد ذاته يعتبر دليلاً على جدية الحكومة بخصوص تنفيذ الاستراتيجية الصناعية في العراق على المدى الطويل. أما الفعالية الثالثة فتعتبر تحركاً فعالاً لتحسين بيئة الأعمال إضافة الى أنها ستساهم في معالجة المشاكل العالقة في الشركات المملوكة للدولة. وتركز المبادرة الرابعة على الشرط الرئيسي لنجاح الاستراتيجية وذلك بتأسيس آلية تنفيذ لتحقيق اجراءات حوكمة متقدمة.

جدول رقم (39) / خطة تثبيت نجاحات سريعة لعام 2013

الفعالية	التسلسل الزمني	المسؤولية القيادية	المسؤولون الاساسيون
<ul style="list-style-type: none"> استحداث برنامج إحياء الصناعة في العراق 	<ul style="list-style-type: none"> 2013 - 2015 	<ul style="list-style-type: none"> مجلس إحياء الصناعة 	<ul style="list-style-type: none"> مجلس التنسيق الصناعي
<ul style="list-style-type: none"> تحسين بيئة الأعمال تسريع عملية إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والمبادرة بمشاريع معالجة الأثر الاجتماعي فيها 	<ul style="list-style-type: none"> 2013 - 2015 مستمر 2013 - 2020 	<ul style="list-style-type: none"> مجلس التنسيق الصناعي مجلس التنسيق الصناعي 	<ul style="list-style-type: none"> أصحاب المصلحة في المنظومة الصناعية وزارة الصناعة والمعادن - وحدة إعادة الهيكلة - دائرة الاستثمارات. وزارة المالية. مؤسسات القطاع الخاص. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
<ul style="list-style-type: none"> المبادرة لتأسيس نظام حوكمة متقدم لغرض تنفيذ الاستراتيجية الصناعية (مجلس التنسيق الصناعي ومركز برنامج تنشيط الصناعة في العراق) 	<ul style="list-style-type: none"> 2013 - مستمر 	<ul style="list-style-type: none"> مجلس التنسيق الصناعي 	<ul style="list-style-type: none"> مجلس برنامج تنشيط الصناعة في العراق بالتنسيق مع كافة أصحاب المصلحة

7-3 حملة التوعية العامة

وهي الخطوات والبرامج التي تعتمدها خطة تنفيذ استراتيجية التواصل وتتلخص بما يأتي :

- تحديد الاهداف واختيار ذات الأولوية من بينها.
- تحديد الجهات المؤيدة والمعارضة لأهداف الاستراتيجية الصناعية.
- إعداد الرسائل التي يمكن ان يستجيب لها الجمهور ولتكن قصيرة سهلة الشرح وسهلة الفهم وسهلة التذكر.
- تقسيم الخطة لتنفيذها خطوة بخطوة.
- توزيع الجمهور الى مجموعات فرعية.
- اختيار خبراء من القطاع الصناعي لإيصال الرسائل لديهم القناعة والقدرة على الإقناع ومؤمنون بالحوار وقبول الرأي الآخر.
- أن تتوفر بالخبراء المشاركين بالحملة القدرة على الاجابة على كافة التساؤلات التي قد يطرحها الجمهور مثل اهمية الاستراتيجية، ماذا ستحقق في الامدين القصير والبعيد، كيف ستؤثر عليهم، ما الذي يجعل هذه الاستراتيجية ضرورية ومختلفة، متى ستحدث التغييرات.....إلخ.
- تحديد ماذا يفعل المتصل بالجمهور ومتى واين.
- تحديد جهة مشرفة لمتابعة المهام من أجل ضمان العمل وفق برنامج محدد مع امكانية التحديث.
- الاستعانة بشركة عالمية متخصصة بالعلاقات العامة لوضع وتنفيذ خطة عمل متكاملة لاستراتيجية التواصل.
- اختيار وتبني شعارات للحملة من شأنها أن تحفز الحماس لتنفيذ الإستراتيجية من قبل كافة أصحاب المصلحة وبدعم المواطنين، مثل ((صنع بفخر في عراق الحضارات)) وغيرها.

4-7 الهيكل التنظيمي

تتولى تنفيذ الوظائف اعلاه (المشار اليها في خطة التنفيذ) وحدة تنسيق الاتصالات المقترحة ضمن الهيكل التنظيمي الشامل لتنفيذ الاستراتيجية الصناعية على ان يعاد النظر في مهام وارتباط الوحدات القائمة حاليا (قسم الاعلام وقسم المحطات الفضائية) لحين اكتمال تشكيل الهيكل التنظيمي الجديد أدناه:

1 4 7 دائرة الاعلام :

ينبغي اعادة تنظيم هذه الدائرة لتكون قادرة على تنفيذ استراتيجية التواصل من خلال وحدات فرعية مرتبطة بها.

2 4 7 وحدة اتصالات الاستثمار :

- ✓ دعم تطوير الشراكة مع القطاع الخاص وخصوصا الاجنبي بالتنسيق مع دائرة الاستثمار.
- ✓ توفير المعلومات المحدثّة عن تقدم الاستثمار الاجنبي.
- ✓ دعم ورصد دائرة الاستثمار في تنفيذ سياستها.

3 4 7 وحدة الاتصالات الخارجية :

- ✓ تحسين التواصل بين وزارة الصناعة والمعادن مع الرأي العام والجهات المعنية دوليا.
- ✓ اعلام اصحاب المصلحة المحليين والخارجيين بأنشطة الوزارة وبشكل خاص حالات النجاح السريعة الملمة بـحققة مثل اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وبناء المناطق الصناعية وتأسيس وتفعيل هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات التمويلية المميزة للمشاريع الجديدة وغيرها من قصص النجاح..
- ✓ رصد رأي الجمهور بأنشطة الوزارة وإعداد التقارير حولها.

4 4 7 وحدة الاتصالات البيئية :

- ✓ مساعدة الوزير في التواصل مع مجلس الوزراء ومجلس النواب والهيئة الوطنية للاستثمار.
- ✓ توفير كافة المعلومات والبيانات للوزير بما يساهم في التواصل في بناء العلاقات مع اصحاب المصلحة.
- ✓ المساعدة في التواصل مع الحكومات المحلية.

5 4 7 وحدة الاتصالات الداخلية :

- ✓ وضع كافة العاملين في الوزارة بصورة أنشطة الوزارة الرئيسية.
- ✓ تثقيف العاملين باهمية اعادة هيكلة الشركات العامة لهم ولشركاتهم.
- ✓ توجيه رسائل الى العاملين الفاضلين تتعلق بضمانات مستقبلهم مع الوزارة.
- ✓ وضع مبادئ توجيهية وصيغ عمل لاستخدامها من قبل دوائر وشركات الوزارة في اتصالاتها الداخلية والخارجية.

5-7: إعتدال الاستراتيجية

يعتمد نجاح الاستراتيجية الصناعية على تفاعل وقناعة الاطراف المعنية بها وإنها مهمة وضرورية لتحقيق اهداف تخدم مصلحة تلك الاطراف بصورة عامة وكما يأتي :

- اعتمادها من قبل الحكومة وإقرارها كخطة بعيدة المدى تبقى نافذة بغض النظر عن الظروف السياسية.
- الموافقة عليها من قبل مجلس النواب.
- قبولها واعتمادها من قبل أصحاب المصلحة: يتم ذلك من خلال تنظيم حملات توعية كبيرة تتمثل في الحلقات الدراسية والمؤتمرات على الصعيد الوطني والمحلي واختيار شعار أو أكثر للتعريف والترويج لها.

من المهم أن تتميز عملية تبني الاستراتيجية بين الجمهور المؤيد والمعارض لها (لكي تقوم بتحليل وتقدير حججهم وطروحاتهم في عملية صنع القرار) وجعل الاستراتيجية كجزء من ملكية كافة أصحاب المصلحة.

الملاحق

ملحق رقم (1) { تحليل عوامل القوة، الضعف، الفرص، المخاطر لنظام الحوكمة الصناعية }

• ادوار الحكومة والقطاع الخاص

القوة	<ul style="list-style-type: none"> • القيام ببعض الخطوات لتحديد مفهوم واليات الحوكمة ظهرت في خطط التنمية الوطنية الثلاث بدأ من خطة 2005-2007. • ظهور نشاط بقيادة وزارة الصناعة والمعادن على مستوى الوزارات والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص لغرس مفاهيم ثقافة الحوكمة. • تطوير مبادئ وقواعد حوكمة الشركات في بعض الشركات الصناعية المملوكة للدولة.
الضعف	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف ثقافة الحوكمة على المستوى والشخصي داخل المنظومة الصناعية. • استمرار الحكومة بممارسة دور المالك والمنتج للشركات العامة. • عدم وجود هيكل تنظيمي ثابت لوضع وصياغة نظام الحوكمة الصناعية. • عدم وجود فصل واضح بين وظيفة الحكومة كمالك للوحدات الصناعية ووظائفها الاجتماعية والسياسية الاخرى. • عدم وجود تحديد ووصف لادوار ومسؤوليات الحكومة والقطاع الخاص. • عدم وجود منظمات مهنية بكفاءة وفاعلية تقود القطاع الخاص وتتعامل مع نظرائها في العالم الخارجي.
الفرص	<ul style="list-style-type: none"> • تخلي الحكومة عن النظام الاقتصادي المركزي الشمولي واعتماد اقتصاد السوق اساسا لتطوير المنظومة الصناعية. • اقرار الحكومة بضرورة اخذ القطاع الخاص دورا رئيسيا في تنمية المنظومة الصناعية. • احتواء التشريعات القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي على بعض مبادئ وقواعد الحوكمة. • العمل على اعادة توزيع الادوار لتكون ادوار مشتركة بين القطاعين العام والخاص من خلال مجموعة من القوانين والاستراتيجيات تخلق روابط متينة بينهما.
المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> • وجود تعارض بين قواعد ومبادئ الحوكمة و التشريعات القانونية خصوصا في ما يتعلق بتشكيل مجلس ادارة الشركة ودوره ومسؤولياته. • ضعف التنظيمات التشاركية التي تعمل على تفعيل اوجه التعاون والمشاركة بين القطاعين العام والخاص. • ضعف تطبيقات حوكمة الشركات في الشركات الصناعية وبالأخص شركات القطاع الخاص . • المعاملة غير المتساوية بين شركات القطاعين العام والخاص فما زال هناك تمييز لصالح الشركات العامة.

• دور الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية

<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد اللامركزية لتعزيز مشاركة الحكومات المحلية في توازن النظام الصناعي بين السلطات المركزية والمحلية. • توفر قاعدة تشريعية متمثلة بقانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 لتنظيم الاختصاصات والصلاحيات بما ينسجم بمبدأ اللامركزية. 	<p>القوة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • وجود تشريعات قانونية تخص الوزارات الاتحادية تتعارض مع الصلاحيات الجديدة للحكومات المحلية. • ما زال الفصل غير واضح بين السلطات المركزية والمحلية. • غياب دور الحكومات المحلية بالمشاركة في رسم الخطط والسياسات لتنمية المنظومة الصناعية. • عدم توفر المؤسسات الفعالة لإدارة وتنفيذ الاستراتيجية الصناعية على مستوى المحافظات. 	<p>الضعف</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تضمين الموازنة الاتحادية تخصيصات مالية لتنمية المحافظات لكل محافظة تدار من قبلها. • توفر برنامج الحكومة الالكترونية لتطوير شبكة نظم المعلومات وتوسيع نطاق الخدمات الالكترونية. • تطبيق مبدأ اللامركزية سيجعل الحكومات المحلية أكثر قرباً من تطلعات الشعب. • يساهم مبدأ اللامركزية في تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال إخضاع المؤسسات التنفيذية للمحاسبة والمساءلة. • تأسيس منظمات مهنية أو فروع لمنظمات مركزية تساعد وتراقب الأنشطة التنفيذية في المحافظات. • دور الحكومة الاتحادية في بناء القدرات البشرية لمؤسسات الحكومات المحلية ضماناً لحسن تنفيذ ادوارها التخطيطية والتنفيذية. 	<p>الفرص</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدم تشكيل الهيئة العليا للتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية كما نصت المادة 45 من قانون المحافظات. • عدم وجود تنسيق بين المحافظات في رسم الخرائط الاستثمارية لكل محافظة. • ضعف قدرات الكوادر التخطيطية والتنفيذية في كثير من المحافظات. • عدم وجود أنظمة محاسبية شفافة يساعد على ظهور حالات الفساد في الانفاق الحكومي. • بطء ازالة الضوابط والانظمة المعوقة للنمو وانشاء المشاريع الصناعية. • عدم مشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع الصناعية. 	<p>المخاطر</p>

ملحق رقم (2) { تفاصيل إضافية حول محاور الإستراتيجية الصناعية }

محاور الإستراتيجية

يتطلب تحقيق " الرؤية " و "اهدافها " إجراء تغييرات عديدة في المنظومة الصناعية يجري تنفيذها تباعاً ، البعض منها يتحقق بصورة غير مباشرة، عليه فإنه من المهم تحديد تلك المتغيرات التي ينبغي التعامل معها وتحسينها بصورة صحيحة لتدفع بعملية التطوير والنمو الصناعيين الى الامام وتطلق شرارة التغييرات اللاحقة في المنظومة. وهذه المتغيرات هي ما يصطلح عليه بالقوى الدافعة وهي التي يتوجب ان تكون موضع الاهتمام في الاستراتيجية الصناعية والتعامل معها بأولوية. تظهر قوى هذه المتغيرات لتشكل أربع أركان تستند عليها الاستراتيجية الصناعية كما يلي

1-4-2: المحور الأول : بناء نواة من تجمعات صناعية كبيرة تنافسية تندمج مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية

1-1-4-2: هيكلية فروع المنظومة الصناعية

- استثمار قاعدة الموارد الطبيعية في بناء سلاسل القيمة مثل الثروات المعدنية من خلال تنفيذ صناعات كثيفة استهلاك الطاقة كالبتر وكيمياويات والأسمدة النيتروجينية والحديد والصلب والألمنيوم والسمنت والطابوق التي تتصف بإمكانيتها في تحقيق القيمة المضافة والتنافسية و / أو التصديرية، عبر تأسيس شركة قابضة وشركات للمشاريع الصناعية الاستراتيجية على أن تتواءم مع مشاريع مصافي النفط وتجميع ونقل وتوزيع النفط والغاز الى مواقع المشاريع ونفس الأمر مع مشاريع انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء. وسوف ترتبط بهذه المشاريع مجموعة واسعة من الصناعات ذات الترابطات الخلفية المنتظمة في تجمعات عنقودية تشكل عماد المنظومة الصناعية المستقبلية المنشودة. وتتضمن الرؤية توطين هذه الصناعات في منطقة صناعية واسعة في البصرة (خور الزبير) بحيث تصبح المنطقة نموذجاً للتجمعات العنقودية التي يكرر تنفيذها لاحقاً في مناطق أخرى.
- تحقيق هدف إنشاء شركات صناعية كبرى عن طريق إعادة هيكلة الشركات العامة القائمة وادخال شركاء من القطاع الخاص الاجنبي والمحلي ودمج الشركات ذات النشاط المتشابه والاستثمارات الجديدة المباشرة.
- إنشاء مدن صناعية وتكنولوجية تدار من قبل القطاع الخاص .
- تكامل سلاسل القيمة المحلية والعالمية من خلال الاستثمارات بأنواع ملكيتها وكذلك إتفاقيات الشراكات الاستراتيجية والتعاون مع الشركاء الخارجيين.
- ظهور الملكية الاجنبية للاصول الرأسمالية .

2-1-4-2: العوامل المحركة للمنظومة الصناعية : وأهمها:

- إنشاء مجموعه واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (بضمنها شركات تكنولوجيا المعلومات).
- إنشاء مجاميع من العناقيد الصناعية تعمل بظروف المنافسة المحلية والعالمية محققة الترابطات المحلية مع المجهزين والمستفيدين (فعالية الترابطات الافقية والعمودية).
- إنشاء وحدات صناعية تلبي حاجات القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أستكمال تطوير المنشآت الصناعية القائمة التابعة للقطاع الخاص وتذليل المشاكل التي تواجه عودتها للعمل وتحديثها.
- أستكمال برامج التأهيل الفني والبشري لمعامل الشركات المملوكة للدولة وتطويرها.

- تحول ملكية القطاع العام في معظم المنشآت الصناعية الى القطاع الخاص المحلي و/ أو الاجنبي عن طريق تحويل الشركات المملوكة للدولة الى شركات مساهمة او باشكال اعادة الهيكلة الاخرى.
- اقامة مشاريع صناعية جديدة برأسمال مشترك بين القطاعين العام والخاص باساليب مشاركات متنوعة.
- ظهور حالات (محدودة) لاندماج الشركات الصناعية مع بعضها لتشكيل شركات كبيرة استجابة لمتطلبات النشاط الصناعي الواسع.
- تصفية شركات القطاع العام غير المجدية اقتصاديا وإسناد شركات القطاع الخاص المتعثرة لحين تحسين أوضاعها.
- زيادة الانتاجية واعتماد التنافسية والأبداع للارتقاء بالمستوى التكنولوجي والجودة .
- التوزيع الجغرافي المتوازن للمشاريع الصناعية , مما يؤدي الى تحفيز تأسيس شركات جديدة .

2-4-1-3: موارد وقدرات المنظومة الصناعية

• الموارد الهيكلية الذاتية

وهي موارد متراكمة لغاية عام 2030 من انشاء الوحدات والمشاريع الصناعية الجديدة خلال العقدين الماضيين والمؤسسات التنظيمية والساندة لها . وبطبيعة الحال ستكون تلك الهياكل لخدمة استثمارات القطاع الخاص

• الموارد التكنولوجية

وهي نتائج تحقيق الربط بين القطاع الصناعي مع الانظمة الصناعية والتكنولوجية العالمية مثل المعرفة الفنية ومراكز الأبحاث والتطوير التكنولوجي والمعلوماتية والاستخدام المرشد للطاقة بأنواعها وتدفعها بأعلى قدر ممكن من الاستقرار والوضوح الى الوحدات الصناعية العراقية كي تحقق , التشغيل بالطاقات التصميمية والمرونة في التطوير والتحديث وفي انشاء المدن التكنولوجية المتخصصة مع أسس التصنيفات التكنولوجية المواكبة للمواصفات العالمية .

• الموارد المالية

ان اعتماد مبدأ آلية السوق وحريته كفيلا بتوجيه رأس المال الخاص الى المشاريع الصناعية الاقتصادية ، ومن المتوقع ان تكون هذه الآلية مستقرة الى حد بعيد في عام 2030 من خلال البيئة التشريعية المنظمة للاعمال . وهو ما يعني اشتغال المشاريع الصناعية على وفق المبادئ الاقتصادية الطبيعية والمحددة لنجاحها , والتي تفرض تحقيق المشروع الصناعي لقدر من الارباح المتوقعة سلفا لتعكس الجدوى الاقتصادية من أنشاء المشروع.

وانطلاقاً من الدور الجديد للحكومة في الحياة الاقتصادية الذي سيتمثل بالتنظيم فان هناك فرص كبيرة جداً لقيام الحكومة بدعم القطاع الخاص بصورة مستمرة من خلال مواردها المالية الكبيرة والمتاحة بتحفيظه نحو قطاعات نوعية بالذات او نحو ترابطات تتطلب تطويراً ودفعاً أقوى الى الامام , كالاغفاءات الضريبية المتميزة والقروض الميسرة , وضمانات تقدم من قبل مصارف متخصصة.

ان دعم الحكومة الى القطاع الصناعي المحلي سوف لن يقتصر على الساحة العراقية فقط , أنما يمارس دوره في تهيئة بنية وأسس الاستثمار المشترك في الاسواق العالمية , عن طريق تحفيز وتشجيع القطاع الخاص العراقي على أنشاء المشاريع الصناعية المشتركة مع رأس المال الاجنبي داخل وخارج العراق , وشمولها بامتيازات دعم التصدير والاعفاء الكمركي والضريبي , وتسخير العلاقات السياسية البينية في توسيع الاسواق المطلوبة للمنتجات العراقية والمشاركة .

• الموارد البشرية

1. في ضوء البرامج التدريبية والتأهيلية التي ستضعها المنظومة الصناعية والمنظومات التعليمية والاخرى فان الفرصة ستكون كبيرة للانسان العراقي العامل في هذه المنظومة لان يردم الفجوة العلمية والتدريبية والتأهيلية , ويظهر بمستوى ومؤهلات وجاهزية لا تقل عن المواصفات العالمية المتوسطة المطلوبة في تشغيل الوحدات الصناعية وتطويرها .

2. اخضاع مشاريع المنظومة الصناعية الى نظام حوافز يساعد في جذب المهارات وبناء القدرات لما يحقق الارتقاء بالاداء وزيادة الانتاجية.
3. ألدوار الواضحة لمساهمات منظمات المجتمع المدني المتخصصة والمهتمة في تطوير وتنمية الموارد البشرية.
4. امام حالة النهضة الصناعية الواسعة ، سيتم أستيعاب كافة الموارد البشرية العراقية مع موارد بشرية اجنبية تفرضا حالات الاستثمار و / او متطلبات الحاجة الى المستوى العلمي والتكنولوجي المعاصر .

2-4-2 المحور الثاني: ايجاد ظروف عمل داعمة للأعمال ومستقرة وسوق محلي يشجع على تأسيس ونمو وحدات القطاع الخاص الصناعية من خلال تغيير هيكل المنظومة الصناعية : ويتم ذلك من خلال :

2-4-2-1: تحسين البيئة الداعمة للأعمال الصناعية

- ان تحسين البيئة الداعمة للأعمال وخصوصاً فيما يتعلق بالضمانات المصرفية/ التمويل/ التأمين/ ضمانات الاستثمار/ التشريعات يتطلب اسناداً من انظمة ذات ارتباط وثيق وتأثير مباشر على المنظومة الصناعية ومن اهمها:
- بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في مشاريع صناعية جديدة.
 - ايجاد مؤسسات حكومية سائدة تقدم الارشاد والتوجيه الى القطاع الخاص لدعم وتطوير نشاطه وانتاجيته والأعمال الرائدة بما فيها حاضنات الأعمال.
 - تطوير السوق المحلي لأستيعاب الانتاج المحلي من خلال التدابير القانونية في منع الأغراق السليعي وحماية العلامات التجارية
 - تشجيع إنشاء مكاتب خدمات استشارية هندسية ومالية وادارية تقدم خدمات متخصصة للمنظومة الصناعية يحركها الطلب وحاجة السوق.
 - إنشاء مراكز حكومية لقواعد المعلومات والدراسات توفر حاجة المنظومة من المعلومات التي تمكن المستثمرين ورجال الاعمال من العمل والاختيار بناءً على معطيات موثوقة.
 - دعم تأسيس وتفعيل دور منظمات مهنية لرجال الأعمال والصناعيين بمستوى عالي من المهنية قادرة على ادارة المنظومة الصناعية والتعامل مع نظرائهم في العالم الخارجي بكفاءة.
 - إنشاء مراكز ومكاتب بحث وتطوير وابداع يديرها كل من القطاع الخاص والعام تلبي حاجة المنظومة من مواكبة عمليات التطوير والتحديث التطبيقية.
 - دعم نظام تعليمي حديث يواكب المتغيرات في العلوم الهندسية والادارية من ناحية المناهج واساليب التعليم.
 - أيجاد منظومة حكومية فعالة للسيطرة النوعية وضمان الجودة.
 - تشريعات ضامنة لحقوق الملكية الفكرية.
 - تطوير وهيكل النظام المصرفي ليكون مؤهلاً في تيسير الحصول على الأتمان وتوفير رأس المال الأستثماري.

أما بخصوص الاجراءات الجارية حالياً لاصلاح التشريعات فانه تجري حالياً دراسات باشراف مجلس الوزراء حول:

- أ - منظومة مصرفية فعالة.
- ب - نظام ضريبي يتفاعل مع متطلبات الاعمال والشركات
- ت - نظام كمركي محكم يحمي المنتج المحلي.
- ث - إصلاح نظام ملكية الأراضي.

- ج - قانون المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- ح - قانون الإصلاح الاقتصادي.
- خ - قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- د - قانون العمل.
- ذ - قانون الشركات.
- ر - قانون التقاعد و الضمان الاجتماعي الموحد.

ويتطلب الأمر أيضاً تفعيل التشريعات النافذة وهي: حماية المستهلك, حماية المنتجات العراقية, المنافسة ومنع الاحتكار, التعرف الكمركية والعلامات التجارية.

• تنويع القاعدة الصناعية

- ستظهر القاعدة الصناعية بمشهد متنوع من الصناعات تأتي ترتبط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها البنية التحتية, القطاع الزراعي, الطاقة واستثمار الثروات الطبيعية التي تلبي الاحتياجات المحلية وزيادة الصادرات وعلى وجه التحديد سيتم التركيز على إنشاء وتطوير الصناعات الآتية:
- ✓ صناعات تعدينية غير نفطية كالأسمدة الفوسفاتية والكبريت ورمال السليكا والبنطونايت وكبريتات الصوديوم .
 - ✓ صناعات انشائية والصناعات الأخرى المغذية التي تلبي احتياجات الاسكان .
 - ✓ صناعات غذائية تلبي حاجات الاستهلاك المحلي والتصدير .
 - ✓ صناعات حيوية للاقتصاد وذات صلة بقطاعات النفط والكهرباء والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - ✓ صناعات كيميائية وميكانيكية وكهربائية ودوائية وللأجهزة الطبية ونسجية .

• تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

- تطوير ونمو المشاريع القائمة

ستشهد المشاريع تقديم منتظم لخدمات الاعمال الاستشارية واعمال المقاولات , إضافة الى عملها بعناقيد صناعية مدعمة بشبكة معلوماتية معاصرة تكفل ظهور حاضنات الاعمال (بانواعها) وانظمة تكنولوجيا المعلومات وقواعد للبيانات الصناعية التي تؤثر في تحسين الإنتاجية والتخطيط الصناعي وكذلك التكنولوجيا المتعلقة بترشيد الطاقة الكهربائية واستخدامات أنواع الوقود في العمليات الإنتاجية , إضافة الى التكنولوجيا المعاصرة التي تتطلبها العمليات المستمرة لاعادة تأهيل المصانع والوحدات الإنتاجية وتطوير وتحديث كفاءة العمليات التصنيعية .

ستحظى هذه المشاريع ايضا بدعم كامل لتشجيع نمو وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالذات افقيا وعموديا وستحصل على خدمات التمويل وخاصة بعيد الامد , مع فرص متعاظمة لدور شركاء رأس المال , بضمنها رأس المال المغامر, في تحقيق النمو والتطوير المطلوبين .

ان منظومة الدعم والتشجيع لهذه المشاريع ستحتوي ايضا على التطوير المهاري والتدريب المهني للعاملين فيها وكذلك فتح منافذ عملية للتطوير التكنولوجي والبحثي والابداعي منها المعاهد والجامعات والمراكز التكنولوجية, وادخال المنظومة في السلسلة العالمية لتقييس مواصفات المنتج الذي يحاكي عمليات الفحص والنوعية .

- البنى التحتية الصناعية والخدمات

ستظهر البنى التحتية الصناعية في عام 2030 على صورتين , الاولى هي العمل الصناعي في مدن صناعية تتوافر فيها كافة مستلزمات ومتطلبات الاعمال في داخلها وخارجها . والثانية , هي العمل الصناعي في المدن التكنولوجية التي ستكون متخصصة باعمال صناعية معينة , محددة او شائعة .

ان صورتني الدعم اعلاه سوف تتوزع جغرافيا وفق ما تقتضيه المتطلبات في القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية الاخرى في العراق مثل الكثافة السكانية والمستوى المعاشي والمهاري والفني للسكان وللعاملين وقرب وبعد اسواق تصريف الانتاج وغيرها من عوامل الجدوى. سيكون الجزء الاكبر والمهم من شبكة الطرق المعبدة الداخلية والسريعة داخل المحافظات وبينها ومع دول الجوار قد اكتمل ودخل في العمل ، كما سيكون الهيكل الاساسي والنشط لشبكة السكك الحديدية قد ظهر داخل العراق وامتد الى الربط مع دول الجوار . كذلك الامر مع البنية الاساسية المتطورة للموانئ ومتطلباتها . مع اكمال نشر المطارات ومدارجها الكبيرة والصغيرة في اغلب محافظات العراق واستخدام انواع الطائرات مع مستلزماتها .

وقد لا يمكن الان رؤية مشهد الاتصالات بوضوح في عام 2030 بسبب السرعة الهائلة في تطور هذا القطاع . لكن التجربة العملية تشير الى ان احدث تقنيات الاتصالات في العالم ستكون في متناول المجتمع العراقي حين ذاك.

لعل ابرز ما يمكن رؤيته في عام 2030 هو زيادة انتاج الكهرباء وتفوقه على الاستهلاك ، وقدرة هذا الانتاج الواسع على تغطية احتياجات الانشطة الاقتصادية ومنها النشاط الصناعي وبكاف اقل من مثيلاتها في دول الجوار مما يتيح تصديره بوقت مبكر. اما المياه فستشهد المزيد من العقلانية في الاستخدام وستكون المشاريع الاساسية للبنى التحتية كمنظومات الري والسدود والخزانات والانهر قد اكتملت مع استخدامات حديثة مقننة للمياه للاغراض الزراعية تعتمد مبدأ أساسى هو الترشيح . وفيما يتعلق بمياه الشرب فان الرؤية هي توفر تلك المياه بالكمية والنوعية وفق المواصفات العالمية . اما للاغراض الصناعية ، فان الامكانيات المعاصرة كفيلة بتوفير الكميات وفق الاحتياجات.

- الروابط الخارجية

ان ظهور الروابط المستقرة والمنهجية للمنظومة الصناعية العراقية مع الشركاء الاجانب سيحقق مستوى متقدم في سلاسل القيمة الداخلية والخارجية للمنتجات ، وستكون هناك درجة مؤثرة من مستويات الضمان لمواكبة المشاريع الصناعية والمستوى التكنولوجي لها والمعايير المهنية والقياسية لمستويات النمو المطلوبة والتي تؤدي الى ان يكون عمل المشاريع والوحدات الصناعية بأداء اقتصادي عالي وفعال . ولان الامر لا يقتصر على هذا الحد إنما امتداده الى الوجه الاخر للترابطات ونعني بها العلاقات الترابطية مع المشترين الاجانب التي تؤدي الى فتح الاسواق الخارجية للمنتجات العراقية والمشاركة التي ستظهر بانواع وجوده وفق معايير المواصفات العالمية القياسية .

وجميع هذه الروابط ستكون الاساس العملي لضمان استمرارية تدفق اسرار المعرفة العلمية والتكنولوجية الى المشاريع والوحدات الصناعية وهي الكفيلة بأن تجعلها تنمو بشكل مستمر.

2-4-3: المحور الثالث : تعزيز قاعدة المعرفة والكفاءة العلمية في العراق

2-4-3-1 ستكون الانطلاقة بواسطة تطوير الموارد البشرية وتأسيس نظام مؤسسات داعم للتطوير الفني والتجاري. إن تعزيز قاعدة المعرفة والاختصاص في العراق من خلال التعليم والتدريب والبحث والابتكار وبناء القواعد المعرفية الصحيحة ، ويتم ذلك عن طريق تعزيز وتطوير الاساليب والصيغ القائمة حالياً للتنسيق بين الوزارات والجامعات حول المواضيع المقترحة للدراسات العليا وتطوير عمل هيئات البحث وشركات تكنولوجيا المعلومات نحو البحوث التطبيقية والبحوث في مجالات تقنية متقدمة واعدة ودعم تخصيصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكليات والجامعات بحوافز تنظيمية ومالية وتفعيل القوانين والانظمة التي تمنح جوائز مادية ومعنوية للابتكار والابداع.

إضافة الى ذلك يتم العمل على:

- أ - تشجيع انشاء مواقع الكترونية حكومية او من القطاع الخاص.
- ب ترسيخ القواعد والقوانين التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية والمعرفة العلمية وتدعم الابداع والابتكار.

- ت - العمل على جذب المهارات الاستراتيجية الوطنية والاجنبية في مجال التخطيط والانتاج وخاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة والبديلة والرخيصة.
- ث - تشكيل مراكز البحوث الصناعية والعلمية المختلفة.
- ج - جعل العلاقة مع الجامعات و الأكاديميين والمبدعين والمتميزين على أساس متطلبات التطور التكنولوجي والأنتاجي.
- ح - تحقيق الربط الفعال بين مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات نمو وتطور القطاع الصناعي والمعرفة العلمية التطبيقية.
- خ - انشاء المدن التكنولوجية بما فيها الحاضنات التكنولوجية.
- وتتضمن الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتعليم متطلبات اعداد الكوادر القادرة على ادارة وتشغيل وتطوير المنظومة الصناعية المستقبلية من مختلف الاختصاصات بعد خلق الروح الابداعية والابتكارية في نظم ومناهج التعليم المختلفة.

ملحق (3) { المجموعة الكاملة من السياسات التي يحتاجها العراق }

الجدول رقم (1) / المجال الاول/ تأسيس الاعمال وممارستها وإنهائها

مبادرات السياسة	اعمال محددة / سياسات فرعية / اجراءات
<p>التأسيس تحسين اجراءات بدء النشاط</p>	<ul style="list-style-type: none"> العمل بطريقة النافذة الواحدة بكوادر متخصصة ذات كفاءة وصلاحيات بإعتماد المعايير المهنية تقليل الموافقات من قبل السلطات وتقليل الاجراءات الروتينية تسهيل عملية استخراج تراخيص البناء بتوضيح المطالبات مسبقاً واعتماد برنامج زمني ملزم تسهيل الحصول على الارض للاستخدام الصناعي تسهيل تجهيز الكهرباء ومصادر الطاقة الاخرى تقليل الاجراءات الاضافية المطلوبة من المستثمرين الاجانب
<p>ممارسة الأعمال 1- تسهيل الحصول على القروض وتوفير ادوات التمويل</p>	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد خطة العمل التجاري المقدمة من صاحب الطلب مصدقة او معتمدة من جهة مختصة وعلى المصارف تهيئة موظفين قادرين على اتخاذ القرار وفقاً لما يرد في الورقة . وجود ادارات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المصارف لأغراض التمويل (القروض) توفر المعلومات الائتمانية واحكام السيطرة المصرفية على راس المال الثابت للصناعات المقترضة تبسيط الضمانات تأسيس صناديق راس المال الاستثماري المشتركة بين القطاعين العام والخاص التمويل طويل الاجل بفائدة ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان المتميز للاستثمار في القطاعات ذات الاولوية ادوات التمويل المبتكرة المتخصصة توفير التأمين الحكومي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الأولوية للاقتصاد بمعايير واضحة
<p>2. تحسين تنظيم سوق العمل</p>	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة و تحديث قانوني العمل والضمان الاجتماعي للعمال وتوحيدها مع القطاع العام وتوثيق الصلة بينه وبين التشريعات الساندة ودراسة تأثيره على العاملين واصحاب العمل مع التأكيد على ضمان تقاعد جيد للعاملين في القطاع الخاص المحلي والأجنبي . تحديد حد ادنى للاجور يوفر مستوى معيشي مقبول وتطوير نظام الحوافز والمكافآت تحديد حقوق الموظفين واصحاب العمل بشكل واضح ومتوازن تسهيل اجراءات التوظيف ضبط اجراءات التسريح من العمل مع ضمان حقوق العاملين دور واضح لنقابات العمال وفق تعليمات تمنع تدخلاتها في شؤون تنظيم الانتاج . انشاء محكمة صناعية تخصصية لحل المشاكل المحتملة في القطاع الصناعي . تشريع قانون حماية الصناعيين من مخاطر الازمات السياسية والمالية والحروب والفساد .
<p>3. تيسير دفع الضرائب من قبل المنشآت</p>	<ul style="list-style-type: none"> تحسين اساليب الشفافية والافصاح في اجراءات التحاسب الضريبي. تقليل المبالغة في تعدد الضرائب وتنوعها . اتخاذ الاجراءات التشريعية لتعديل اسلوب فرض وجباية الضريبة بناء قدرات موظفي الضرائب على كيفية التعامل مع الشركات اعادة النظر بهيكلية القضاء الضريبي بسبب ضعف دور هذا القضاء في وضع مبادئ اساسية تتناسب والدور المناط به مع عدم تفرغه الكامل للعمل الضريبي . أيجاد مراكز لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشأن كيفية حساب الضرائب المستحقة عليهم ادخال مادة التشريع المالي ضمن المناهج الدراسية للمعهد القضائي . السماح بالايذاع الالكتروني والتسديد (خطوة متقدمة – يمكن تطبيقها بعد التحسينات الاساسية)
<p>4. تسهيل اجراءات التجارة الدولية</p>	<ul style="list-style-type: none"> تقليل الوثائق المطلوبة ولكن دون المساس بسلامة الرقابة السليمة على التهريب تقليل مدة انجاز الاجراءات استخدام التفتيش القائم على المخاطر توفير نافذة واحدة لانجاز الاجراءات الكمركية عبر الانترنت استخدام التبادل الالكتروني للبيانات (خطوة متقدمة – يمكن تطبيقها بعد التحسينات الاساسية)

5. تسهيل اجراءات التجارة الداخلية	<ul style="list-style-type: none"> توسيع وتحديث نظام تجارة التجزئة القائم مع تسهيل الاجراءات والتعليمات الساندة
6. تشجيع وحماية المستثمرين في مجال الصناعة	<ul style="list-style-type: none"> نظام الحوافز لجميع الاستثمارات في الصناعة لزيادة دورها في الأقتصاد الوطني و وزنها وتأثيرها الامن (حماية الارواح والممتلكات) الحقوق القانونية (الحماية ضد المصادرة من قبل الحكومة) ضمان شفافية صفقات الاستثمار بين كافة الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الافصاح) وضوح حدود مسؤولية المدراء واعضاء مجلس ادارة الشركة العاملة مهما كانت صفتها عن أستغلال مواقعهم لمصالح ذاتية قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الادارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعوى)
الخلافات وتصفية الاعمال تفعيل (إنفاذ) العقود التجارية واجراءات تصفية الاعمال	<ul style="list-style-type: none"> جعل احكام القوانين والتعليمات واضحة ومتاحة للجمهور التوسع في إنشاء محاكم تجارية وصناعية متخصصة استكمال جميع مقومات الحكومة الالكترونية والسماح بالاياداع الالكتروني للشكاوي اعتماد / تطوير قانون اشهار الافلاس لزيادة إمكانية انقاذ الشركات المتعثرة تقليل مدة اجراءات وتقاصيل متطلبات تصفية الاعمال عبر انشاء نافذة واحدة توحيد قوانين العمل في القطاع العام والخاص مؤسسات حكومية ساندة تقدم الارشاد والتوجيه للقطاع الخاص تشجيع اللجوء الى التحكيم المحلي والدولي ومراكز التوفيق والصلح في حل النزاعات

الجدول رقم (2) / المجال الثاني/ السياسات الافقية

مبادرات السياسة	اعمال محددة / سياسات فرعية / اجراءات
تنمية القطاع الخاص 1. تنمية ريادة الاعمال	<ul style="list-style-type: none"> اطلاق برامج ريادة الاعمال في الجامعات انشاء مركز دعم تأسيس الاعمال تأسيس حاضنات الاعمال حوافز ريادة الاعمال صندوق ريادة الاعمال وتسهيلات تمويلها وتأسيسها وتيسير ودعم عملها وتسويق منتجاتها برامج تحفيزية لتشجيع العاملين في الشركات الكبيرة والشركات العامة لإنشاء منشآت صغيرة توجه خاص لدعم الروح والأعمال الريادية لدى الشباب دعم خاص للأعمال الريادية النسوية تنسيق الخدمات والتواصل مع رواد الاعمال ودعم البرامج الحالية.
2. تنمية التجمعات العنقودية	<ul style="list-style-type: none"> مسح للتجمعات العنقودية القائمة والمحتملة تصميم وتعزيز برامج إنشاء التجمعات العنقودية تصميم وتنفيذ برامج التنمية الاقليمية على اساس التجمعات العنقودية المحتملة تقييم واختيار افضل المواقع للتجمعات العنقودية وضع خطط تجهيز التجمعات بخدمات بنى تحتية بالمشاركة مع القطاع الخاص العمل على تشجيع التجمعات العنقودية بدلا من الاعمال الصناعية الفردية المشتتة.
3. تحسين تنافسية الشركات	<ul style="list-style-type: none"> تصميم برامج الارتقاء الافقي للشركة التي تركز على وظائف الشركة الاستراتيجية الاتية : <ul style="list-style-type: none"> -تطوير الموارد البشرية بالتدريب المستمر. -التجديد والابتكار والابداع. -الترشيد في التكاليف واعتماد المنافسة السعريّة. -تحقيق الريادة في التخصص بمنتج معين او سوق محددة. -التميز والجودة (الريادة من خلال تفرد المنتجات بخصائص تلبي رغبات المستهلك وصعوبة تقليدها من قبل المنافسين). -خلق الروابط والتكامل مع المنتجين الاخرين وتشكيل سلاسل القيمة المحلية والعالمية من خلال

<p>برامج التوعية ونشر الخبرات الدولية.</p> <p>- الإدارة الاستراتيجية بما فيها اتخاذ القرارات بناءً على تحليل عناصر القوة والضعف (SWOT).</p> <p>- اعداد التقارير والبيانات الدورية كعنصر اساسي في عملية صياغة السياسات وتقييم الاداء ومستوى تنافسية الشركة.</p> <p>- مقارنة تنافسية الشركة مع افضل الممارسات العالمية كجزء من عملية تقييم الاداء وتحسين قدرتها الانتاجية.</p> <p>- تصميم وتبني مبادئ وقواعد حوكمة الشركات بما فيها اعتماد الشفافية والافصاح والمساءلة.</p> <p>• الترويج للتجارب الناجحة في العراق لتشجيع الشركات الأخرى.</p>	
<p>• وضع استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر والتوعية وتقديم الخدمات المستمرة للمستثمرين.</p> <p>• حملة توعية لاهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره المتوقع في زيادة الناتج المحلي الاجمالي</p> <p>• تنسيق استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسة الصناعية والتركيز على الأنشطة والشركات التي تؤثر في تحفيز نشاطات أخرى</p> <p>• ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق ضمان استقرار المستثمرين ، مزيد من المدخلات ، نقل المزيد من التقنيات المتقدمة وتدريب الموظفين المحليين</p> <p>• انشاء برامج الارتباط لمساعدة المستثمرين على التشابك بشكل افضل مع الموردين المحليين وتحسين مهاراتهم</p> <p>• تقديم خدمات التعريف لربط المشتريين مع المجهزين</p> <p>• تشجيع الشركات المتعددة الجنسية لاستخدام الموردين المحليين وتعزيز تنمية المهارات (مثل شركات التدريب مع الشركات المتعددة الجنسية وبرامج التعليم الصناعية ونقل المعرفة).</p>	<p><u>الاستثمار الاجنبي المباشر والروابط العالمية</u></p> <p>1. تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر</p>
<p>• كل سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في (1) أعلاه</p> <p>• استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز مكانة العراق في مجال الاستثمار</p> <p>• تنظيم برنامج المهمات الترويجية</p> <p>• وكالة / هيئة ترويج الصادرات</p> <p>• بيوت التجارة</p> <p>• نظام المعلومات عن الاسواق</p> <p>• نظام ائتمان الصادرات</p> <p>• تعزيز الشراكة الاجنبية الصناعية</p> <p>• تعزيز الروابط مع سلاسل القيمة العالمية وشبكاتها وتهيئة كوادر مقتدرة ومقتنعة لاداء المهمة</p>	<p>2. تطوير الروابط العالمية والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي</p>
<p>• وضع وتنفيذ برامج تطوير الموارد البشرية للمؤسسات العراقية</p> <p>• مراكز التدريب المهني</p> <p>• تدريب داخل الشركات – التدريب المستمر</p> <p>• التدريب على مهارات جديدة</p> <p>• التعاون مع القطاع الخاص في انشاء المناهج</p> <p>• اصلاح التعليم والجامعة</p> <p>• وضع وتنفيذ برامج للربط بين المعاهد العراقية للموارد البشرية مع معاهد عالمية</p> <p>• تبني وتعزيز اخلاقية العمل التعاونية وروح الانتماء للعاملين واصحاب العمل</p>	<p><u>الموارد البشرية والتكنولوجيا</u></p> <p>1. تنمية مهارات الموارد البشرية</p>
<p>• اعتماد نظام الابتكار الوطني الشامل (NIS) وتمويله من قبل الدولة والمؤسسات الصناعية المستفيدة</p> <p>• اعتماد برامج توفير الطاقة</p> <p>• اعتماد برامج ادارة الجودة الشاملة</p> <p>• تطبيق البحوث والتطوير بالتعاون مع الجامعات (RD)</p> <p>• نظام منح جوائز الابتكار</p> <p>• انشاء مناطق تكنولوجيا</p>	<p>2. التنمية التكنولوجية والابتكار</p>
<p>• مواصلة الجهود التي تبذلها وحدة اعادة الهيكلة في وزارة الصناعة لاجراء التقييم وتصنيف الشركات وتحليلها.</p> <p>• التوصل الى خارطة طريق واضحة لاعادة الهيكلة ومستلزمات تنفيذها على أرض الواقع</p>	<p><u>الشركات المملوكة للدولة</u></p> <p>اكمال اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة / تخفيف الأثر الاجتماعي</p>

<ul style="list-style-type: none"> • برامج التطوير المستمرة للشركات المملوكة للدولة • مراجعة الوضع القانوني لتحقيق المزيد من المرونة الادارية • انشاء صندوق وطني لدعم الموظفين المسرحين (خطط التقاعد المبكر) • انشاء برنامج وطني لادخال الموظف في برنامج اعادة التدريب على المهارات الجديدة، العمل لحسابهم الخاص المساعدة على تأسيس شركاتهم الخاصة الصغيرة والمتوسطة. • إعداد دراسات تفصيلية لنماذج تحويل الملكية. • اعداد دراسات على مستوى القطاعات الفرعية. • برامج الارتقاء بمستوى الاداء الناجح. 	
<ul style="list-style-type: none"> • التطبيق المهني والمؤسسي لقوانين حماية المنتج الوطني وحماية المستهلك ومكافحة الاغراق السلعي والمنافسة وقانون التعرفة الكمركية • قانون حقوق الملكية الفكرية • نشاط الاعمال الصغيرة ، المشتريات العامة، توقيت التسديد • تعليمات سوق العمل 	<p>بيئة الاعمال</p> <p>تحسين ظروف بيئة العمل</p>
<ul style="list-style-type: none"> • اصلاح السياسات البيئية القائمة للحد من اضرار التلوث من الصناعة المتنامية • اعتماد سياسات بيئية جديدة في ضوء الاستراتيجية الصناعية الجديدة والسياسات الصناعية مع برامج توعية لصحاب العمل والعمال والمواطنين والمؤسسات المشرفة واساليب تطبيق صارمة • حوافز لاساليب التكنولوجيا النظيفة • بحوث وتطوير في مجال الطاقة المتجددة 	<p>السياسات البيئية</p> <p>حماية البيئة وتعزيز نمو الصناعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مسح للمناطق في العراق لمعرفة امكانية الأفضل للصناعة وتركيز المنشآت ومستويات البطالة • تصميم السياسات الاقليمية على اساس المسح أعلاه وتطبيق سياسات اخرى (مثل إقامة مراكز فرص الأعمال) لتحقيق التنمية الاقليمية • مصالح مشتركة بين الشركات الكبيرة والحكومية مع الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث التسويق والانتاج والتجهيز 	<p>السياسات المناطقية (المكانية)</p> <p>استخدام النمو الصناعي للوصول الى تنمية الاقاليم والحد من الفقر</p>

جدول رقم (3) / المجال الثالث / السياسات القطاعية

مبادرات السياسة	اعمال محددة / سياسات فرعية / الإجراءات
<p>الاولويات وقاعدة معلومات قطاعية:</p> <p>1. تحديد أولوية القطاعات والصناعات</p>	<ul style="list-style-type: none"> • التشاور بين وزارة الصناعة والمعادن وأصحاب المصلحة لاختيار الصناعات ذات الاولوية العالية في الوقت الحاضر. • تحديد موقع العراق دوليا في مختلف القطاعات والصناعات.
<p>2. دراسة تفصيلية قطاعية لكافة القطاعات بدءا من ذات الأولوية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد الميزة التنافسية. • تحديد منتجات من القطاعات ذات الأولوية تتمتع بميزة تسويقية فريدة . • استراتيجيات واضحة لتطوير كل قطاع، مع التركيز بشكل خاص على مجاميع محددة من المنتجات لها علاقة بأسواق مستهدفة. • فرص استثمار في مجالات محددة لتقديم دعم للقطاع وسلسلة القيمة المضافة الخاصة به.
<p>3. نظام حوافز متوازنة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • حوافز مادية وغير مادية للقطاعات ذات الأولوية. • حوافز لقطاعات ليست ذات أولوية للحفاظ على حيوية الصناعة. • حوافز خاصة للشركات المبتكرة ومنها الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة ومجالات متقدمة أخرى.
<p>انواع محددة من الدعم للقطاعات:</p> <p>1. الدعم التقني للشركات</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تصميم برامج ارتقاء لشركة معينة (تدريب مهني متخصص، تعزيز تكنولوجيا الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات، تسويق متخصص). • تحسين القدرات التصديرية على أساس خطط التسويق لمختلف المنتجات في أسواق تصدير محددة.
<p>2. تنمية قطاعات التجمعات العنقودية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • برامج التجهيز (التوريد) الوطنية. • اتحادات التصدير المتخصصة.

<ul style="list-style-type: none"> • ضمان أن تقدم الدولة اهتمام خاص بتوفير وإيصال الخدمات التحتية وتسهيلات واسناد شامل من خلال نافذة واحدة 	
<ul style="list-style-type: none"> • وضع إستراتيجية الاستثمار في قطاعات محددة مستهدفة. • حوافز مصممة لتشجيع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في نشاطات محددة من سلسلة القيمة. • إعداد ملفات استثمارية لمشاريع منتقاة لأستدراج المستثمرين. • مراجعة قانون وتعليمات الاستثمار بشكل دوري حسب المتطلبات 	3. تشجيع الاستثمار
<ul style="list-style-type: none"> • البحث والتطوير في مجالات تقنية محددة واعدة. • إنشاء مراكز للتكنولوجيا القطاعية ومجمعات تكنولوجية. • إيجاد فعاليات توثمة وتعاون مشترك قطاعي وتكنولوجي وبحثي مع الجامعات ومراكز الأبحاث محلياً وخارجياً. • ترسيخ القواعد والقوانين التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية والمعرفة العلمية • تعزيز التخصيصات المالية ضمن الموازنة العامة. • جذب المهارات الاستراتيجية الوطنية والاجنبية في مجال التكنولوجيات الحديثة والبديلة والرخيصة. • رعاية المبتكرين والمخترعين وعلان الجوائز السنوية للمبدعين. • تطوير المناهج الدراسية في جميع المراحل في التربية والتعليم العالي ومناهج التدريب 	4. تعزيز القدرات, التكنولوجيا والابتكار

جدول رقم (4) / المجال الرابع / تعزيز البنية التحتية

مبادرات السياسة	اعمال محددة / سياسات فرعية / الإجراءات
تقوية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> • مشاركة القطاع الخاص والعام للارتقاء بالبنية التحتية المادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. • شبكة من المدارس والكليات المتميزة لتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • مدن متخصصة بتكنولوجيا المعلومات لخلق شراكات تكنولوجية ضمن تجمعات عنقودية متخصصة بالتكنولوجيا المتقدمة وجذب الاستثمار المحلي. • برامج الحكومة الالكترونية لتهيئة بيئة التجارة الالكترونية. • بناء ودعم قواعد المعلومات المحلية وربطها بمثيلاتها العالمية. • توفير وسائل الاتصال الثابتة والمحمولة بموجب المقاييس الدولية. • التوسع في استخدام الشبكة العنكبوتية لمواكبة سرعة وجودة إنجاز الأعمال. • مراقبة الأداء خلال التطبيق وإجراء البحوث لتحسينه.
النقل والخدمات اللوجستية تحسين كل اساليب النقل والخدمات اللوجستية	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين كافة الخدمات اللوجستية ذات العلاقة بالصناعة. • تحسين مستوى النقل البري والنهري والبحري والجوي من خلال : <ol style="list-style-type: none"> 1. تكامل انظمة شبكة النقل المختلفة فيما بينها. 2. تعزيز دور القطاع الخاص في أنشطة النقل المختلفة وخاصة عمليات التشغيل وتقديم الخدمات. 3. توجيه استثمارات تتناسب واهمية الطرق المختلفة لاعادة تاهيل الموجودة وانشاء طرق جديدة. 4. زيادة حجم شبكة الطرق الخارجية وفقا للمعايير الدولية التي تربط كثافة الطرق بالكثافة السكانية. 5. يحتل العراق موقعا استراتيجيا يربط الاسواق الاسيوية والاوربية والتصور قائم لانشاء جسر بري بين موانئ شرق البحر المتوسط الى ميناء ام قصر. • الارتقاء بالبنية التحتية للموانئ من خلال سد العجز الكبير بين الطاقات التصميمية لارصفة الموانئ الحالية.
البنية التحتية لمتطلبات الدعم الفني	<ul style="list-style-type: none"> • خطة تنمية الأقاليم استنادا إلى دراسات قطاعية، خارطة التجمعات العنقودية، والإمكانات المحتملة للأقاليم.

<ul style="list-style-type: none"> • الوصول إلى الدعم التقني للشركات في جميع الأقاليم حسب الأولويات في خطة تنمية الأقاليم. • تعزيز ممارسة القطاع الخاص لدوره التنسيقي والتنفيذي والتمويلي 	<p>إنشاء مراكز فرص الإعمال</p>
<ul style="list-style-type: none"> • موائمة المعايير الوطنية مع المعايير الدولية. • إقرار نظام الاعتمادية. • تحديد جهة متخصصة لتتولى مهمة النوعية والجودة والأيزو 	<p>البنية التحتية لمنظومة الجودة الصناعية : نظام المقاييس والمعايير والفحص والجودة MSTQ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحسين فرص الحصول على الكهرباء والبنية التحتية للكهرباء. • تعزيز البنية التحتية للنفط والاستخدام الأمثل للنفط ومشتقاته. • تعزيز البحوث والتطوير للطاقة المتجددة وتخصيص ميزانية سنوية لها . • تأمين مصادر الطاقة الكهربائي في مناطق صناعية منتخبة لتشجيع الاستثمار • تنسيق عالي المستوى بين الصناعة والنفط بخصوص تجهيز الغاز للمشاريع الصناعية القائمة والجديدة وتسعيرته. 	<p>الطاقة : تحسين مصادر الطاقة وسهولة الوصول إليها</p>

ملحق رقم (4) { الأدوار الجديدة للحكومة العراقية }

أن النظام الجديد للحكومة يتطلب أن تلعب الحكومة دوراً تنظيمياً، وإشرافياً، وداعماً لأنشطة القطاع الخاص، وعليه يمكن تصور مجموعة محددة من المهام التي يتعين على الحكومة القيام بها وذلك على النحو التالي:

- دعم المناخ المشجع للابتكار والأنشطة القائمة على المعرفة اللازمة لتحقيق النمو المستدام .
- تنظيم العلاقة بين المجهزين والمستهلكين لتحقيق أقصى قدر من القيمة المضافة من خلال توسيع نطاق استخدام انتاج قطاع الانتاج المحلية .
- وضع وتنفيذ عدد محدد من السياسات القطاعية الانمائية مع الاخذ بالاعتبار الروابط والتكامل مع القطاعات الاخرى من اجل تعزيز تنافسيتها .
- ضمان التنفيذ السهل والفعال لدوائر التخطيط المؤسسي في عملية التنظيم والمتابعة والتقويم .
- ضمان سرعة صياغة واقرار الاطر التشريعية والتنظيمية اللازمة .
- تنفيذ التدابير اللازمة لخلق بيئة أعمال سائدة من أجل تحقيق تحول الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص.
- تنفيذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة أعمال سائدة لخلق التنوع الاقتصادي وتعزيز المنتجات المحلية واستبدالها بالاستيرادات .
- المشاركة الفعالة في قطاعات صناعية مختارة ذات أهمية استراتيجية في الصناعة النفطية, كمثال على ذلك: يمكن أن يبرز العراق كمنتج كبير للغاز الطبيعي الغني بالايثان (المادة الاولى التي تشكل قاعدة اساسية للصناعات البتروكيمياويات) بمعنى أن العراق لديه ميزة تنافسية ليكون احد اللاعبين الكبار عالمياً في هذه الصناعة. ومن الأمثلة التي ترد في هذا المجال:
 - ✓ إعتقاد خطط تطوير عمل الشركات العامة وفق برنامج (خطط الاعمال للشركات العامة) الذي يجري اعداده بالتعاون مع شركة استشارية مختصة.
 - ✓ إعتقاد خارطة الطريق لاعادة هيكلة الشركات العامة.
 - ✓ الاستثمار ببرامج تأهيل معامل الشركات العامة بأسلوب التمويل المركزي واسلوب المشاركة بالانتاج مع المستثمرين.
 - ✓ تشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية محددة على ضوء الدراسات القطاعية بما في ذلك المشاركة في رأس مال شركات كبيرة مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي تتولى تنفيذ وإدارة هذه المشاريع.

المصادر

المصادر العربية

1. الورقة الخضراء - اعداد فريق عمل DIFD
2. خارطة المشاريع الاستثمارية في العراق - جمهورية العراق - الهيئة الوطنية للاستثمار
3. الاستراتيجية الوطنية للطاقة في العراق - اعداد شركة Booz & Co. - آذار 2012
4. الخطة الخمسية (2010 - 2014) جمهورية العراق - وزارة التخطيط
5. استراتيجية التنمية الوطنية 2007 - 2010 - جمهورية العراق - وزارة التخطيط
6. استراتيجية مواجهة الفقر في العراق - وزارة التخطيط
7. خطة عمل وزارة الصناعة والمعادن لعام 2011 , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط .
8. بيانات القيمة المضافة المتحققة للسنوات 2009 - 2010 في الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , تقارير بحثية جمهورية العراق , وزارة الصناعة والمعادن - دائرة الرقابة الداخلية - 2011 . وتحليل علاقتها برأس مال الشركات - مكتب المستشار لشؤون التخطيط.
9. الطاقات الانتاجية في الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , تقرير بحثي , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - دائرة الرقابة الداخلية - 2011 .
10. التصنيف التكنولوجي لمنتجات شركات وزارة الصناعة والمعادن , تقرير بحثي , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011 .
11. الحالة البيئية في معامل الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , تقارير بحثية , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - دائرة التنظيم والتطوير الصناعي ومكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011 .
12. جمهورية العراق - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي , تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنة 2009 - 2011
13. جمهورية العراق - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي , تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة للقطاع الخاص لسنة 2009 , أيلول 2011
14. جمهورية العراق - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الإحصاء الصناعي , تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2009 , 2011
15. البيئة في معامل الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , تقارير بحثية جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011
16. التنافسية في القطاع الصناعي في العراق , ورقة بحثية مقدمة بأسم العراق الى مؤتمر التنافسية في البلدان العربية , الرباط - المملكة المغربية . جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - دائرة الاستثمارات - الخبير رعد شوقي منصور - 2006 .
17. تنافسية المنتجات في الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , دراسة , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - الدائرة الاقتصادية 2010 .
18. الطاقات الانتاجية في الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , تقارير بحثية جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - دوائر الاشراف والمتابعة ومكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2010 و 2011 .
19. دراسة الموارد البشرية - دراسة حالة , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط 2011 .
20. سياسة توظيف القوى العاملة في شركات وزارة الصناعة والمعادن , دراسات ميدانية متفرقة , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط 2011 .

21. الآثار الاجتماعية على اداء الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , تقرير بحثي , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط 2011 .
22. الحوكمة في الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , دراسة حالة , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب المستشار لشؤون التخطيط 2011 .
23. المستوى التعليمي والتدريبي في شركات وزارة الصناعة والمعادن , تقرير بحثي , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط 2011
24. الصحة والسلامة المهنية في معامل الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن , تقرير بحثي , مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط 2011 .
25. العناقد الصناعية في العراق , تقرير بحثي , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن-مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط والمديرية العامة للتنمية الصناعية 2011 .
26. المدن والتجمعات الصناعية للقطاع الخاص في العراق , تقارير بحثية , جمهورية العراق -وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط 2011 .
27. واقع القطاع المختلط في العراق , تقرير بحثي , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011 .
28. الانتاجية في القطاع الصناعي العراقي , ورقة بحثية مقدمة بأسم العراق الى مؤتمر الانتاجية الثاني - تونس 2004 , جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - دائرة الاستثمار ,
29. اثر التنافسية في تكوين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق , ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر تكوين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - الجزائر - 2010 جمهورية العراق - رعد شوقي منصور .
30. الفروع النوعية في الصناعة العراقية, تقارير بحثية, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن- مكتب المستشار لشؤون التخطيط - 2011.
31. توزيع صناعات القطاع الخاص على الفروع النوعية, تقرير بحثي, جمهورية العراق -وزارة الصناعة والمعادن - المديرية العامة للتنمية الصناعية - 2011.
32. تصدير المنتجات الصناعية في العراق, تقارير بحثية, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011.
33. المشاريع الصناعية الاستثمارية, تقرير بحثي, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب المستشار لشؤون التخطيط ودائرة الاشراف على الخدمات الصناعية والصناعات الانشائية - 2011
34. السياسات الصناعية في دول جوار العراق, تقرير بحثي, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011
35. شركات العراق الصناعية, تقرير بحثي, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن -مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011
36. الاطار الاستراتيجي للسياسات الصناعية في العراق, دراسة, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011
37. خارطة طريق اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة, وثيقة رسمية, جمهورية العراق -الامانة العامة لمجلس الوزراء - هيئة المستشارين - 2010
38. البحوث العلمية في الشركات العامة لوزارة الصناعة والمعادن, تقرير بحثي, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011
39. التقييس والفحص الهندسي في شركات وزارة الصناعة والمعادن, تقرير بحثي, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط - 2011
40. مشاركات وزارة الصناعة والمعادن في المنظمات والاتحادات النوعية العربية, تقرير بحثي, جمهورية العراق - وزارة الصناعة والمعادن - مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط ودائرة الاستثمار - 2011

English References

- UNIDO Strategic Industrial diagnosis: A Methodological Guide/ Vienna, January 2006
- Investment Map for Iraq – Diagnostic Report/ October 2010/UNIDO-PSDP-I
- Iraq Integrated National Energy Strategy- Booz&Co.- March 2012
- Methodological Guide: Restructuring, upgrading and industrial competitiveness/ Mr. Mohamed Lamine Dhaoui/ UNIDO- Vienna, 2003
- Supporting Private Industries/ UNIDO-Vienna, 1999
- Industrial Policy for the twenty- first century/ Dani Rodrik- Harvard University/ prepared for UNIDO- September 2004
- Industrial Development Report 2009/UNIDO
- Industrial Estates/ Principles and Practice/UNIDO-1997
- Survey of Agro-Industries in the Republic of Iraq/A Statistical Report/ UNIDO-Vienna, 2009
- International Standard Industrial Classification of All Economic Activities/ ISIC Rev. 3.1/Version submitted to the United Nations Statistical Commission, March 2002
- Reinventing industrial strategy: The role of government policy in building industrial competitiveness/ Sanjaya Lall- Professor of Development Economics, University of Oxford
- Policy benchmarking in the developing countries and the economies in transition: Principles and Practice/UNIDO-January 1998
- Recent Experiences with Alternative Forms of Privatization; Case studies and a synthesis with a focus on the role of government/UNIDO- 1996
- Strategies for Regional Innovation systems: Learning Transfer and Applications/Philip Cook, Centre for Advanced Studies, Cardiff University, in cooperation with, Olga Memedovic, UNIDO, Strategic Research and Economics Branch
- Small and Medium-Sized Enterprise sector to industrial and economic development in the Islamic Republic of Iran/ UNIDO- Vienna 2003
- UNIDO Expertise/ Their presentation in Bratislava workshop:

- ✓ Carlos Agaire
 - PSD. Towards first building blocks of strategic diagnosis, May 2011.
 - PSD. Strategy process and institutions for industrialization case of Brazil, May 2011.
 - PSD. Strategic diagnosis / the case of Vietnam, May 2011.
- ✓ Juraj Borgula
 - Restructuring of Industry, Slovakia Case, May, 2011.
- ✓ Sami Mahroum
 - Diagnostic tools, INSEAD innovation and policy initiative, May 2011.
 - Measurement for policy- making, May 2011.
- ✓ Peter Lini
 - Kosovo ROAD MAP TO STRATEGIC DEVELOPMENT May 2011.
 - The road map to define the development plan, May 2011.
 - Sector studies, May 2011.
 - Focus on Business Environment and Public Environment, May 2011.
 - Kosovo Strategy Paper, May 2011.
- ✓ Fredric Richard
 - Strategic Governance for Sustainable Industrialization Principles and review of Experiences, May 2011.
- ✓ Hugo Ruiz
 - Strategy processes, May 2011.
 - Strategy diagnosis, May 2011.
- ✓ Shayam Upadhayaya
 - National industrial statistical system and indicators of industrial performance, May 2011.
- ✓ Matthias Weber
 - Planned strategy process and progress to date, May 2011.

- Strategy process and institutions for industrialization: strategic governance for sustainable industrialization, May 2011.
- Arab Republic of Egypt African development Bank – Private sector profile Egypt final report AFDIB.
- Private sector diagnostic 19sep.2005.
- National investment commission – sector and province – over views and project list – dec.2009.
- Industrial policy and economic development: Lessons from Korea/Sung Gul Hong, Professor and Director- Kookmin University
- Korea's ICT Status and Development Experience/Sung Gul Hong, Professor- Kookmin University
- Iraq Integrated National Energy Strategy/ Booz & Company - Baghdad, 12th May, 2011
- Understanding and Building a Market Economy/McKinsey & Company- August, 2008
- Defining Sector DG Role in Business Planning/McKinsey & Company- October 2008
- Defining Sector DG Roles in SOE Improvement and Investor Attraction/ McKinsey & Co